

Distr.: General  
24 March 2010  
Arabic  
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع  
أشكال التمييز ضد المرأة



لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من  
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة  
التقريران الدوريان السادس والسابع المجمعان للدول الأطراف  
بنغلاديش\*

\* يجري إصدار هذا التقرير بدون إخضاعه للتحريير الرسمي.



## المحتويات

الصفحة	
٤	مقدمة .....
١٠	ملاحق التقرير .....
١٠	الباب الأول: معلومات أساسية إيطارية (الوثيقة الأساسية الموحدة) .....
١٠	١ - معلومات عامة .....
١٠	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
١٩	باء - الهياكل الدستورية والسياسية والقانونية .....
٢١	٢ - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها .....
٢١	جيم - قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان .....
٢١	دال - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني .....
٢٣	هاء - الإطار لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني .....
٢٤	واو - عملية الإبلاغ على المستوى الوطني .....
٢٥	٣ - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة .....
٢٦	الباب الثاني: الوثيقة المتعلقة تحديدا بالاتفاقية .....
٢٦	١ - تنفيذ الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس .....
٤٥	٢ - ما تم الإضطلاع به من الخطوات والتدابير الإضافية القانونية والملائمة الأخرى المتخذة .....
٤٦	ألف - الجزء الأول .....
٤٦	المادة ١: تعريف التمييز .....
٤٦	المادة ٢: الالتزامات بالقضاء على التمييز ضد المرأة بكل السبل الملائمة، مثلا السياسات، والتشريعات، والتدابير المؤسسية والعملية وغيرها .....
٤٩	المادة ٣: كل التدابير الملائمة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكفالة التنمية التامة للمرأة وتقدمها .....
٥٥	المادة ٤: التدابير الخاصة المؤقتة للتعجيل بالمساواة بحكم الواقع بين المرأة والرجل .....
٦٠	المادة ٥ - تدابير لمعالجة الأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين ذو القبولية النمطية القائمة على أساس نوع الجنس استهدافا للقضاء على أشكال التحيز والتعامل .....
٦٢	المادة ٦ - قمع كل أشكال الاستغلال للمرأة .....

٦٣	.....	باء - الجزء الثاني
٦٣	.....	المادة ٧: القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة
٦٤	.....	المادة ٨: الفرص المتساوية للتمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي
٦٥	.....	المادة ٩: التساوي في حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها
٦٥	.....	جيم - الجزء الثالث
٦٥	.....	المادة ١٠: التساوي في الحقوق في ميدان التعليم
٦٦	.....	المادة ١١: التساوي في فرص التوظيف والتدريب
٦٨	.....	المادة ١٢: المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية وتخطيط الأسرة
٧٠	.....	المادة ١٣: الحقوق المتساوية في المنافع الاقتصادية والاجتماعية
٧٠	.....	المادة ١٤: القضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية
٧٠	.....	دال - الجزء الرابع
٧٠	.....	المادة ١٥: المساواة أمام القانون وفي المسائل المدنية
٧٠	.....	المادة ١٦: المساواة في الزواج وفي القانون الأسري
٧١	.....	٣ - العراقيل المتبقية والناشئة والتدابير المتوخاة
٧٤	.....	٤ - تأثير التدابير المتخذة
٧٦	.....	٥ - فئات مختلفة من النساء
٧٧	.....	٦ - التغييرات الأساسية في النهج السياسي والقانوني
٧٨	.....	٧ - البروتوكول الاختياري
٧٨	.....	٨ - نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة والاستعراضات التي عقدتها الأمم المتحدة
٧٩	.....	ألف - منهاج عمل بيجين
٧٩	.....	باء - الأهداف الإنمائية للألفية
٨٠	.....	جيم - مسائل أخرى
٨١	.....	المرفق ألف
١١٦	.....	قائمة الجداول
١١٦	.....	الوثائق المرجعية

## التقريران المدمجان السادس والسابع لبنغلاديش عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠٠١-٢٠٠٩)

### مقدمة

ما فتئت بنغلاديش، وهي دولة موقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعلى منهاج عمل بيجين، ملتزمة ببلوغ هدفي كفالة المساواة بين الجنسين (المساواة الجنسانية) وتمكين المرأة. ولا تزال حكومة بنغلاديش تعمل بنشاط على وضع سياسات عملية المنحى واتخاذ إجراءات إيجابية للتعجيل بعملية التنفيذ بغية تحقيق هدف تمكين المرأة الكامل.

وخلال العقدَيْن الماضيين من السنين، اكتسبت المبادرة الرامية إلى كفالة حقوق متساوية للمرأة وعدم التمييز ضدها زخماً في بنغلاديش ونجحت في تعبئة النساء وتنسيق جهودهن ليقفن مطالبات بحقوقهن. ومن ناحية أخرى تبذل الحكومة مجهوداً لا هوادة فيه عن طريق اعتماد سياسات وتشريعات واستراتيجيات وخطط عمل وبرامج وطنية لتحقيق تمكين المرأة. وكان للسياسات والاستراتيجيات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لصالح المرأة في العقود الأخيرة أثرها الإيجابي في الحد من فقر المرأة. واضطلعت الحكومة بعدد من البرامج التي تشمل شبكة أمن، وأنشطة إيمائية وجهوداً أخرى. ولدى المنظمات غير الحكومية في البلد برامج لتقدم ائتمانات صغيرة للمرأة لمساعدتها في مزاولة الأعمال الحرة والإنتاج. كما أن القطاع الخاص أوجد عمالة للمرأة وخاصة في صناعات الألبسة. وقد ساهمت كل هذه الجهود في الحد من المزيد من فقر المرأة. ويمكن تتبع التقدم الذي تحرزته المرأة من خلال مشاركتها الاقتصادية المتزايدة عن طريق العمل في مختلف القطاعات، بما في ذلك التوظيف في صناعات الألبسة والأحذية والتجميل في القطاع الرسمي، ومن خلال عملها لحسابها الخاص في الأنشطة غير الرسمية. وفي القطاع الزراعي، تعمل المرأة أيضاً في إنتاج المحاصيل، وفي تربية المواشي، وفي الحراثة، وفي صيد الأسماك. وهناك اتجاه متنام من قبل المرأة للعمل في مواقع الإنشاءات. وتنعكس المؤشرات الإيجابية لتقدم المرأة في البلد في استمرار التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس، وفي الانخفاض التدريجي في وفيات الرضع، وفي انخفاض معدلات وفيات النفاس. وأحرز تقدم هام في مجالي الصحة والتعليم. وساهمت الخدمات الصحية المحسنة عن طريق تنفيذ برامج تتصل بالصحة والتغذية والسكان، في تحسين الصحة وخاصة لدى النساء. وتحسنت الحالة التغذوية أيضاً. وهبطت نسبة الأمهات غير الحوامل اللواتي يعانين من حالة عجز مزمن في الطاقة من ٤٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لبنغلاديش، عام ٢٠٠٠) إلى ٣٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ (الدراسة الاستقصائية للحالة التغذوية للأطفال والأمهات عام ٢٠٠٥). وهبطت

وفيات الأمهات في النفاس إلى ٣,٣٧ في كل ١٠٠٠ حالة ولادة حية في عام ٢٠٠٦ من ٣,٦٥ في عام ٢٠٠٤.

ومُضياً من حكومة بنغلاديش في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، وضعت السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة في عام ١٩٩٧ في ضوء دستور بنغلاديش، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وعملية تشاور عريضة القاعدة مع أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان، والناشطات في مجال حقوق المرأة، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني. وتظل هذه السياسة قيد الاستعراض وتُنفذ على نحو تحديثي. وقد اعتُمدت خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة في عام ١٩٩٨ وقامت الوزارات القطاعية الرئيسية بإبراز استراتيجية تعميم الجنسانية في كل السياسات الحكومية.

وقد هنأت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في تعليقاتها الختامية على التقرير الدوري الخامس لبنغلاديش، الحكومة على تحقيق التكافؤ بين الجنسين وعلى الزيادة الكبيرة في عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية والتمهيدية. وقد جعلت الخطوات الابتكارية التي اتخذتها الحكومة هذا الأمر ممكناً بوضعها استثمارات ضخمة في كل من التعليم الابتدائي والثانوي للفتيات عن طريق تقديم منح دراسية، وإعانات مالية، وإدخال نظام التعليم المجاني.

وقد أثنى اللجنة على مبادرة الحكومة في الوصول إلى النساء الريفيات الفقيرات لتقديم العناية الصحية وخدمات الأمومة لهن عن طريق عيادات مجتمعية ومتنقلة مما أسفر عن خفض معدل وفيات النفاس. ولاحظت اللجنة كذلك أنه بالرغم من أن معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بنغلاديش ظل متدنياً، فإن الحكومة تواصل اتخاذ تدابير عاجلة عن طريق برامج توعية لمنع انتشار أي وباء ممكن.

واختتمت اللجنة بملاحظة أن مسيرة بنغلاديش إلى الأمام يحدوها تفكير سليم بأن التقدم على جميع الجبهات الاجتماعية-الاقتصادية، بما في ذلك تمكين المرأة، ممكن.

وقد بدأت المسيرة لكفالة التمكين للمرأة منذ أن نالت بنغلاديش الاستقلال في عام ١٩٧١. ويضمن دستور بنغلاديش للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في كل مجالات الدولة والحياة العامة بوصف ذلك حقاً أساسياً (المادة ٢٨ (٢)). ويحظر الدستور على الدولة التمييز ضد أي مواطن على أساس الجنس ويذكر أنه ما من شيء في هذه المادة يمنع الدولة من وضع حكم خاص لصالح المرأة أو الطفل أو لتقدم أي فئة متخلفة من المواطنين. وينص الدستور أيضاً على اتخاذ خطوات لكفالة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الوطنية بوصف ذلك مبدأً أساسياً لسياسة الدولة (المادة ١٠).

وأذنت الانتخابات البرلمانية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بقدم عهد جديد من الديمقراطية في بنغلاديش. فقد أعلنت الحكومة المنتخبة حديثاً "الرؤيا ٢٠٢١". وحكومة بنغلاديش ملتزمة بتعميم القضايا الجنسانية بغية إدراجها داخل إطار الاقتصادات الكلية وبوضع سياسات لإعمال تغييرات فعالة وكبيرة ومنظورة في حياة المرأة على جميع المستويات وفي كل المجالات.

### تمكين المرأة وتنميتها

التمكين الاقتصادي للمرأة هو خطة تحظى بأولوية عالية لدى الحكومة. ونظراً إلى أن القضاء على الفقر هو بؤرة التركيز، تشدد الحكومة بقوة على أن سمات فقر المرأة تتطلب معالجتها بمنظور جنساني في استراتيجية نمو مؤيدة للفقراء.

وبما أن المرأة هي العامل الأهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وبما أن نسبة الفقر المدقع أعلى في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث مما هي في الأسر التي يرأسها ذكور، فقد وضعت الحكومة استراتيجية عنوانها "خطوات نحو التغيير: استراتيجية وطنية للتعجيل بالحد من الفقر - المرحلة الثانية" وهذه تعكس التزام الحكومة الوارد في برنامجها الانتخابي وكذلك في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية، مع التشديد بصورة خاصة على الحد من تأنيث الفقر. وتشدد هذه المرحلة الثانية على الحاجة إلى خفض الفقر المؤث بتقديم الدعم لمبادرات النساء في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة الموارد وتوفير تسهيلات الائتمان للنساء بشروط ميسرة؛ وإيجاد روابط بالسوق للنساء من أجل تسويق منتجاتهن عن طريق التعاونيات؛ وتوفير التدريب لتطوير المهارات من أجل تيسير فرص العمالة للمرأة. كما تتوخى هذه المرحلة الثانية تيسير زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وكفالة حصولها على أجور مساوية لاجور الرجل. وهي ترمي أيضاً إلى رعاية الأنشطة الريفية غير الزراعية بوصفها أنشطة فعالة للحد من الفقر بالنسبة إلى المرأة. وبغية جعل هذا القطاع أكثر حيوية، تم تحديد بعض التدخلات بوصفها ضرورية، مثلاً - تحسين القدرة على التسويق عن طريق توفير مراكز للمبيع في أسواق مراكز النمو وفي الأسواق المحيطة بالمناطق الحضرية؛ وتقديم التدريب على أنشطة تجهيز الأغذية؛ والتزويد بالمهارات الأساسية لإدارة الأعمال التجارية وبالخطوات التي تربط ذلك بالأسواق؛ وإنشاء معاهد للتدريب المهني في المناطق الريفية والمناطق المحيطة بالمراكز الحضرية وغيرها.

وحرصاً على إبقاء الجوانب الخاصة لفقر المرأة في الاعتبار، تم الاعتراف بأن المرأة غالباً ما تخبر الفقر بصورة مختلفة ولذلك فلا بد من تحديد أولويات مختلفة للحد من الفقر، الأمر الذي يتطلب تدخلات إنمائية مختلفة. وفي تمكين المرأة لكي تصبح شريكا مساويا في

التنمية، تهدف "الرؤيا ٢٠٢١" المنعكسة في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعمير بالحد من الفقر، إلى زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية؛ وإيجاد فرص للتعليم والتدريب على مهارات قابلة للتسويق، مما يمكن المرأة من المشاركة؛ وإدماج حاجات المرأة وشواغلها في كل الخطط القطاعية؛ وتشجيع قيام بيئة تمكينية في مكان العمل. وقد أثبت الاستثمار في تعليم المرأة وتدريبها أنه يقدم عائدات اجتماعية واقتصادية ضخمة.

وفي مجال تأمين الحماية بشبكة الأمن الاجتماعي للنساء الضعيفات اللواتي يعشن في حالة فقر مدقع، يوفر برنامج تنمية الفئات الضعيفة المساعدات الغذائية للنساء اللواتي يعشن في حالة ضيق بسبب الفقر المدقع، إلى جانب التدريب على تنمية مجموعة من المهارات. ويجري تقديم التدريب لتطوير مهارات في أنشطة مدرة للدخل وكذلك في مجالات مثل التغذية، والصحة الأساسية، وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتعمل برامج تقديم الائتمانات الصغيرة على مساعدة المرأة في تطوير العمل لحسابها الخاص. وهناك، بالمثل، علاوات تُقدم بدل الترمُّل، وبدل التقدم بالسن، وعلاوات للأمومة وللأمهات المرضعات. ويُقدم الدعم كذلك للنساء ذوات الإعاقات.

وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في بلوغ تكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي. وقد أسفر تقديم الإعانات للفتيات وتوفير التعليم المجاني حتى نهاية المرحلة الابتدائية عن زيادة التحاق الفتيات بالمدارس وتناقص معدلات التسريب. وتم إحراز نتائج إيجابية في خفض معدلات وفيات النفاس ووفيات الرضع عن طريق تدابير مؤسسية فعالة.

### تدابير لمكافحة العنف ضد المرأة

أما في مجال منع العنف ضد المرأة فهناك تشريعات مثل قانون منع القسوة تجاه النساء والأطفال، وقانون مكافحة جريمة الحرق بالحمض، وقانون حظر دفع البائنة، وقانون كبح زواج الأطفال، وما إلى ذلك.

وأصبح مشروع قانون منع العنف الأسري في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة عليه. وتُتخذ الآن خطوات لسنّه عما قريب. وأصدرت محكمة الاستئناف العليا وهي إحدى دائرتي المحكمة العليا لبنغلاديش، في الآونة الأخيرة، إيعازات تفصّل مجموعة مبادئ توجيهية للأجراءات التي تتخذ في قضايا التحرش الجنسي بالنساء في المؤسسات التعليمية، وأماكن العمل، والمنظمات. وتُتخذ خطوات لتنفيذ إيعازات المحكمة الجلييلة. وقامت وزارة شؤون المرأة والطفل بالفعل بتشكيل لجنة امثالا لهذه الإيعازات.

وتعمل في محافظات البلد الست مراكز خدمات شاملة للأزمات ، وفي هذه المراكز تتلقى النساء ضحايا العنف المعالجة الطبية، والمساعدة من الشرطة، والدعم القانوني، وخدمات إعادة التأهيل. وقد أنشأت وزارة شؤون المرأة والطفل مركزا وطنيا لتوفير المشورة للمتأذيات، كما تقدم الدعم عن طريق خط هاتفي للمساعدة.

وتتولى تقديم المساعدة القانونية "خلية منع العنف ضد المرأة" في وزارة شؤون المرأة والطفل، وإدارة شؤون المرأة، ومنظمة "جاتيو موهيلا سانغستا" (ويشار إليها فيما بعد باسم "منظمة جاتيو").

وشرعت وزارة شؤون المرأة والطفل في برنامج لقيام الشرطة بعملها في المجتمعات المحلية بطريفة حساسة جنسانيا لكفالة الأمن للنساء والفتيات وللتصدي لمسألة تعرضهن للعنف الأسري وتيسير وصولهن إلى العدالة.

ويتم الاضطلاع ببرامج التوعية والدعوة مع تركيز محدد على إشراك الرجال والفتيان في منع العنف ضد المرأة وتغيير الصورة الذهنية المقولبة لديهم. وتُعقد حلقات حوار بشأن السياسة العامة في مختلف المحافظات في البلد على مستوى عامة الشعب مع التشديد على دور الرجال والفتيان في منع العنف ضد المرأة. وتوجد نوادي للمراهقين يشترك فيها الفتيان والفتيات في أنشطة تعلم عديدة، وفي الألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية، في بيئة ودية.

وحرصا من برلمان بنغلاديش على القضاء على التمييز ضد المرأة، استن قانون الجنسية المعدل لعام ٢٠٠٩ الذي يعطي المرأة في بنغلاديش الحق في أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها.

وكان الاعتراف بهوية الأم معلماً في الطريق على النهوض بقضية تمكين المرأة من خلال إدراج اسم الأم في جواز السفر وفي الوثائق الرسمية الأخرى.

ومن بين الخطوات الهامة التي تم اتخاذها في أعمال التمثيل السياسي للمرأة ما يلي:

- بموجب قانون الحكم المحلي لعام ١٩٩٧، حُجزت ثلاثة مقاعد للانتخاب المباشر للمرأة.
- نص أمر تمثيل الشعب لعام ٢٠٠٨ على أن يكون لكل رئيس لجنة نائبان أحدهما يجب أن يكون امرأة.
- النساء يشغلن رئاسة الوزارة، وزعامة المعارضة، ونائب رئيس المجلس النيابي، وست حقائق وزارية هامة هي: وزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الزراعة،



ووزارة العمل والتوظيف، ووزارة شؤون المرأة والطفل، مما يثبت وجود إرادة سياسية قوية على وضع المرأة في مناصب قيادية.

- ويوصي أمر تمثيل الشعب لعام ٢٠٠٨ كذلك الأحزاب السياسية بأن تشكل النساء ٣٣ في المائة من مرشحيها للتنافس المباشر في الانتخابات البرلمانية.

وبغية كفاءة التنفيذ الفعال، والرصد والتقييم، اتخذت الحكومة الخطوات التالية:

- لما كان تمكين المرأة مسألة شاملة للقطاعات، فإن تنفيذ البرامج تتولاها الوزارات القطاعية في حين تقوم وزارة شؤون المرأة والطفل، بوصفها الوزارة الرائدة، بتنسيق الوظائف.

- توجد آلية جهات تنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية تستطيع وزارة شؤون المرأة والطفل من خلالها أن تتابع تنفيذ الوزارات القطاعية لمجالات الاهتمام الإثني عشر الواردة في منهاج عمل بيجين، والالتزامات بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتوجد في كل وزارة موظف تنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية وموظف تنسيق معاون. وتتولى وزارة شؤون المرأة والطفل تنظيم عقد الاجتماعات الفصلية التي تقدم فيها كل الوزارات القطاعية الأخرى ما لديها من معلومات. وهناك على مستوى المقاطعة وما دون مستوى المقاطعة لجان تنسيق.

- أعلى هيئة لرسم السياسة هي المجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل الذي ترأسه رئيسة الوزراء، ويتولى رصد وتقييم التنفيذ والأنشطة وتوفير المبادئ التوجيهية.

- بموجب إطار الميزانية المتوسطة الأجل، مطلوب من ٣٢ وزارة تنفق أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع الميزانية الوطنية أن تجيب على أسئلة عن الطريقة التي يؤثر بها إنفاقها على المرأة والفقير.

- وُضعت ميزانية مراعية للمنظور الجنساني مع اهتمام خاص بأربع وزارات سوف يتم توسيعها. ويجري الآن إعداد قاعدة بيانات مفصلة حسب نوع الجنس.

غير أنه لا تزال هناك الكثير من التحديات. وتحتاج التحديات الآخذة في البروز إلى التصدي لها من أجل حماية النساء والأطفال لكونهم الفئة الأضعف والأكثر معاناة من جراء تغير المناخ وحالات الكوارث. وعلينا أن نواصل العمل في مواجهة هذه التحديات معا - الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في التنمية، والأصدقاء. والأمل معقود على أن يكون ممكنا من خلال الجهود المتضافرة للجميع إيجاد بيئة تمكينية للمرأة، خالية من الفقر، وخالية من العنف، وخالية من التمييز. وتحت القيادة القديرة لسعادة رئيسة الوزراء السيدة

شيخ حسيننا، سوف تنجح بنغلاديش في أن تحقق للمرأة المساواة الجنسانية، والتنمية وعدم التمييز.

## ملاحح التقرير المعد في ضوء الخطوط التوجيهية للإبلاغ المنسق والمبادئ التوجيهية الجديدة للإبلاغ المتصل تحديدا بالاتفاقية التي وضعتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة

أعد هذا التقرير المدمج الذي يجمع التقريرين الدوريين السادس والسابع في ضوء الخطوط التوجيهية للإبلاغ المنسق (بشأن شكل ومحتوى التقارير الواجب تقديمها من الدول الأطراف إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدولية) HRI/GEN/2/Rev.5، المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، والمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالإبلاغ المتصل تحديدا بالاتفاقية التي وضعتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، CEDAW/SP/2008/INF/1، المؤرخة ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكانت اللجنة قد نظرت في التقرير الدوري السابق (الخامس) في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وهذا التقرير يشمل الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ويتألف هذا التقرير من جزأين هما: الباب الأول والباب الثاني.

- الباب الأول: معلومات أساسية إطارية (الوثيقة الأساسية الموحدة) تتضمن معلومات ذات طابع عام ووقائعي.
- الباب الثاني: الوثيقة المتعلقة بالاتفاقية والمتصلة تحديدا بتنفيذ الاتفاقية.

### الباب الأول: معلومات أساسية إطارية (الوثيقة الأساسية الموحدة)

#### أولا - معلومات عامة

#### ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

#### موجز قطري: مساحة البلد وجغرافيته وسكانه

١ - نالت بنغلاديش استقلالها في عام ١٩٧١ تحت قيادة أبي الأمة، البانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن. وتبلغ مساحة إقليم البلد حوالي ١٤٧ ٥٧٠ كيلومترا مربعا وهي موطن ١٤٢,٦ مليون نسمة (عام ٢٠٠٧)، بكثافة سكانية تبلغ ٩٦٦ شخصا لكل كيلومتر مربع، مما يجعل بنغلاديش واحدا من أكثر البلدان كثافة سكانية في العالم<sup>(١)</sup>. وقرابة ٩٠ في المائة من

(١) المكتب الإحصائي لبنغلاديش، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، التقرير عن عينة لنظام تسجيل الأحوال الشخصية، ٢٠٠٧.

سكان بنغلاديش مسلمون، و ٩ في المائة هندوس ويشكل الآخرون حوالى واحد في المائة. أما القطاع المهيمن بشكل كاسح في الاقتصاد فهو الزراعة، إذ أنه يشغّل ٨٠ في المائة من مجموع السكان ويساهم بنسبة ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي<sup>(٢)</sup>.

٢ - ووفقا لتعداد السكان لعام ٢٠٠١، فإن نسبة الذكور إلى الإناث هي ١٠٣,٨ مقارنة بـ ١٠٦ في تعداد السكان لعام ١٩٩١. وتشير هذه البيانات إلى حركة نحو قيام توازن أفضل بين الذكور والإناث في المجتمع. أما العمر المتوقع لدى الولادة فقد ازداد من ٦٤,٢ في عام ٢٠٠١ إلى ٦٥,٤ في عام ٢٠٠٦. وارتفع العمر المتوقع للإناث من ٦٤,٥ في ٢٠٠١ إلى ٦٥,٩ في ٢٠٠٦. وأثناء نفس الفترة المرجعية ارتفع العمر المتوقع للذكور من ٦٤ إلى ٦٤,٧.

٣ - وتبين الإحصاءات المستقاة من الدراسة الاستقصائية لدخول ونفقات الأسر المعيشية لعام ٢٠٠٥ وتعداد السكان لعام ١٩٩١ أن النسبة المئوية للسكان الذين هم دون خمس سنوات من العمر هبطت من نحو ١٦ في المائة (١٦,١٥ في المائة ذكور و ١٦,٧٨ في المائة إناث) إلى ١١,٥٨ في المائة (١١,٩٢ ذكور و ١١,٧٧ في المائة إناث). أما النسبة المئوية للذكور من السكان في الفئة العمرية صفر إلى ١٤ سنة فقد هبطت من ٤٥,٣ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٣٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠٤. وخلال نفس الفترة المرجعية، هبطت النسبة المئوية للإناث من السكان في هذه الفئة من العمر من ٤٤,٨ في المائة إلى ٣٧,٦ في المائة.

٤ - وهبط معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية) من ٧١ في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥ في عام ٢٠٠٦ وإلى ٤٣ في عام ٢٠٠٧. وهبط معدل وفيات الرضع بالنسبة إلى الإناث من ٧٠ في عام ١٩٩٥ إلى ٤٣ في ٢٠٠٦، وبالنسبة إلى الذكور هبط من ٧٣ في عام ١٩٩٥ إلى ٤٧ في عام ٢٠٠٦.

٥ - وبلغ معدل النمو السنوي في قوة العمل في الفترة من ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ما نسبته ٢,٢١ في المائة. وخلال الفترة ذاتها، بلغ معدل نمو مشاركة المرأة في قوة العمل ٥,٤٥ في المائة في السنة بينما كان بالنسبة إلى الرجل ١,٢٣ في المائة في السنة. وفيما ارتفع معدل المشاركة في قوة العمل بصورة عامة من ٥٧,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٥٨,٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فقد ازدادت قوة العمل

(٢) البنك الدولي ٢٠٠٥، بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش (الصفحة ٥)، ومذكور في الملامح الجنسانية لبنغلاديش، مصرف التنمية الألماني، ٢٠٠٤.

النسائية بمعدل أسرع من ذلك إذ ارتفعت من ٢٦,١ في المائة إلى ٢٩,٢ في المائة أثناء الفترة ذاتها<sup>(٣)</sup>.

### التقدم الاقتصادي

٦ - كانت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي نحو ٦٢١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٥٩٥ في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وكان معدل نمو إجمالي الناتج المحلي هو ٥,٨٨ في المائة في سنة ٢٠٠٩<sup>(٤)</sup>. وكانت مساهمة قطاع الزراعة ١٧,١٣ في المائة ومساهمة قطاع الصناعة التحويلية ١٥,٤٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٧ - وفي محالي العمالة وحصائل البلد من القطع الأجنبي، تهيمن صناعة الألبسة الجاهزة التي توظف مليوني شخص تشكل المرأة أكثر من ٨٠ في المائة منهم. وخلال السنوات القليلة الماضية، ساهم ازدياد عدد العاملات المهاجرات أيضاً في تدفق التحويلات.

٨ - أما الصناعة التحويلية، ووحدات الخدمات في القطاعات العصرية والمنظمة فتوجد معظمها في المناطق الحضرية. وجرت في السنوات الأخيرة بعض الإصلاحات مثل خفض القيود على الاستثمار، واتباع سياسات إلغاء تأميم المؤسسات العامة وخصخصتها.

٩ - وساهم تحرير التجارة والتعريفات الجمركية، وإيجاد بيئة مواتية للاستثمارات الخاصة في التحرك نحو الانتقال الاقتصادي. وأسفر التباطؤ الاقتصادي العالمي عن فرض تقييدات خطيرة تواجهها حالياً صناعة الألبسة الجاهزة والصادرات من أسماك القريدس (سراطين البحر). غير أن الزيادة في تحويلات العمال البنغلاديشيين المهاجرين في السنوات الأخيرة ساهمت في التخفيف من أثر الانتكاسة العالمية. ومكّن هذا، إلى جانب حشد الموارد المحلية، الحكومة من أن تموّل أكثر من الثلث من احتياجات الميزانية الإنمائية من مواردها الخاصة في السنوات الأخيرة.

١٠ - وأظهرت دراسة استقصائية لعينة زراعية في عام ٢٠٠٥ أن عدم ملكية الأراضي المطلق في ريف بنغلاديش ارتفع من ١٠,١٨ في إحصاء عام ١٩٩٦ و ٨,٦٧ في إحصاء عام ١٩٨٣-١٩٨٤ إلى ١٠,٦٦. وازدادت نسبة المزارعي الكفاف في المناطق الريفية إلى ٣٨,٠٨ في عام ٢٠٠٥ من ٢٨,٤٥ في عام ١٩٩٦ و ٢٤,٠٦ في عام ١٩٨٣-١٩٨٤.

(٣) المكتب الإحصائي لبنغلاديش، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الدراسة الاستقصائية لقوة العمل ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

(٤) إحصائيات الدخل الوطني، المكتب الإحصائي لبنغلاديش، أيار/مايو ٢٠٠٩، في الموقع الشبكي

.www.bbs.gov.bd

أما نسبة الأراضي التي تملكها إناث من مجموع الأراضي المملوكة في المناطق الريفية من بنغلاديش فقد تقلصت من ٣,٤٨ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٢,٥٨ في المائة في عام ٢٠٠٥.<sup>(٥)</sup>

١١ - وبلغ معدل الهجرة (لكل ١٠٠٠ شخص من السكان) على مستوى المجموع (ذكور وإناث) ٣٢,٢٩، وسجلت النساء معدل ٣٦,٤٧ وهجرة الذكور معدل ٢٨,٢٥. ومن بين كل ١٠٠ حالة من هجرة النساء من المناطق الريفية إلى الحضر، تكون ٣٠,٥٦ منها متعلقة بالعمل، و ٩,٧١ لأجل الزواج، و ٢,٩٢ للتعليم، و ٥٦,٨١ لأسباب أخرى. وبالنسبة إلى الذكور، فإنه من بين كل ١٠٠ حالة من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، تكون ٥٥,٦٩ منها متصلة بالعمل، و ٦,٠٧ متصلة بالتعليم، و ١,٢٩ لأجل الزواج و ٣٦,٩٥ لأسباب أخرى<sup>(٦)</sup>.

١٢ - ويستفاد من استقصاءات قوة العمل وكذلك من الدراسات المصغرة أن نمو القطاع غير الزراعي الريفي قد تسارع في السنوات الأخيرة وأنه استوعب جزءاً من قوة العمل المتنامية من المزارعين الذين لا يملكون أراضٍ وأنه ساعد أيضاً في الحد من الفقر.

### حالة المرأة في بنغلاديش

#### الحالة الاجتماعية - الثقافية

١٣ - تعتمد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي على التعليم، والتدريب، والصحة، والبيئة الاجتماعية-الاقتصادية التمكينية. وقد لوحظت تغييرات إيجابية هامة على مر السنين فيما يتعلق بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي لكل من الرجال والنساء في بنغلاديش. وتعكس التسهيلات التعليمية الخاصة المقدمة للتلميذات، وازدياد اشتراك العاملات في قطاع الألبسة الجاهزة، ووجود المزيد من النساء في المراكز القيادية السياسية على مختلف المستويات، ما طرأ على حياة المرأة في بنغلاديش من تغيير اجتماعي - ثقافي إيجابي.

١٤ - وفي الفترة السابقة لعام ٢٠٠٥، كان عدد النساء اللواتي يعشن في حالة فقر أكبر من عدد الرجال الذين هم في نفس الحالة. واستناداً إلى الدراسة الاستقصائية المتعلقة بدخل الأسر المعيشية ونفقاتها لعام ٢٠٠٥، كانت النسبة المثوية للأسر المعيشية التي تعيش في حالة

(٥) المكتب الإحصائي لبنغلاديش (حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، دراسة استقصائية لعينة زراعية في بنغلاديش، ٢٠٠٥.

(٦) المكتب الإحصائي لبنغلاديش (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) تقرير عن عينة لنظام تسجيل الأحوال الشخصية، ٢٠٠٤.

فقر ٣٥,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ مقارنة بنسبة ٣٤,٢ في المائة بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. وقد انخفضت نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها إناث إلى ٢١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٥. ولفقر النساء أبعاد أخرى. إذ آتتهن يصبحن فقيرات عندما يفقدن عضو الأسرة الرجل الذي كان يحصل الدخل بسبب المهجر أو الطلاق أو الوفاة. وتكشف نفس الدراسة الاستقصائية أن نسبة الفقيرات من النساء المطلقات/الأرامل تبلغ حوالي ٢٩,٦ في المائة مقابل المتوسط الوطني البالغ ٢٥,١ في المائة للنساء الفقيرات. وبينما يؤثر الفقر على الأسرة المعيشية ككل، فإن المرأة تتحمل قسطاً أكبر بصورة غير تناسبية من العبء في إدارتها إنتاج الأسرة المعيشية واستهلاكها في ظل ظروف من الندرة الشديدة.

١٥ - وهناك حالات من التمييز ضد المرأة داخل الأسر المعيشية من حيث ملكية الموارد المادية والمالية وموارد المعلومات.

### التعليم

١٦ - في عام ٢٠٠٤ كانت نسبة النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة (من سن ٧ سنوات وما فوق) هي ٤٦,٢ في المائة مقارنة بنسبة ٥٣,٧ في المائة للذكور. وفي عام ٢٠٠٧ ازدادت نسبة تعلم النساء القراءة والكتابة إلى ٥٢,٧ في المائة مقارنة بـ ٥٩,٤ في المائة للذكور. وقد اتخذت الحكومة تدابير مختلفة لزيادة معدل محو الأمية والتعليم وخاصة لدى النساء. وكانت المنجزات التي تحققت في هذا الميدان، نتيجةً للبرامج الحكومية الاستباقية مثل برامج تقديم الإعانات للتلميذات في المراحل الابتدائية والتمهيدية والثانوية من الدراسة. ومن المقرر أن يبدأ العمل ببرنامج لتقديم الإعانات للتعليم العالي بالنسبة إلى ٣٠ في المائة من التلميذات من الأسر الفقيرة.

١٧ - وقد أنشئت ثلاثة معاهد نسائية للفنون التطبيقية بغية اجتذاب الفتيات إلى التعليم التقني. وأنشئت جامعة دولية للنساء في مدينة شيتاغونغ لزيادة تيسير التعليم العالي للفتيات. وبدأ العمل بإدارة للدراسات النسائية في جامعة داكا من أجل إيجاد الخبرة الفنية المتخصصة في البلد بشأن القضايا الجنسانية. وأُخذت مبادرات لتشجيع الأنشطة الرياضية في صفوف الشابات وتوفير برامج للتدريب على الحاسوب للنساء.

١٨ - غير أنه لا تزال توجد فروقات في نوعية التعليم بين المناطق الريفية والحضرية. ولا تزال هناك فجوة جنسانية على مستوى التعليم التقني/المهني والتعليم الجامعي. ولم يلتحق سوى ٢٦ في المائة من الإناث بمعاهد التدريب التقني/المهني. وتُظهر البيانات المتاحة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ أن أداء التلميذات في الامتحانات العامة يتحسن في كل من المستوى

الإعدادي (نسبة النجاح ارتفعت من ٤٥,٩٨ في المائة إلى ٥٧,٣٢ في المائة) والتعليم الثانوي (نسبة النجاح ازدادت من ٤٦,٧٨ في المائة إلى ٦٣,٥٢ في المائة).

## الصحة

١٩ - ما فتئت الحكومة تعتبر صحة المرأة واحداً من مؤشرات التنمية البشرية. ويتطلب أي تحسين في صحة المرأة تغييراً في الأبعاد الاجتماعية - الثقافية للمجتمع وتحسناً عاماً في حالة المرأة. وتحسين صحة المرأة وتغذيتها يشمل تنمية الموارد البشرية، وخفض معدلات وفيات النفاس والرضع، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وخدمات العناية بالصحة التناسلية، ومسؤولية الرجل في الصحة التناسلية، والصحة التناسلية للمراهقات، والإرضاع، ومياه الشرب المأمونة، وصحة النساء المتقدمات في السن، إلخ. وقد انخفض معدل وفيات النفاس (لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية) من ٣,٦٥ في عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٥١ في عام ٢٠٠٧.

٢٠ - وقد ساهمت التحسينات في الخدمات الصحية عن طريق تنفيذ برنامج قطاع الصحة والتغذية والسكان في تحسّن الصحة وخاصة لدى المرأة. وكان الشروع في إقامة عيادات للمجتمعات المحلية خطوة أيضاً تستحق الثناء في توفير الخدمات الصحية للمرأة. وعلى سبيل المثال، تحسّنت الحالة التغذوية للمرأة وهذا ما يشهد به الانخفاض في نسبة الأمّهات غير الحوامل اللواتي يعانين من حالة نقص مزمن في الطاقة من ٤٤,٢ في عام ٢٠٠٠ (الدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية لبنغلاديش عام ٢٠٠٠) إلى ٣٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ (الدراسة الاستقصائية للطفل والأم عام ٢٠٠٥). كما أنّ العمر المتوقع للمرأة منذ الولادة قد ازداد من ٦٤,٤ سنة في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٥,٥ سنة في عام ٢٠٠٦.

## العمالة

٢١ - ارتفعت نسبة مشاركة النساء في العمالة نتيجة الدعم المقدم من الحكومة للتعليم، والتدريب، والصحة والبيئة الاجتماعية الاقتصادية التمكينية، بما في ذلك الحصول على الموارد (سياسات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتسهيلات الائتمان إلخ). وازدادت مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل الرسمية زيادة كبيرة بسبب التغيرات في التوسع الاقتصادي، وأنماط سبل العيش الريفية، والهجرة من الريف إلى الحضر. وقد ازدادت مشاركة المرأة في قوة العمل من ٢٦,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٩,٢ في المائة في ٢٠٠٥-٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٨٦,٨ في المائة للرجال في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

٢٢ - وتشدد الحكومة على تدريب المرأة على المهارات القابلة للتسويق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والإرشاد الزراعي، إلخ. وتعتبر الخدمات الصحية المواتية للمرأة،

والمعرفة والتدخلات التغذوية أمورا هامة بالنسبة إلى مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. ويجري توجيه الخدمات المالية نحو سد احتياجات المزارعات ومزاوالات الأعمال الحرة من أجل تطوير كل أنواع المشاريع. بما في ذلك الصناعات الصغيرة القائمة على الزراعة. ويجري العمل على جعل المعلومات عن الأسواق والتسهيلات المقدمة للنساء، لكل من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، مراعية للجنسين، وعلى جعل خدمات النقل مفضية إلى مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

## ١-٢ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لتعميم الجنسانية

٢٣ - اعتمدت السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة في عام ١٩٩٧ عن طريق عملية استشارية واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، ومجموعات حقوق المرأة، والناشطين في مجال حقوق الإنسان، وفي ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، ودستور بنغلاديش. وتجدر الإشارة إلى أن بنغلاديش كانت، بعد التوقيع على منهاج عمل بيجين في عام ١٩٩٥، من أوائل البلدان التي اعتمدت السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة في عام ١٩٩٧، وبرنامج العمل الوطني في عام ١٩٩٨، مما عكس التزامها القوي، بوصفها دولة طرفاً، بالقوانين الإقليمية والدولية. وبينما كانت الأنشطة والبرامج تجري وفقاً للسياسة الوطنية للنهوض بالمرأة لعام ١٩٩٧، كانت هذه السياسة المذكورة موضع إعادة نظر فيما بعد في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨. وتعكف الحكومة حالياً على عملية مراجعة سياسة عام ١٩٩٧ وإعادة العمل بها، وفق ما شُرح بوضوح في البرنامج الانتخابي للحكومة بعد إجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة. وتوضّح السياسة الالتزامات بالنهوض بحقوق الإنسان، والتعليم والتدريب، والصحة والتغذية، والتمكين السياسي للمرأة، والإصلاحات الإدارية، ومنع العنف والاضطهاد ضد المرأة.

٢٤ - وكانت حاجات المرأة ومصالحها تُراعى في مختلف الخطط الإنمائية لبنغلاديش بغية كفالة المساواة بين الجنسين. وقد تناولت أول استراتيجية وطنية للتعميل بالحد من الفقر (٢٠٠٥-٢٠٠٨) مسائل المساواة بين الجنسين من زاوية حقوق الإنسان وكذلك لتحقيق نمو موات للفقراء والحد من الفقر<sup>(٧)</sup>. وشملت وثيقة الاستراتيجية الوطنية مناقشة شاملة بشأن أبعاد الفقر المتصلة بالجنسين. وتورد المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية المعنونة خطوات نحو التغيير: الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر - المرحلة الثانية (٢٠٠٩-٢٠١١) التي وضعتها الحكومة الراهنة في ضوء برنامجها الانتخابي والأهداف الإنمائية للألفية، جدول

(٧) لجنة التخطيط (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر.



الأعمال الجنسانية بمزيد من التشديد على تعميم الجنسانية عن طريق إدماجها في التخطيط والميزنة. وقد انعكس هذا من خلال إطار الميزانية المتوسطة الأجل التي تُراعي الشواغل الجنسانية في عملية إعداد الميزانية بغية التخفيف إلى أدنى حد من الفجوات عن طريق التخطيط والميزنة المراعيين للجنسانية.

٢٥ - وقد صيغت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية بحيث تعطي مكان الصدارة للحد من الفقر في استراتيجيتها الإنمائية. وإنصبَّ التشديد على الجوانب الخاصة بالفقر المرأة. ذلك أن العدد الإجمالي من النساء الفقيرات أعلى بكثير من عدد الرجال الفقراء. ومعظم الذين يعيشون في حالة فقر أساسي هم من النساء كما أن عدد الفقراء المعدمين وعدد شديدي الفقر أعلى في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث مما هو في الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. وتُظهر الدراسة الاستقصائية المتعلقة بدخل الأسر المعيشية ونفقاتها لعام ٢٠٠٥ أن حوالي ٢٩,٦ في المائة من النساء المطلقات/الأرامل يعيشن دون خط الفقر في مقابل متوسط وطني يبلغ ٢٥,١ في المائة. وعلاوة على ذلك فإن الإخضاع الاجتماعي للمرأة يجعلها أكثر تعرضاً للفقر. وللمرأة حقوق ومجالات خيار قليلة في اتخاذ القرارات الشخصية المتعلقة بالتعليم، والزواج، والحمل، وأنماط إنفاق الأسرة، والمشاركة في سوق العمل والأنشطة المدرجة للدخل. والتمييز ضد المرأة على المستوى الاجتماعي يتجلى في حركتها المحدودة داخل بيتها، وافتقارها إلى الحركة في المجال العام، وفي الزواج المبكر (العمر المتوسط للزواج للمرأة هو ٢٠,٢ سنة بينما متوسط العمر للزواج للرجل هو ٢٧,٦ سنة) وممارسة دفع البائنة أو المهر. وللمرأة حماية اجتماعية وقانونية ضعيفة في حالة انفكك الزواج. لذا فإنها قد تقع فريسة سهلة للاتجار بالأشخاص.

٢٦ - وقد أوجزت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر استراتيجيات للتصدي للمجالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي المواتي للفقراء، بما في ذلك تقديم الدعم للمرأة المشتركة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق زيادة تدفق الائتمانات الرسمية للنساء مزاولات الأعمال الحرة وجعل السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مراعية لاحتياجات النساء مزاولات الأعمال الحرة. وسوف يُستخدم منتدى مزاولات الأعمال الحرة في مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم كقناة لضمان مصالح المرأة بوصفها شريكا متساويا في أنشطة تطوير الأعمال الحرة. وتدعو الاستراتيجيات أيضا إلى التصدي لمسألة الحصة الأصغر للنساء في العمالة عن طريق الترويج لعمالة كريمة تشمل التوظيف الذي يوفر شبكات الأمان الاجتماعي عن طريق برامج الأشغال العامة، وتوسيع وتنويع دورات وتسهيلات التدريب المهني الموفرة للمرأة، والاضطلاع بمبادرات لتصدير العملات، واستعراض سياسة العمل بغية

إزالة الفروق بين أجور الرجال والنساء مقابل نفس العمل والإنتاجية، وإنفاذ قوانين العمل وخاصة ما يتصل منها بعمل النساء.

٢٧ - وشددت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية على النهوض بالمرأة وحقوقها في إطار استراتيجياتها الداعمة التي تأخذ في الاعتبار أن المرأة غالباً ما تخبر الفقر بصورة مختلفة، وأن لها أولويات مختلفة في مجال الحد من الفقر وأنها تتأثر بطرق مختلفة بالتدخلات الإنمائية. وتتبع المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية، عند تصديدها للتمييز القائم على أسس جنسانية، نهجاً ذا شقين - أولهما، إدماج الجنسانية في كل القوالب المواضيعية للسياسة التي تشمل التدخلات القطاعية؛ وثانيهما أن هناك قالباً محدداً لتناول التزامات المساواة الجنسانية.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل الالتزامات الدولية (الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية) وكذلك السياسات الوطنية (السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة، وبرنامج العمل الوطني) قد انعكست كلها في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية مع تولي الوزارة المعنية المسؤولية المحددة عن كل قطاع/موضوع. وقد اتخذت وزارة شؤون المرأة والطفل خطوة هامة نحو ترسيخ شواغل المساواة الجنسانية/التعميم الجنساني في السياسات والبرامج والنظم والعمليات عن طريق آلية جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية. وهناك حالياً قرابة ٩٨ موظف تنسيق وموظف تنسيق معاوناً لإدماج المرأة في عملية التنمية في ٤٩ وزارة/محافظة/إدارة يعقدون اجتماعات ربع سنوية منتظمة لمتابعة تنفيذ حالة برنامج العمل الوطني داخل وزاراتهم ووكالاتهم.

٢٩ - ويشمل الهدف الإنمائي العام لتمكين المرأة: '١' النهوض بحقوق المرأة وحمايتها؛ '٢' إزالة عبء الفقر الدائم عن كاهل المرأة؛ '٣' إزالة التمييز ضد المرأة؛ '٤' توسيع مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية؛ '٥' إيجاد فرص لتعليم المرأة وتدريبها على مهارات قابلة للتسويق لتمكينها من المشاركة في كل الأنشطة الاقتصادية ومن المنافسة فيها؛ '٦' إدماج حاجات المرأة وشواغلها في كل الخطط والبرامج القطاعية؛ '٧' تعزيز قيام بيئة تمكينية في مكان العمل: بإقامة مراكز للرعاية النهارية لأطفال الأمهات العاملات، وإنشاء نزل خاصة بالنساء اللواتي يتابعن حياة وظيفية، وإيجاد أماكن إقامة مأمونة للنساء العاملات؛ '٨' توفير رعاية مأمونة للنساء وأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص والهجر، وإيجاد بيئة تمكينية لإدماجهن في المجتمع العام؛ '٩' كفالة تمكين المرأة في ميدان السياسات الحزبية واتخاذ القرار؛ '١٠' اتخاذ إجراءات للاعتراف بمساهمة المرأة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي؛ '١١' كفالة الضمان الاجتماعي للمرأة ضد كل مواطن الضعف والأخطار في الدولة والمجتمع والأسرة؛ '١٢' القضاء على كل أشكال انتهاك حقوق المرأة واستغلالها؛

'١٣' تنمية قدرات المرأة عن طريق الرعاية الصحية والتغذوية؛ '١٤' تيسير مشاركة المرأة في كل الهيئات الوطنية والدولية؛ '١٥' تعزيز القدرات المؤسسية الراهنة على تنسيق ورصد عملية النهوض بالمرأة؛ '١٦' العمل عن طريق الدعوة والحملات على تقديم صور إيجابية عن المرأة؛ '١٧' اتخاذ تدابير خاصة لتنمية مهارات العاملات المشتركات في القطاعات الموجهة نحو التصدير؛ '١٨' إدماج شواغل المساواة الجنسانية في كل المفاوضات والأنشطة المتصلة بالتجارة؛ '١٩' كفالة النمو المراعي للجنسانية مع توازن إقليمي؛ '٢٠' حماية المرأة من الآثار المعاكسة لتدهور البيئة وتغير المناخ.

## باء - الهياكل الدستورية والسياسية والقانونية الهيكال الدستوري

دستور جمهورية بنغلاديش الشعبية لعام ١٩٧٢ هو التعبير الرسمي عن إرادة الشعب والقانون الأعلى للبلد. وإذا كان أي قانون آخر لا يتماشى مع الدستور اعتُبر ذلك القانون لاغياً بقدر عدم تماثيه مع الدستور. ويتضمن الجزء الثاني من الدستور المبادئ الأساسية لسياسة الدولة، والأسس لإدارة بنغلاديش الواجب أن تطبقها الدولة عند سن القوانين والتي تعمل بوصفها دليلاً لتفسير الدستور والقوانين الأخرى.

ويتضمن الجزء الثالث الحقوق الأساسية أي الحق في المساواة أمام القانون، والحق في الحياة، والحق في حماية متساوية من القانون إلخ. وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٨ على ألا تميز الدولة ضد أي مواطن على أساس الجنس. وتنص الفقرة ٢ من المادة ٢٨ بصورة محددة على أن "تكون للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في كل مجالات الدولة والحياة العامة". أما المادة ٧ من الدستور فهي النجم الساطع فيه وتذكر أن كل السلطات في الجمهورية هي ملك للشعب.

### الهيكال السياسي

٣٠ - لبنغلاديش شكل برلماني من الحكم يرأسه رئيس للوزراء. ويتألف البرلمان من ٣٠٠ عضو يُنتخبون مباشرة ومن ٤٥ امرأة عضواً يشغلن مقاعد في البرلمان محجوزة للمرأة وفق ما هو منصوص عليه في الدستور، وبذلك يتشكل البرلمان مما مجموعه ٣٤٥ عضواً. ويجدر بالذكر أن ١٩ امرأة فُزن بعضوية البرلمان عن طريق الانتخاب المباشر مما يجعل عدد النساء في البرلمان ٦٤ عضواً (١٩+٤٥). أما ممثلو الحكومة المحلية فمسؤولون عن التنمية على الصعيد المحلي. والبلد مقسم إلى ست محافظات تتألف من ٦٤ مقاطعة و ٤٦٧ مديرية و ٤٨٠ محلة. والمحلة هي أدنى وحدة من الحكومة المحلية ويديرها ممثلون منتخبون. أما

المقاطعات فهي الوحدات الإدارية الرئيسية. ويتولى موظفون مدنيون أداء المسؤوليات التنفيذية لهذه الوحدات الإدارية.

٣١ - ويمكن للمرأة أن تشارك مباشرة في كل الانتخابات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الحكومة المحلية. وكتدبير من تدابير الإنصاف، يتضمن دستور بنغلاديش حكماً ينص على حصص للمرأة في التمثيل على المستويين الوطني والمحلي من الحكومة. وقد زيد عدد المقاعد المحجوزة للمرأة في البرلمان من ٣٠ إلى ٤٥ في عام ٢٠٠٦ ويتولى أعضاء البرلمان الذين يشغلون المقاعد العامة انتخاب المرشحات للمقاعد المحجوزة. وفي عام ١٩٩٧، حُجز ثلث مقاعد الحكومة المحلية في المجالس واللجان البلدية للنساء اللواتي يتم انتخابهن مباشرة عن طريق الشعب. وقد أصبح هذا معلماً على طريق مشاركة المرأة في عمليات التمكين السياسي.

٣٢ - وفي الطبقة الثانية من الهيئات المحلية المنتخبة، على مستوى المديرية والمحلات، فإن كل رئيس لجنة أو هيئة له نائبين أحدهما يجب أن يكون امرأة. وبناء على ذلك فقد انتُخبت ٤٧٥ امرأة كنواب لرؤساء اللجان والهيئات من بين ٩٣٦ تنافسن على هذه المناصب أثناء الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٣٣ - أما الحكومة المنتخبة حديثاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ فترأسها رئيسة للوزراء قامت بتعيين خمس نساء في مناصب وزارية (ثلاث وزيرات ووزيراتي دولة) مسؤولات عن حقائب وزارية رئيسية مثل الزراعة والشؤون الداخلية والشؤون الخارجية وشؤون المرأة والطفل والعمالة والتوظيف. وتنزعم المعارضة في البرلمان امرأة أيضاً (هي رئيسة وزراء سابقة). ولأول مرة، عُينت امرأة في منصب نائب رئيس البرلمان وعُينت امرأة عضو في البرلمان رئيسة للجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة شؤون المرأة والطفل.

٣٤ - وقد أخذ عدد النساء اللواتي يشتركن في التصويت في الانتخابات المتتالية يزداد فأصبح ٥٠,٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٤٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠١.

٣٥ - ووفقاً للفقرة الفرعية ٢ من الفقرة ٥ من قانون الحكم المحلي (بلديات المدن) لعام ٢٠٠٨، يُحجز ثلث مجموع مقاعد مجلس البلدية، في كل مدينة، للنساء.

٣٦ - ووفقاً للفقرة الفرعية ١ من الفقرة ٧ من قانون الحكم المحلي (مجالس عواصم المقاطعات) لعام ٢٠٠٨، يُحجز ثلث مجموع مقاعد مجلس عاصمة كل مقاطعة، للنساء.

## الهيكل القانوني

٣٧ - تتألف المحكمة العليا لبنغلاديش من دائرة الاستئناف ودائرة المحاكم الكبرى. وبالإضافة إلى المحكمة العليا هناك محاكم أدنى درجة وفقا لما هو متوخى بموجب الدستور.

## ٢ - الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

### جيم - قبول القواعد الدولية لحقوق الإنسان

٣٨ - وفقا لما ذكر سابقا فإن بنغلاديش طرف في عدد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية التي تجعل لزاما على البلد كفالة الحقوق في المساواة أمام القانون وفي الحماية المتساوية من القانون، وكذلك الحق في حرية الشخص وأمنه، وفي عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وفي عدم التعرض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والحق في الحصول على سبل انتصاف فعالة في حالة انتهاك أي من هذه الحقوق. وهذه الحقوق مجسدة في الجزء الثالث من دستور بنغلاديش بوصفها حقوق الإنسان الأساسية. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت بنغلاديش إثبات جديتها فيما يتعلق بمسألة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويعكس التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦ وبروتوكولها الاختياري التزام بنغلاديش في الوفاء بالتزاماتها الدولية بوصفها دولة طرفا.

٣٨ - واستنادا إلى المادة ٢٧ من دستور بنغلاديش فإن "جميع المواطنين متساوون أمام القانون ويحق لهم حماية متساوية من القانون"؛ ووفقا للفقرة ١ من المادة ٢٨، "لا تميز الدولة ضد أي مواطن على أساس الدين أو العنصر أو الطبقة أو الجنس أو مكان الولادة"؛ ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٨، "تكون للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في كل مجالات الدولة والحياة العامة". وتنص المادة ٣١ على الحق في المعاملة وفقا للقانون. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الثالث من الدستور يتضمن الحق في الحياة وحرية الشخص (المادة ٣٢)، والحق في حرية الفكر والضمير والكلام (المادة ٣٩)، وهذه الحقوق تنطبق على المرأة مثلما تنطبق على الرجل. أما المبادئ الأساسية لسياسة الدولة الواردة في الجزء الثاني من الدستور فتتضمن أيضا في المادة ١٠، مشاركة المرأة في الحياة الوطنية، على أن "تتخذ خطوات لكفالة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الوطنية".

## دال - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني

٣٩ - يتضمن دستور بنغلاديش في الجزء الثالث حقوق الإنسان الأساسية. وتكون كل القوانين القائمة التي تتنافى مع أحكام هذا الجزء، باطلة بقدر تنافيتها مع هذه الأحكام.

ولا تستن الدولة أية قوانين تتنافى مع أي من أحكام هذا الجزء، ويكون أي قانون يصدر على هذا النحو باطلا بقدر ما فيه من هذا التنافي.

٤٠ - وتنص الفقرة الفرعية ١ من الفقرة ٢ من المادة ١ على أنه يجوز لدائرة المحاكم الكبرى، بناء على طلب يقدمه أي شخص أصابه ضيم، أن تصدر من التوجيه أو من الأوامر ما يكون ملائماً لإنفاذ أي من الحقوق الأساسية التي يمنحها الجزء الثالث من الدستور.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك هناك تشريعات محددة لحماية المرأة وكفالة معاملتها معاملة غير تمييزية ودعم حقوقها مثل قانون منع معاملة المرأة والطفل بقسوة، وقانون مكافحة الحرق بالحمض الكيماوي، وقانون حظر البائنة (المهر)، وقانون كبح زواج الأطفال.

٤٢ - وبين القوانين الجديدة التي تم إدخالها أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير قانون الجنسية (المعدل) لعام ٢٠٠٩ الذي استنته البرلمان بغية تعديل المادة ٥ من قانون الجنسية لعام ١٩٥١ بحيث يعطي المرأة البنغلاديشية الحق في أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها.

٤٣ - وينص قانون العمل المنقح لبنغلاديش لعام ٢٠٠٦ على أجر متساوي للعمل المتساوي، وعلى بيئة عمل مواتية للمرأة وعلى منحها إجازة أمومة وعلى إتاحة سبل انتصاف لها ضد المضايقة أو التحرش في مكان العمل، إلخ.

٤٤ - وإقترب مشروع قانون جديد عن العنف الأسري سيُعرف باسم قانون العنف الأسري (المنع والحماية) لعام ٢٠٠٩ من الانتهاء.

٤٥ - وتشمل الآلية الوطنية للنهوض بالمرأة المجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل، وجهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية، ولجنة تنفيذ وتقييم تنمية المرأة، واللجان التنسيقية لإدماج المرأة في عملية التنمية على مستوى المقاطعة والمديرية.

٤٦ - ومما له أهميته إحراز تقدم في مجال الإدارة المراعية للجنسانية. وهناك إدراك متزايد للحاجة إلى إدماج الشواغل الجنسانية في الإطار القطاعي للسياسة العامة ويجري الاضطلاع بمبادرات مختلفة على مختلف المستويات والقطاعات. وكل القطاعات والوزارات مسؤولة عن التصدي لمسائل إدماج المرأة في عملية التنمية. وقد تزايدت في صفوف الموظفين القدرات على مراعاة الجنسانية. وترد أدناه أبرز نقاط بعض التغييرات في الإدارة المراعية للجنسانية.

#### المجلس الوطني لتنمية المرأة والسياسة الوطنية للنهوض بالمرأة

٤٧ - أنشئ المجلس الوطني لتنمية المرأة في عام ١٩٩٥ وهو يتألف من ٤٩ عضوا بينهم وزراء وأمناء وزارات، وممثلو المجتمع المدني، والمنظمات النسائية وتترأسه رئيسة الوزراء. وقد

اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة ضمن إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومتابعةً لمؤتمر بيجين المعني بالمرأة. وهدفُ السياسة العامة هو إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة لتمكينها عن طريق تزويدها بقدرات من ان تكون شريكة مساوية للرجل في عملية التنمية. وحتى الآونة الأخيرة كان هناك مجلسان مستقلان أحدهما للمرأة، وهو المجلس الوطني لتنمية المرأة، وآخر للأطفال وهو المجلس الوطني لتنمية الطفل، وقد أُدمجا معاً ليشكل المجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل.

### وزارة شؤون المرأة والطفل

٤٨ - تطورت وزارة شؤون المرأة والطفل على مر السنين وبرزت بوصفها مؤسسة قيادية هامة في الإدارة الجنسانية. وتقوم الوزارة ووكالاتها التنفيذية بتنفيذ السياسات والبرامج وتعمل بوصفها جهة الوصل والحفاز للإجراءات المتعلقة بمسائل مساواة المرأة ولوضع وتعزيز استجابات شاملة ومتسقة لحاجات المرأة وأولوياتها في أنشطة كل الوكالات الحكومية.

### هاء - الإطار لتعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني

٤٩ - في حالة انتهاك حقوق الإنسان الأساسية، يجوز للشخص المظلوم أن يلتمس حماية القانون باللجوء إلى طلب استصدار أمر قضائي من دائرة المحاكم الكبرى في المحكمة العليا لبنغلاديش بموجب المادة ١٠٢ من الدستور. وهناك تشريعات محددة لحماية المرأة وثمة مجال لتسجيل قضايا بموجب هذه التشريعات لدى الشرطة أو لتسجيل شكوى في قضية لدى قاضي التحقيق.

٥٠ - ويأذن قانون لجنة حقوق الإنسان الوطنية لعام ٢٠٠٩ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان، تتألف من سبعة أعضاء وتضم في عضويتها امرأة واحدة على الأقل وعضوا واحدا من طائفة أقلية. وتفوض اللجنة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وبوسعها أن تتقدم بتوصيات إلى الحكومة لإدراجها في التقارير التي تقدم عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٥١ - وتستمر مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية في الإزدياد نتيجة التغييرات في التوسع الاقتصادي، وأنماط المعيشة الريفية والهجرة من الريف إلى الحضر.

٥٢ - وأصبح إدراج اسم الأم إلى جانب اسم الأب إلزاميا بالنسبة في طلبات التسجيل للالتحاق بالمدارس الابتدائية وفي الوثائق والشهادات وجوازات السفر وغير ذلك من الوثائق.

٥٣ - وسمحت وزارة التعليم باستخدام اسم الأم لأغراض تسجيل تلميذ لدخول امتحانات عامة مثل شهادة الدراسة الإعدادية وشهادة الدراسة الثانوية.

## التعاون مع المجتمع المدني

٥٤ - إن التشاور والتعاون الفعلي بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية عملية مستمرة. وقد طوّرت الحكومة روابطاً قويةً مع المجتمع المدني الأوسع عن طريق عملية من التشاور المستمر. وتُعتبر ممثلاتُ المنظمات النسائية والناشطاتُ البارزات في مجال المرأة، والكاتبات والباحثات جزءاً من الآلية الوطنية مثل المجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل.

## واو - عملية الإبلاغ على المستوى الوطني

٥٥ - في آب/أغسطس ٢٠٠٧، عقدت وزارة شؤون المرأة والطفل مناقشةً مائدة مستديرة بشأن عملية الإبلاغ عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعداد التقرير. وقد تبّع هذا النشاط في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ تعميمٌ نموذج موحد للإبلاغ على جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية بغية الإبلاغ عن حالة التنفيذ المتعلقة بالملاحظات الختامية التي قدمتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ على التقرير السابق لبنغلاديش (أي التقرير الدوري الخامس المقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) وكذلك للإبلاغ عن حالة تنفيذ مواد الاتفاقية الست عشرة.

٥٦ - وفيما بعد في أيار/مايو ٢٠٠٨، شكّل فريقٌ عامل يتألف من ثمانية من المسؤولين في وزارة شؤون المرأة والطفل لتنسيق عملية جمع المعلومات وإعداد التقرير. وبما أن تنمية المرأة مسألة شاملة للقطاعات، استُخدمت آليةُ جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية كوسيلة لجمع المعلومات ذات الصلة وتشاطر المسائل متعددة القطاعات على المستوى المشترك بين الوزارات والمنجزات في مجال النهوض بالمرأة ذات الصلة بالإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية.

٥٧ - وأعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مشروعُ تقرير أولي أبرز الاحتياج إلى مزيد من المعلومات المتصلة بحالة التقدم الذي أحرزته حكومة بنغلاديش والصعوبات التي تصادفها في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية. وتم تشاطر أبرز نقاط مشروع التقرير الأولي لأول مرة في اجتماع موظفي التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية المشترك بين الوزارات في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، واستناداً إلى المعلومات التي تم تلقيها من عدة وزارات، أُعد مشروع تقرير ثانٍ في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٥٨ - ونوقشت ضرورة توفير المزيد من المعلومات أيضاً في اجتماع موظفي التنسيق المعاونين في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٥٩ - ونظّم اجتماعٌ تشاور مع أصحاب المصلحة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ اشترك فيه ممثلو حكومة بنغلاديش (موظفو التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية)، وممثلو المنظمات



غير الحكومية والمجتمع المدني لتشاطر هيكل الإبلاغ المنقح وجمع المزيد من المعلومات، حضرته أيضا وزيرة الدولة في وزارة شؤون المرأة والطفل.

٦٠ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ عُقد اجتماع تشاور على مستوى المحافظات في مدينة خولنا تبعه اجتماع آخر في مدينة سيلهت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لجمع المعلومات على المستوى دون الوطني. وكان ممثلو الوكالات الحكومية، وممثلات النساء المنتخبات محليا، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والهيئات المهنية (نقابات المحامين والأطباء والصحفيين)، والأقليات العرقية، وغيرها من بين المشاركين في هذين الاجتماعين.

٦١ - وأعد مشروع تقرير ثالث في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ شمل المدخلات التي تم تلقيها من مختلف الاجتماعات والمشاورات. وتم تشاطر السمات البارزة لهذه الصيغة مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وفي اجتماع تشاور وطني نهائي عُقد في داكا في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لإجراء مزيد من التنقيح على التقرير من خلال مدخلات إضافية للمنظمات الحكومية، ومؤسسات الحكومة المحلية، وتنظيمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والتنظيمات النسائية، والقيادات الرئيسيات، والناشطات في مجال الدعوة للجنسانية وغيرهن، حضرته وزيرة الدولة لوزارة شؤون المرأة والطفل. وفيما بعد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وضعت وزارة شؤون المرأة والطفل اللمسات الأخيرة على التقرير لتقديمه.

### ٣ - معلومات عن عدم التمييز والمساواة وسبل الانتصاف الفعالة

٦٢ - أجاز البرلمان قانونا جديدا هو قانون الجنسية المعدل لعام ٢٠٠٩ الذي عدّل بموجبه المادة ٥ من قانون الجنسية لعام ١٩٥١ بحيث يمنح المرأة البنغلاديشية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها.

٦٣ - وينص قانون العمل المنقح لبنغلاديش لعام ٢٠٠٦ على الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، وعلى توفير بيئة مواتية للمرأة ومنحها إجازة أمومة وإتاحة سبل الانتصاف لها من التحرش والمضايقة في مكان العمل إلخ.

٦٤ - واقترب العمل على وضع مشروع تشريع جديد بشأن العنف الأسري سيصدر بوصفه قانون العنف الأسري (المنع والحماية) لعام ٢٠٠٩ من الانتهاء.

٦٥ - واتخذت الحكومة خطوة إيجابية بإيعازها بأن يُدرج اسم الأم في كل الوثائق الرسمية. وفي عام ٢٠٠٩ حكمت دائرة المحاكم الكبرى بوجوب إدراج اسم الأم في نماذج القبول في المدارس، سواء وحده أو بالاقتران مع اسم الأب.

## الباب الثاني: الوثيقة المتعلقة تحديدا بالاتفاقية

يتضمن الباب الثاني من التقرير الوثيقة المتعلقة تحديدا بتنفيذ الاتفاقية.

### ١ - تنفيذ الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الخامس

٦٦ - يوفر هذا الجزء الفرعي من التقرير معلومات عن التدابير المعتمدة لتنفيذ الملاحظات الختامية (وبصورة خاصة "الشواغل" و "التوصيات") على التقرير الدوري الخامس ويشرح أسباب عدم التنفيذ أو الصعوبات المصادفة.

٦٧ - الملاحظة ١٨: تحت اللجنة الدولة الطرف على التعجيل بقرار سحب التحفظات المتبقية على الاتفاقية في غضون إطار زمني ملموس.

٦٨ - إن سحب التحفظات المتصلة بالمادة ٢ وبالمادة ١٦ (١) (ج) قيد الدراسة. وبالرغم من هذه التحفظات، فقد اتخذت الحكومة عدة خطوات إيجابية يمكن اعتبارها متمشية مع سحب التحفظات. وتذكر المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر (خطوات نحو التغيير)<sup>(٨)</sup> بصورة محددة جدول الأعمال السياسي المتصل بالإجراءات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ تشمل بين أمور أخرى، سحب التحفظات والتصديق الكامل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٩ - الملاحظة ٢٠: تطلب اللجنة جعل تعريف التمييز ضد المرأة متماشيا مع المادة ١ من الاتفاقية، وبصورة خاصة مد مسؤولية الدولة الطرف عن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحيث يشمل التمييز الذي ترتكبه جهات فاعلة من القطاع الخاص.

٧٠ - إن تعريف التمييز ضد المرأة كما هو وارد في المادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يتجلى بصورة واضحة في دستور بنغلاديش. ووفقا للمادة ٢٧ (من دستور بنغلاديش) "جميع المواطنين متساوون أمام القانون ويحق لهم حماية متساوية من القانون"؛ المادة ٢٨ (١)، "لا تميز الدولة ضد أي مواطن على أساس الدين أو العنصر أو الطبقة أو الجنس أو مكان الولادة وحده"؛ والمادة ٢٨ (٢)، (تكون للمرأة حقوق مساوية لحقوق الرجل في كل مجالات الدولة والحياة العامة). وتنص المادة ٣١ على الحق في المعاملة وفقا للقانون. وعلاوة على ذلك، فإن الجزء الثالث من الدستور يتضمن كل الحقوق الأساسية بما فيها الحق في الحياة وحرية الشخص (المادة ٣٢)، والحق في حرية الفكر والضمير والكلام

(٨) شعبة الإقتصادات العامة، لجنة التخطيط، آب/أغسطس ٢٠٠٩، القالب العام للسياسة ١٤: الشمل الاجتماعي والتمكين - (أ) النهوض بالمرأة وحقوقها.

(المادة ٣٩) وهي قابلة للتطبيق بصورة مماثلة على المرأة. وتنص المبادئ الأساسية لسياسة الدولة الواردة في الجزء الثاني من الدستور في المادة ١٠، مشاركة المرأة في الحياة الوطنية، على ما مفاده أن تُتخذ خطوات لكفالة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الوطنية.

٧١ - ويُراعى عند صياغة القوانين ذات الصلة في بنغلاديش أن تكون كل هذه المواد منعكسة فيها.

٧٢ - الملاحظة ٢٢: تدعو اللجنة الدولية الطرف إلى أن تدمج بدون تأخير أحكام الاتفاقية في قانونها المحلي وتطلب إلى الدولة الطرف أن تكفل انعكاس أحكام الاتفاقية انعكاساً كاملاً في الدستور وفي كل التشريعات.

٧٣ - إن مواد الاتفاقية منعكسة بصورة جيدة في دستور بنغلاديش وفي بعض القوانين ذات الصلة. ولا ينص الدستور فحسب على حقوق متساوية للمرأة بل إنه يتضمن حكماً باتخاذ تدابير ملائمة لتنمية المرأة والنهوض بها في بنغلاديش. وبفضل هذه الأحكام، وضعت الدولة واعتمدت بعض القوانين والتشريعات بناء على ذلك. وفي الجزء الثاني من دستور بنغلاديش المعنون "المبادئ الأساسية لسياسة الدولة" ورد النص التالي "تُتخذ خطوات لكفالة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الوطنية" (المادة ١٠).

٧٤ - وعملاً بالبند الفرعي ٢ من البند ٥ من قانون الحكم المحلي (بلديات المدن) لعام ٢٠٠٨، ينبغي أن يُحتفظ في مجلس بلدية كل مدينة بثُلث مجموع المقاعد الثابتة للمجلس بوصفها مقاعد مخصصة للمرأة.

٧٥ - وبموجب البند الفرعي ١ من البند ٧ من قانون الحكم المحلي (مجالس عواصم المقاطعات) لعام ٢٠٠٨، يحتفظ في مجلس عاصمة كل مقاطعة بثُلث مجموع المقاعد الثابتة في المجلس بوصفها مقاعد مخصصة للمرأة.

٧٦ - ويأذن قانون لجنة حقوق الإنسان الوطنية لعام ٢٠٠٩ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان تتألف من سبعة أعضاء، وتضم في عضويتها على الأقل امرأة واحدة وعضواً واحداً من طائفة أقلية. وتفوض اللجنة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ويمكنها أن تتقدم بتوصيات إلى الحكومة لإدراجها في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٧٧ - ويحق لجميع المواطنين بموجب قانون الحق في المعلومات لعام ٢٠٠٩ بالحصول على معلومات من الوكالات الحكومية. وينشئ هذا القانون لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء بينهم امرأة واحدة.

- ٧٨ - ويقتضي قانون تمثيل الشعب (المعدل) لعام ٢٠٠٨ من الأحزاب السياسية أن تعدّل دساتيرها بالاحتفاظ بما لا يقل عن ٣٣ في المائة من كل مناصب لجانها للمرأة بما في ذلك اللجنة المركزية وتحقيق هذا الهدف تدريجياً بحلول عام ٢٠٢٠.
- ٧٩ - ويحل قانون المحاكم القروية لعام ٢٠٠٦ محل قانون المحاكم القروية البلدي لعام ١٩٧٦ وينص على شكل مؤسسي للعدالة غير الرسمية، للتخفيف من الضغط على نظام المحاكم الرسمية وتوفير إجراءات بديلة للانتصاف. وتتألف المحكمة القروية من خمسة أعضاء تشمل ثلاثة من أعضاء مجلس المحلة المنتخبين.
- ٨٠ - أما القانون المعدّل (التعديل الرابع عشر) للدستور لعام ٢٠٠٤ فقد أنشأ ٤٥ مقعداً مخصصاً للمرأة في البرلمان الوطني توزع على مختلف الأحزاب السياسية تناسبياً مع عدد المقاعد التي يفوز بها كل حزب في البرلمان.
- ٨١ - وفي وقت لاحق ألغى قانون المقاعد البرلمانية المحجوزة لانتخاب النساء (المعدل) لعام ٢٠٠٥، القانون السابق لعام ٢٠٠٤ بحيث يعكس التعديل الوارد في الدستور.
- ٨٢ - وفي عام ٢٠٠٥ أجازت القواعد المعدلة لتسجيل حالات الزواج والطلاق التي تتم حسب الشريعة الإسلامية بغية إنفاذ تسجيل حالات الزواج لدى مسجل عقود النكاح في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ العقد. ويكون الزوج مسؤولاً عن كفالة التسجيل، في غضون ٣٠ يوماً، إذا أتم عقد الزواج شخص غير مسجل عقود النكاح. وعدم القيام بذلك يُعرض المخالف للسجن مدة أقصاها سنتان أو لغرامة تصل إلى ٣٠٠٠٠ تاكا أو لكليهما معاً. ومثل هذه الجنح تحاكم أمام محكمة بداية من الدرجة الأولى.
- ٨٣ - وجعل قانون تسجيل حالات الولادة والوفاة لعام ٢٠٠٤ تسجيل الولادة إلزامياً على جميع مواطني بنغلاديش. وتُطلب شهادات الميلاد الآن للتسجيل في المدارس، ولإصدار جوازات السفر، وللتوظيف إلخ.
- ٨٤ - وقد اتخذت الحكومة خطوة إيجابية تتمثل في الإيعاز بأن يكون اسم الأم مدرجاً في كل الوثائق الرسمية. وفي عام ٢٠٠٩، حكمت دائرة المحاكم الكبرى بأن يُدرج اسم الوالدة في نماذج التسجيل في المدارس، إما وحده أو إلى جانب اسم الوالد.
- ٨٥ - وأجاز البرلمان قانون تعديل الجنسية لعام ٢٠٠٩ الذي عدّل البند ٥ من قانون الجنسية لعام ١٩٥١ بحيث يعطي المرأة البنغلاديشية الحق في أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها.

٨٦ - وتنفذ وزارة الأراضي مشاريع إنمائية لتأهيل المشردين ممن لا يملكون منازل أو أراضي عن طريق توزيع أراضي ما يسمى "الخاص" أي الأراضي الميرية أو العامة، عليهم وتسجيلها بصورة مشتركة باسمي الزوج والزوجة؛ ويحق للأرملة الحصول على الأرض باسمها الخاص.

٨٧ - الملاحظة ٢٤: تحث اللجنة الدولة الطرف على أن تولي الأولوية في الاهتمام لاعتماد نهج شامل للتصدي للعنف تجاه المرأة والفتيات، يراعي توصيتها العامة رقم ١٩ بشأن العنف تجاه المرأة. وتطالب اللجنة الدولة الطرف بأن تكفل التنفيذ الفعال للتشريع القائم الرامي إلى مكافحة جميع أشكال العنف تجاه المرأة واعتماد تشريع محدد بشأن العنف الأسري في غضون إطار زمني واضح، بغية كفالة حصول النساء والفتيات ضحايا العنف والتحرش الجنسي على الحماية والجبر الفعال، والقيام بمحاكمة مرتكبي هذه الأفعال بصورة فعلية ومعاقبتهم. وتوصي اللجنة أيضا بتوفير التدريب المراعي للجنسانية في مسائل العنف تجاه المرأة للمسؤولين العاميين، وبصورة خاصة الأفراد المسؤولين عن إنفاذ القانون، ولأعضاء الهيئة القضائية، وللمقدمي الخدمات الصحية. وتشجع كذلك الدولة الطرف على أن تتخذ تدابير فعالة لحماية المرأة من العنف الذي تحرض عليه فتوى. وتطلب إلى الدولة الطرف أن تنشئ ملاحجى يمكن للنساء ضحايا العنف، أو المهددات بالعنف، أن يقمن فيها على أساس طوعي. وتطلب اللجنة أيضا إلى الدولة الطرف أن تتخذ تدابير نحو تغيير المواقف الاجتماعية والثقافية والتقليدية التي ما زالت تسمح بالعنف تجاه المرأة.

٨٨ - كما ذكر في التقرير الدوري السابق، فإن أهم قانون لمكافحة العنف ضد المرأة كان قانون مكافحة القسوة تجاه المرأة والأطفال لعام ٢٠٠٠ الذي عدل في عام ٢٠٠٣. وهذا القانون يتضمن معاقبة مختلف الجرائم مثل الاغتصاب، وإلقاء الحمض الكيماوي، والاتجار بالنساء، والحض على الانتحار والموت بسبب الضغط من أجل الحصول على البائنة أو المهر. وثمة قانون رئيسي آخر هو قانون مكافحة إلقاء الحمض الكيماوي لعام ٢٠٠٢، الذي عدل في عام ٢٠٠٦ لمنع إلقاء الحمض الكيماوي والسيطرة عليه. وينص هذا القانون على عقوبة قصوى هي عقوبة الإعدام.

٨٩ - وفيما يتعلق بمسألة التصدي للعنف الأسري، قدم إلى الحكومة مشروعا قانون جديد (واحد من جانب اللجنة القانونية في عام ٢٠٠٥ والآخر من المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨) استندت إليهما وزارة شؤون المرأة والطفل في إعداد مشروع قانون العنف الأسري (المنع والحماية) لعام ٢٠٠٩. وقد نظمت الوزارة ثلاثة اجتماعات تشاركية رئستها أمانة الوزارة ووزيرة الدولة في تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على التوالي. وتتولى الآن الوزارة وضع اللمسات النهائية على المشروع في ضوء

الاقتراحات والتوصيات التي تلقتها من المشاورات مع أصحاب المصلحة وستبدأ عملية تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في دورته الثانية التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٩٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أصدرت دائرة المحاكم الكبرى حكماً عاماً بشأن التحرش الجنسي وقر مبادئ توجيهية للعمل في قضايا التحرش الجنسي بالنساء في كل مؤسسة أكاديمية ومكان عمل ومنظمة. وأوعزت المحكمة إلى الحكومة بأن تعامل هذه المبادئ التوجيهية بوصفها قانوناً إلى أن يتم سن قانون بهذا المعنى. ويطلب الإيعاز أيضاً بتشكيل لجان مؤلفة من خمسة أعضاء للنظر في شكاوى التحرش في كل مؤسسة، ترأس كل لجنة امرأة. وقد قامت وزارة شؤون المرأة والطفل بالفعل بإنشاء مثل هذه اللجنة وهناك مبادرات تُتخذ لصياغة قانون.

٩١ - الملاحظة ٢٦: توصي اللجنة بوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات ينبغي أن تشمل محاكمة ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة. وتحت اللجنة أيضاً الدولة الطرف على أن تسعى إلى زيادة التعاون الدولي والإقليمي والشائي مع بلدان المنشأ والعبور والمقصد الأخرى للنساء والفتيات المتجر بهن. وتوصي بمضاعفة التدابير الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة بحيث تقضي على ضعفها أمام المتجرين، وبالأخذ بمبادرات التعليم والتوظيف للفتيات الضعيفة، بما في ذلك الفتيات المراهقات وتوفير الدعم والتأهيل والإدماج للنساء والفتيات ضحايا الاتجار بالأشخاص. وتدعو الدولة الطرف إلى أن تكفل حصول النساء المتجر بهن على الدعم الذي يحتجن إليه لتمكينهن من الشهادة ضد المتجرين بهن. وتحت على تدريب أفراد شرطة الحدود والمسؤولين عن إنفاذ القوانين بغية تزويدهم بالمهارات اللازمة للتعرف على ضحايا الاتجار وتقديم الدعم لهم. كما تحت اللجنة الدولة الطرف على أن تضمّن تقريرها التالي معلومات وبيانات شاملة عن المسألة وعن تأثير التدابير المتخذة.

٩٢ - في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ نظّمت وزارة شؤون المرأة والطفل سلسلة من حلقات العمل الاستشارية مع ثماني وزارات ذات صلة ووضعت مشروع إطار قطري لمكافحة الاتجار بالأشخاص، شمل نهجاً لمنع والحماية والعلاج بغية التصدي للاتجار بالأشخاص والمشاكل المتصلة به. وفيما يتعلق بمسألة اتخاذ تدابير لخدمات الدعم الطبي والاجتماعي القانوني من جانب الدولة الطرف، اعتمدت الحكومة مشاريع وبرامج مختلفة تعمل على تنفيذها وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة الشؤون الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من المنظمات غير الحكومية المعروفة التي تعمل على مكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد تم تناول مسائل تكثيف التدابير الرامية إلى تحسين الحالة الاقتصادية للمرأة بغية القضاء على ضعفها أمام إغراء المتجرين بالأشخاص عن طريق برامج ومشاريع مختلفة

تتولاها مختلف الوزارات لكفالة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وقد شددت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر، في مصفوفات سياسات الوزارات ذات الصلة، على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية الفعالة للنساء والفتيات الضعيفات. وكان الأخذ بمخطط شبكة الامان من الخطوات الرئيسية في هذا المجال. واتخذت وزارة التعليم نهجا يستهدف الفئات الضعيفة من السكان بما في ذلك النساء والفتيات. وكاستراتيجية، قامت وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ورعاية الأسرة بالتعاون مع منظمات غير حكومية للوصول إلى الفئات الضعيفة بغية استهدافها بمشاريع تعليمية وكفالة وصول تسهيلات الخدمات الصحية إليها. وقد أولت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر الأهمية الواجبة للتصدي تحديداً للحاجات الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات. ولأول مرة في بنغلاديش أدخلت وزارة رعاية المغتربين والتوظيف في الخارج سياسة التوظيف في الخارج لعام ٢٠٠٦ التي من شأنها أن تمكن من إيجاد بيئة مواتية لعمل النساء المهاجرات بأمان ومكافحة الاتجار بالنساء والفتيات. وتعمل وزارة الشؤون الداخلية على تنفيذ ثلاثة مشاريع لتدريب قوات أمن الحدود، ووكالات إنفاذ القوانين الأخرى على مختلف المستويات. وقد أدمجت الدورة المتعلقة بمسألة مكافحة الاتجار بالأشخاص في منهاج التدريب العادي لمؤسسات تدريب الشرطة. وتم تشكيل فريق من المديرين الممتازين لتقديم التدريب بشأن هذه المسألة. وأنتجت وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الشؤون الداخلية عددا كبيرا من المواد الإعلامية والتعليمية ومواد الاتصال بغية زيادة الوعي في صفوف المسؤولين في وكالة إنفاذ القوانين لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولتشجيع الهجرة المأمونة للأيدي العاملة النسائية. ومكافحة من وزارة رعاية المغتربين والتوظيف في الخارج للهجرة غير المشروعة، وتيسيراً منها للهجرة القانونية، أنشأت مكتبا مستقلا في مطار داكا الدولي. وأدخل مكتب القوى البشرية والعمالة والتدريب، في مراكزه على الصعيدين الوطني ودون الوطني، دورات تدريبية لتنمّي لدى العاملين المهاجرين إلى الخارج مختلف المهارات القائمة على أساس الحاجات، وذلك كي لا تواجه العاملات مشاكل في أدائهن لمسؤوليات وظائفهن وفق المنصوص عليه في عقودهن.

٩٣ - وما فتئت وزارة شؤون المرأة والطفل تقدم خدمات الدعم بالمساعدة القانونية عن طريق مشروعين ثنائيين لديها. واستجابةً لحاجات الناجيات من الاتجار، قامت وزارة شؤون المرأة والطفل بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية المعروفة بتقديم المساعدة القانونية، وخاصة خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي. وهناك خطة عمل وطنية مستقلة (عام ٢٠٠٢) لمكافحة سوء المعاملة والاستغلال الجنسيين للأطفال بما في ذلك الاتجار بهم، وضعت لها استراتيجيات وأنشطة.

٩٤ - وتولت وزارة الشؤون الداخلية دورا قياديا في تنسيق أنشطة مكافحة الاتجار بالأشخاص مع مختلف الوزارات المعنية ووكالاتها التنفيذية التي عرضت تعاونها. والآليات المؤسسية الموجودة الآن هي كما يلي:

٩٥ - شكّلت لجنة مشتركة بين الوزارات/ الوكالات برئاسة أمين وزارة الشؤون الداخلية لرصد التقدم الذي تحرزُه الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الوزارات والوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في بنغلاديش. وقد اجتمعت هذه اللجنة شهريا بمختلف أصحاب المصلحة.

٩٦ - وأنشئت لجنة تنسيق وطنية مشتركة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وهي تتألف من ممثلي وزارة الشؤون الداخلية، ووزارة الشؤون الخارجية، ووزارة شؤون المرأة والطفل، ومكتب المدعي العام، ومختلف المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وهيئات الأمم المتحدة إلخ. وتتولى هذه اللجنة رصد وتنفيذ البرامج الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ويتأسس هذه اللجنة التي تجتمع مرة في الشهر أمين وزارة الشؤون الداخلية.

٩٧ - وتم تأسيس خلية لرصد مكافحة الاتجار بالأشخاص في مقر الشرطة. وتقوم هذه الخلية بجمع المعلومات ومعلومات الاستخبارات فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص وبرصد حركة المجرمين، وإنقاذ الأشخاص المتجر بهم، وتساعد في محاكمة القضايا ذات الصلة، وفي تأهيل الأشخاص المتجر بهم، وتتابع بانتظام تقدم النظر في القضايا المعروضة على المحاكم.

٩٨ - وتوجد في مطارات بنغلاديش الدولية الثلاثة في داكا وشيتاغونغ وسيلهيت عملية تدقيق من ثلاثة مراحل تتألف من '١' التدقيق في هوية الأشخاص عند منضدة المغادرة لشركات الطيران حيث يتم التحقق من سلامة وصحة جواز السفر، وسمّة الدخول (الفيزا)، وتذكرة الطيران '٢' وبعد ذلك يتم التدقيق في الهوية عند مكتب الهجرة، '٣' وأخيرا التحقق قبل ركوب الطائرة من جانب وحدة التدقيق في جوازات السفر التابعة لشركة الطيران.

٩٩ - ووضعت وزارة الشؤون الخارجية وعممت على بعثات بنغلاديش في الخارج مشروع مبادئ توجيهية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والحماية منه ومعاقبة مرتكبي هذه الجريمة.

١٠٠ - وتمت تقوية الشراكات مع الوكالات الأجنبية (مثل اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وسفارة الولايات المتحدة، وغيرها من الشركاء في التنمية) عن طريق اجتماعات منتظمة تعقد في وزارة الشؤون الداخلية.

١٠١ - وقد وضعت الحكومة خطة عمل لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال في بنغلاديش واعتمدت سياسة وطنية في عام ٢٠٠٥ بهدف زيادة الوعي الجماهيري لدى كل طبقات



الشعب. وتتولى منظمات حكومية وغير حكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية تنفيذ برامج بموجب هذه السياسة الوطنية. أما مختلف الوزارات المعنية فتشمل وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات، ووزارة الشؤون الدينية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم الابتدائي والثانوي، ووزارة الإعلام، ووزارة الشؤون الداخلية، ووزارة الرعاية الاجتماعية.

١٠٢ - وتكشف البيانات المستقاة من خلية الرصد لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال في مقرر الشرطة أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ٥٨٢ امرأة فريسة الاتجار بالأشخاص، من بينهن ٤٦٨ تم استعادتهن وإعادة تأهيلهن مع الوالدين وفي الملاجئ التي تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية. وانطوت هذه الحالات على اشتراك ١٥٣ ١ من المتجرين بالأشخاص اعتقلت الشرطة منهم ٦٨٦ شخصا وقدموا إلى المحاكمة. ومن حيث الفصل في ١٩٧ قضية قيد المحاكمة تتصل بالاتجار بالنساء، انتهت ٧١ قضية بالإدانة (شملت ١٢٤ متهما مدانا) وانتهت ١٢٦ قضية بالبراءة (مع تبرئة ٤٣٦ متهما). وتراوح طابع الإدانة بين خمسة أحكام بالموت، و ٧١ حكما بالسجن مدى الحياة، و ٤٨ حكما بفترات سجن مختلفة وغرامات. وهكذا فإن القوانين الراهنة توفر عقوبات قاسية، تشمل عقوبة الموت، لأولئك الذين يدانون بالاتجار بالأشخاص.

١٠٣ - وبغية تتبع التعاون الدولي والإقليمي والثنائي المتزايد مع بلدان العبور والمقصد الأخرى للنساء والفتيات المتجر بهن، تدعم بنغلاديش الجهود الإقليمية الجارية تحت رعاية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي؛ وعلى المستوى الثنائي مع الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق تعزيز إصلاحات سياسة مكافحة الاتجار بالأشخاص ووكالات إنفاذ القوانين لمحاكمة الجرائم المنطوية على الاتجار بالأشخاص ودعم ضحايا الاتجار بالأشخاص وشن حملات توعية شعبية.

١٠٤ - وتشمل التدابير الرامية إلى توفير الدعم والتأهيل وإعادة الإدماج للنساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا الاتجار بالأشخاص خطوات اتخذتها وزارة الشؤون الداخلية لإعادة تينك الضحايا بسرعة وبطريقة ميسرة إلى الوطن؛ بينما تواصل سفارات بنغلاديش تشغيل منازل مأمونة في بلدان المقصد الرئيسية؛ وأنشأت الشرطة مركزا لدعم الضحايا لتوفير المأوى والمشورة والمساعدة الطبية والقانونية؛ وتوفر المنازل المأمونة التي تديرها الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعالجة الجسدية والذهنية، والمشورة النفسانية والاجتماعية، والمأوى، والغذاء، والملابس، والمساعدة القانونية، والتدريب على تنمية المهارات بغية إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. وأشار على الإدارة المدنية المحلية، والشرطة، والمنظمات غير الحكومية، ومختلف

اللجان بأن ترصد بصورة منتظمة حالة المتجر بمن اللواتي تمت استعادتهن وإعادة إدماجهن وبموافاة وزارة الشؤون الداخلية بتقرير عن ذلك.

١٠٥ - وترد معلومات وبيانات عن المسألة وعن تأثير التدابير المتخذة في الجدول أدناه:

السنة	عدد القضايا	عدد الإدانات	عدد حالات التبرئة	عدد الضحايا	عدد اللواتي أُفقدن
٢٠٠٤	١٣٤	٣٧	٣١	٢٢٢	٢٠٦
٢٠٠٥	١٦٤	٤٠	٨٢	٢٣٦	٢٠٣
٢٠٠٦	١١٦	٣٠	٤٨	٢٤٢	١٩٩
٢٠٠٧	١٢٦	١٣	٣١	١٦٧	١١٤
٢٠٠٨	١٤٥	٢٠	١٧	٣٠٩	٢٥٥

١٠٦ - وأثناء الفترة من حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى شباط/فبراير ٢٠٠٩، وُجّهت تُهم إلى ٢٠٧٩ شخصا تم اعتقال ٢٦٩ ١ منهم، وأدين ٢٣١ شخصا بينهم (وتشمل الإدانات ٨ عقوبات بالإعدام، و ١٧٠ عقوبة سجن مدى الحياة، و ٥٣ عقوبة بأشكال أخرى).

١٠٧ - وأثنى تقرير عام ٢٠٠٨ عن الاتجار بالأشخاص الذي تنشره وزارة خارجية الولايات المتحدة على الجهود الهامة التي تبذلها بنغلاديش ووضع البلد بين بلدان المستوى ٢. وقد أبرز هذا التقرير بصورة إيجابية دور وزارة الشؤون الخارجية وبعثات بنغلاديش في الخارج في حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص.

١٠٨ - وتشمل الأنشطة الجارية التي يدعمها مختلف الشركاء في التنمية توفير التدريب لأفراد مؤسسات الحكومة المحلية، وإرهافَ حسّ أفراد الشرطة في مجال الاستجابة للحالات الجنسية، وتعبئة المجتمعات المحلية، وإشراك الفتيان والرجال في التصدي للعنف القائم على أساس جنساني، وتخطيط البرامج وإنشاء المؤسسات لمعالجة العنف القائم على أساس جنسانية، وبذل الجهود لتأسيس مصرف بيانات عن العنف تجاه المرأة، وتشكيل منتدى للمراهقين والآباء والأمهات من أجل تمكين وحماية الأطفال، وإقامة مركز لدعم الضحايا. وعقد اجتماع في الآونة الأخيرة نظمه وزارة شؤون المرأة والطفل وضم الشركاء في التنمية الذين يدعمون مكافحة العنف القائم على أساس جنسانية في بنغلاديش وقرّر تشكيل فريق أساسي يُعهد إليه بوضع الشكل العام لبرامج منسقة تحت رعاية الوزارة لمعالجة العنف القائم على أساس جنسانية، وبالاضطلاع بوضع خريطة شاملة للبرامج القائمة التي تتولاها مختلف الوزارات وتنظيمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

١٠٩ - الملاحظة ٢٨: تحت اللجنة الدولية الطرف على الاضطلاع بتدابير لتصميم وتنفيذ برامج توعية شاملة لتغيير المواقف والاتجاهات والأفكار النمطية المقبولة عن أدوار ومسؤوليات النساء والرجال في الأسرة والمجتمع، واتخاذ تدابير لتثبيط تعدد الزوجات. وتطالب اللجنة أيضا الدولة الطرف بأن تستعرض بصورة دورية التدابير المتخذة وتقيّم تأثيرها بغية تحديد مواطن التقصير وإجراء التغييرات اللازمة لتحسينها.

١١٠ - توالي وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الرعاية الاجتماعية تنفيذ عدة برامج مبتكرة لتنمية المرأة تشمل أنشطة التوعية لتغيير المواقف والاتجاهات والأفكار النمطية المقبولة عن أدوار ومسؤوليات النساء والرجال في الأسرة والمجتمع. وفي حالة وزارة شؤون المرأة والطفل تتمثل مبادرات التوعية الرئيسية في تنمية المجموعات الضعيفة، وتنمية المجموعات الضعيفة للفقراء المعدمين، وبرنامج علاوة الأمومة، ومراكز نسائية للدعم والرعاية المأمونة للنساء والأطفال والمراهقات، والتعليم المبكر لنماء الطفل، والتمكين والحماية للأطفال، وتعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة إلخ. وتستهدف هذه الأنشطة الإنمائية المرأة الفقيرة المعدمة والمحرومة وترمي إلى إشراك الرجال والفتيان في هذا الجهد. أما المبادرات الإنمائية لوزارة الرعاية الاجتماعية فتشمل زيادة التوعية وتغيير المواقف عن طريق الحفز، وعقد اجتماعات للفتيات، وتوزيع المنشورات إلخ. ويقيم نظام الاستعراض الشهري للتقدم والإبلاغ ربع السنوي عن هذه المشاريع أداء تدخلاتها ومواطن تقصيرها.

١١١ - وتمرّ سياسة التعليم الجديدة لعام ٢٠٠٩ حاليا بمراحل وضع اللمسات الأخيرة عليها وهي تعالج بصورة محددة مسألة تغيير المواقف والاتجاهات والأفكار النمطية المقبولة عن أدوار ومسؤوليات النساء والرجال في الأسرة والمجتمع.

١١٢ - الملاحظة ٣٠: تحت اللجنة الدولية الطرف على أن تعتمد دون تأخير قانوناً موحداً للأسرة تُدمج فيه بصورة كاملة أحكام الاتفاقية والتوصية العامة ٢١ بشأن المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية، بوصف ذلك طريقة لحماية حقوق المرأة البنغلاديشية في المسائل المتصلة بالزواج، والطلاق، والحضانة، والنفقة، والإرث. وتوصي بأن تُضاعف الدولة الطرف جهودها لأن توفر لزعماء المجتمعات المحلية التوعية والتدريب، بما في ذلك بشأن أهمية قانون الأسرة الموحد والتزامات الدولة الطرف بموجب الاتفاقية.

١١٣ - هذه القضية قيد نظر الحكومة.

١١٤ - وتذكر المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر بصورة محددة جدول أعمال للسياسة العامة يتصل بإجراءات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ تشمل، بين

أمور أخرى، اعتماد قانون موحد للأسرة بغية حماية حقوق جميع النساء. وتذكر الاستراتيجية الوطنية أيضاً أن البند ١ (٢) من قانون المحاكم الأسرية لعام ١٩٨٥ سوف يُعدّل ليشمل كل بنغلاديش.

١١٥ - الملاحظة ٣٢: تحت اللجنة الدولة الطرف على أن تكفل أن يعتمد دون تأخير قانوناً جديداً للجنسية يكون متماشياً مع المادة ٩ من الاتفاقية، بغية إزالة كل الأحكام التي تميز ضد المرأة في مجال الجنسية.

١١٦ - أجاز البرلمان قانون تعديل الجنسية لعام ٢٠٠٩، الذي عدّل البند ٥ من قانون الجنسية لعام ١٩٥١ بحيث يعطي المرأة البنغلاديشية الحق في أن تنقل جنسيتها إلى أطفالها.

١١٧ - وفي الآونة الأخيرة، سمحت وزارة التربية والتعليم باستخدام اسم الوالدة لأغراض تسجيل طالب في الامتحانات العامة مثل امتحانات الشهادة الإعدادية و امتحانات الشهادة الثانوية.

١١٨ - الملاحظة ٣٤: توصي اللجنة باعتماد سياسة شاملة للهجرة تكون مراعية للجنسين ويا برام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان المقصد، بغية كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعاملات البنغلاديشيات. وتحت اللجنة أيضاً الدولة الطرف على أن تقوي أنشطتها الإعلامية بحيث تكفل أن تكون المهاجرات المحتملات على إدراك تام لحقوقهن وكذلك للأخطار المحتملة للعمالة في الخارج.

١١٩ - وفقاً للمادتين ٢٠ و ٤٠ من دستور بنغلاديش، فإن الدولة ملزمة بأن تقدم للرجل وللمرأة، المساعدة في التنمية البشرية وفي إيجاد الوظائف وفقاً للمؤهلات وبدون تمييز. وإدراكاً لما يقوم بين الهجرة وتصدير القوى العاملة من رابطة قوية بالتنمية الاقتصادية، أنشأت الحكومة وزارة مستقلة لتتولى هذا المجال في عام ٢٠٠١. ونظراً إلى أهمية المساهمات المقدمة من المهاجرين والعاملين المغتربين في الاقتصاد الوطني، أخذت وزارة رعاية المغتربين والعمالة في الخارج بسياسة وطنية للعمالة في الخارج<sup>(٩)</sup> في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد وضعت هذه السياسة في أعقاب عملية تشاركية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. بمن فيهم العاملات المهاجرات. وأهداف السياسة هي مساعدة كل من الرجال والنساء من العمال المهاجرين على القيام بصورة مستقلة باختيار العمالة الكريمة في أسواق العمل المتاحة في الخارج، وتوسيع أسواق العمل في الخارج، وإدخال المزيد من التنظيم على هذا القطاع

(٩) تذكر هذه السياسة توفير التدريب لزيادة فرص العمالة في الخارج للنساء في مهن مثل التمريض، والعمل المتري، والعناية بالمسنين، والعناية بالأطفال إلخ.

لرعاية المهاجرين. وترمي هذه السياسة إلى حماية حقوق العمال المهاجرين، وحماية أسواق العمل الحالية المتاحة واكتشاف أسواق عمل جديدة، وتنمية الموارد البشرية وغير ذلك. وتشدد هذه السياسة أيضا على دور وزارة شؤون المرأة والطفل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين. ووضعت وثيقة لاستراتيجية من تسع نقاط لتنمية العاملين المهاجرين تشمل عدة برامج تهدف إلى الهجرة الآمنة للعمال. وقد وقّعت وزارة رعاية المغتربين والعمالة في الخارج عددا قليلا من مذكرات التفاهم مع بعض البلدان المستقبلية للأيدي العاملة (مثل ماليزيا، وكوريا، وغيرهما) بشأن توظيف العاملين البنغلاديشيين.

١٢٠ - وحماية لكرامة العمال المهاجرين وما لهن من حقوق الإنسان، أصدرت الوزارة إيعازات خاصة إلى المسؤولين المعنيين وإلى وكالات التوظيف بشأن إرسال العمال إلى بلدان الشرق الأوسط، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، للعمل كخدمات في المنازل.

١٢١ - وأنشأ مكتب القوى البشرية والعمالة والتدريب، بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، مراكز معلومات لتوعية العمال المهاجرين. وتشمل الأنشطة الأخرى لهذه المراكز تدريب الموظفين على مستوى المقاطعات التابعين لمديرية العمل في مكتب القوى البشرية والعمالة والتدريب ونائب المفوض العام المسؤول عن رعاية المغتربين؛ وإنتاج وتوزيع الملصقات، والمنشورات، والتعليقات الإذاعية والتلفزيونية وإنتاج التمثيليات والدعايات القصيرة وتنظيم حلقة عمل لزيادة التوعية بشأن الهجرة الآمنة للعمال.

١٢٢ - وشرعت وزارة شؤون المرأة والطفل في تدخل مبتكر لدعم تأهيل النساء والفتيات الناجيات من الاتجار بالأشخاص ومن العنف ضد المرأة عن طريق قيامهن بإدارة وتشغيل مطعم يُعرف باسم مقهى مكّي.

١٢٣ - الملاحظة ٣٦: توصي اللجنة بأن تنشئ الدولة الطرف آلية للرصد لكفالة إنفاذ التشريعات التي تقضي بأن يدفع أرباب العمل أجرا متساويا عن العمل المتساوي، ولكفالة أن تكون إجازة الأمومة متاحة في كل الوظائف في القطاعين العام والخاص، وخاصة عن طريق سن قانون بشأن إجازة الأمومة وتوسيع عدد الحصانات المتاحة للأمهات العاملات.

١٢٤ - يذكر قانون العمل لعام ٢٠٠٦ أنه ينبغي ألا يكون هناك تمييز في دفع الأجور فيما يتعلق بجنس العاملين، ويكفل الأجر الأدنى وألا يكون هناك مجال لانتهاكه فيما يتعلق بأجور العاملين، ويكفل استحقاقات الأمومة التي زادت من ٨ أسابيع إلى ١٦ أسبوعا وخفض مدة الخدمة التي تؤهل لهذه الاستحقاقات إلى ستة أشهر بدلا من تسعة أشهر كما

في السابق، وتكفل توفير تسهيلات لأطفال الأمهات العاملات عن طريق زيادة عدد الأسرة في مراكز الحضانة.

١٢٥ - وثمة خمسة عشر فريق رصد ما انفكت تعمل على مسائل الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي، واستحقاقات الأمومة، وعدد الأسرة في الحضانات، وعلى تنفيذ غير ذلك من قوانين العمل في القطاعين العام والخاص. وقد تشكلت هذه الأفرقة من موظفي إدارة الأيدي العاملة وإدارة التفتيش على المصانع والمنشآت.

١٢٦ - وعملا بتوصية مجلس الأجر الأدنى، أعلنت الحكومة في عام ٢٠٠٦ أجرا أدنى للعاملين والعاملات في مجال الألبسة الجاهزة. وبغية الإشراف على تنفيذ الأجر الأدنى وغير ذلك من جوانب العمل في مصانع الألبسة الجاهزة، يعمل ١٥ فريقا خاصا من أفرقة التفتيش والرصد داخل هذه المصانع. ووفقا لما جاء في تقرير هذه الأفرقة فإن نحو ٩٦ في المائة من مصانع الألبسة الجاهزة قد نفذت الأجر الأدنى المعلن حتى الآن. وبعد خمس سنوات سوف يجري استعراض هذا الأجر الأدنى ومراجعته وفقا لقدرة أصحاب مصانع الألبسة الجاهزة والسعر في السوق.

١٢٧ - وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية أيضا سياسات ترمي إلى تناول هذه المسائل.

١٢٨ - الملاحظة ٣٨: توصي اللجنة بأن تعتمد الدولة الطرف سياسات استباقية لزيادة مشاركة المرأة على كل المستويات، وبأن تقوم عند الضرورة، باعتماد تدابير خاصة مؤقتة وإرساء سياسات فعالة وجدول زمني لزيادة عدد النساء في مراكز صنع القرار في كل المجالات. وتدعو اللجنة أيضا الدولة الطرف إلى أن تستقّ تشريعات تنص على انتخاب المرأة مباشرة إلى البرلمان الوطني وليس عن طريق اختيارها من قبل أعضاء البرلمان. وعلاوة على ذلك، تدعو اللجنة الدولة الطرف إلى زيادة توعية المسؤولين الحكوميين في مسألة التمييز القائم على أساس جنساني بغية تعزيز قيام بيئة مواتية للمرأة من شأنها أن تشجع اشتراك المرأة في الحياة العامة للبلد.

١٢٩ - يقضي أمر تمثيل الشعب لعام ٢٠٠٨ بأن تشكل المرأة ٣٣ في المائة من مرشحي الأحزاب في القوائم الانتخابية وكذلك بأن يُخصَّص ما نسبته ٣٣ في المائة من مقاعد اللجان وهيئات صنع القرارات في كل الأحزاب للمرأة. وينص القانون أيضا على أن يكون لكل رئيس هيئة من الهيئات المنتخبة حاليا على المستوى الثاني، أي مجالس المديرية، نائبان يجب أن تكون المرأة أحدهما. وبناء على ذلك، فقد تم انتخاب ٤٧٥ امرأة كنواب للرؤساء من بين ٩٣٦ امرأة تنافسن على هذه المناصب خلال الانتخابات التي أُجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٣٠ - وقد عيّنت الحكومة المنتخبة حديثاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وترأسها رئيسة الوزراء، خمس نساء في مناصب وزارية (ثلاث في مناصب وزارية كاملة واثنان في مناصب وزيرتي دولة) مسؤولات عن مناصب رئيسية مثل الزراعة، والشؤون الداخلية، والشؤون الخارجية، وشؤون المرأة والطفل، والعمل، والتوظيف. وفي البرلمان تنزعم المعارضة أيضاً امرأة. ولأول مرة عيّنت امرأة في منصب نائب رئيس مجلس النواب في البرلمان وعيّنت امرأة عضواً في البرلمان رئيسة للجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة شؤون المرأة والطفل. وهناك حالياً ٥٧ امرأة أعضاء في مختلف اللجان البرلمانية الدائمة. كما أن امرأة من أعضاء البرلمان تعمل أيضاً بوصفها منسقة لمواقف الأعضاء الذين يمثلون الحزب الحاكم في البرلمان.

١٣١ - وفيما يتعلق بالنساء اللواتي يشغلن مناصب صنع قرار غير خاضعة للانتخابات، هناك عدة نساء في الخدمة العامة يشغلن مناصب على مستوى أمين عام وزارة كما في وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الرعاية الاجتماعية. وهناك بين المسؤولين الحكوميين أيضاً نساء يشغلن مناصب على مستوى الأمين العام الإضافي أو المساعد. وعلى مستوى الأمين العام المشترك أو المعاون تشغل عدة نساء هذا المنصب في مختلف الوزارات. وتضم وزارة شؤون المرأة والطفل أعلى نسبة مئوية من النساء اللواتي يشغلن وظائف من الدرجتين الأولى والثانية (٦٢ في المائة)، تتبعها وزارة القانون والعدل والشؤون البرلمانية وفيها ٢٢ في المائة، ثم وزارة التعليم وفيها ١٤ في المائة.

١٣٢ - وأعلن الحزب الحاكم في برنامجه الانتخابي أنه سيزيد عدد المقاعد المخصصة للنساء في البرلمان بحيث تصبح نسبتها ٣٣ في المائة.

١٣٣ - وقد ازداد عدد الناخبات اللواتي أدلين بأصواتهن في الانتخابات المتتالية، فأصبح ٥٠,٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٤٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠١.

١٣٤ - وينص البند الفرعي ٢ من البند ٥ من قانون الحكم المحلي (مجالس المدن) لعام ٢٠٠٨ على أن يُحجز في كل مجلس مدينة، ثلث مجموع عدد مقاعد المجلس للمرأة.

١٣٥ - وينص البند الفرعي ١ من البند ٧ من قانون الحكم المحلي (مجالس عواصم المقاطعات) لعام ٢٠٠٨، على وجوب أن يُحجز ثلث مجموع مقاعد كل مجلس عاصمة مقاطعة للمرأة.

١٣٦ - وقد كفلت مختلف المشاريع والبرامج التي نفذتها وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات (مثل برنامج الصيانة الريفية، وبرنامج تشجير جانبي الطرق، وبرنامج إطعام الفئات الضعيفة) مشاركة المرأة في الأماكن العامة بغية الإرتقاء بسبل تأمين العيش. وطرأت تغييرات أيضاً على المستوى المؤسسي إذ اتخذت هيئات الحكم المحلي مبادرات لإبراز صورة

إيجابية عن الزعيمات النسائيات وزيادة التوعية لمناهضة اضطهاد المرأة. ويعمل موظفو الوزارة أيضا على تنفيذ قرارات الحكومة بشأن التسجيل الإلزامي للمواليد.

١٣٧ - وما فتئت إدارة الهندسة في الحكم المحلي تعمل في مختلف القطاعات مثل القطاع الحضري والقطاع الريفي وقطاع المياه للنهوض بمستوى معيشة المرأة (عن طريق زيادة سبل وصولها إلى الأسواق وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا) وبتأييدها للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات (من خلال إدخالها في مختلف لجان التنفيذ والصيانة والتنظيم الإداري). وشملت الأنشطة الأخرى ذات الصلة لإدارة الهندسة وضع استراتيجية للمساواة الجنسانية، وخطط عمل تراعي الجنسانية، ومنتدى لتطوير الجنسانية، ووضع نظام عام لشكل الرصد المفصل حسب الجنس، ووضع نظام للمعلومات الإدارية، وتوفير التدريب لزيادة الوعي الجنساني لدى المسؤولين على كل المستويات، وإقامة مركز للرعاية النهارية للأطفال في المكتب الرئيسي إلخ.

١٣٨ - وتؤدي أعضاء المجموعات اللواتي جرى تمكينهن بموجب برنامج إتحاد التوظيف الذاتي للنساء الريفيات عن طريق الصناعات الكوخية (الحرف اليدوية)، دورا هاما في اتخاذ القرار على مستوى العائلة/ الأسرة المعيشية، كما أن القياديات بينهن يجري شملهن في لجان التحكيم القروية (الساليش). ويشترك عددٌ منهن في مجالس الحكم المحلي على مستوى المحلة بوصفهن أعضاء منتخبات.

١٣٩ - وفي وزارة الإعلام توجد ١٢ دائرة ترأس امرأتان اثنتين منها. وللجنة الإعلام المشكّلة حديثا ثلاثة أعضاء بينهم امرأة واحدة.

١٤٠ - وتوجد ست قاضيات في دائرة المحكمة الكبرى التابعة لمحكمة بنغلاديش العليا.

١٤١ - وفي حالة لجان إدارة المدارس الابتدائية، يجب ألا يقل مجموع عدد النساء الأعضاء في اللجنة عن ثلاث (وصيتان ورئيسة معلمات/معلمة). وبغية دفع الإعانات للتلاميذ، يُشترط أن يُفتح الحساب المصرفي باسم الوالدة حتى يمكن الاستفادة من المال بطريقة أفضل.

١٤٢ - الملاحظة ٤٠: تحثُّ اللجنة الدولة الطرف على أن تسنِّ القانون التشريعي المقترح بشأن الحد من زواج الأطفال لعام ٢٠٠٢ في قانون، وأن تكفل إنفاذه، بغية القضاء على زواج الأطفال.

١٤٣ - تقوم الحكومة حاليا بالنظر الفعلي في سن هذا القانون.

١٤٤ - الملاحظة ٤٢: تحثُّ اللجنة الدولة الطرف على أن تضع تدابير لكفالة إتاحة ون مياه الشرب المأمونة للجميع، ولا سيما النساء الريفيات المتأثرات وأفراد أسرهن. وتدعو



اللجنة الدولية الطرف إلى أن تُعد دون تأخير خطة عمل تتضمن تدابير وقائية وعلاجية، وإلى أن تولي أولوية للتكنولوجيات التي تفضّلها النساء الريفيات وأسرهن والمجتمعات المحلية، والتي تكون خالية من الأخطار وفعالة من حيث التكلفة وتوفّر بدائل لسحب المياه الجوفية. وتوصي اللجنة بأن تشرع الدولة الطرف في حملة توعية وفي برامج صحية وتغذوية واجتماعية استباقية للنساء الريفيات المتأثرات وأفراد أسرهن وللمجتمعات المحلية. وتطلب اللجنة أيضاً إلى الدولة الطرف أن تشجع جميع الجهات الفاعلة، التي سببت بصورة مباشرة أو غير مباشرة أزمة الزرنينخ، على المشاركة في تحمل العبء المالي لتعويض الضحايا.

١٤٥ - لقد اعترفت السياسات والاستراتيجيات الحالية بما للمرأة من دور ظاهر للعيان في إدارة إمدادات المياه المأمونة وفي النظافة الصحية. وقد اتخذت وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات خطوات مختلفة لتوفير مياه الشرب المأمونة للنساء الريفيات وأسرهن عن طريق إشراك المرأة في مشاريع إنمائية تنفذها إدارة هندسة الصحة العامة. وتشمل الأنشطة الأخرى ذات الصلة لإدارة هندسة الصحة العامة تشجيع التكنولوجيات المواتية للمرأة (مثل المضخات التي تشغل باليد)، وأنشطة البحث والتطوير المتصلة بتلوث المياه الجوفية بالزرنينخ وتفضيل المياه السطحية.

١٤٦ - وهناك ١٣٣ لجنة لتنمية المجتمعات المحلية ترأسها نساء في إطار مشروع إنمائي لشعبة الحكم المحلي في بلدية مدينة خولنا. وكل هذه اللجان شكّلتها الشراكات المحلية لمشروع الحد من الفقر الحضري، وتم تدريب تينك النساء على إدارة برامج التوفير والائتمان وعلى تنفيذ أنشطة البنى التحتية في مجتمعاتهن المحلية. وبدعم من الشراكات المحلية لمشروع الحد من الفقر الحضري، استطعن تركيب ٦١٦ بئراً أنبوبية عميقة وبناء ٤٠٦ ٥ من المراحيض الصحية في مجتمعاتهن المحلية. وقد تحسّنت إلى حد كبير قدرة هؤلاء النساء على تزعم لجان تنمية المجتمعات المحلية.

١٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمدت وزارة الموارد المائية استراتيجية للمساواة الجنسانية وخطة عمل مراعية للجنسانية للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ شملت مسألة كفاءة توافر المياه للمرأة الريفية ومشاركة المرأة في إدارة موارد المياه. وقد انعكست في وثيقة هذه الاستراتيجية كل الحاجات الاستراتيجية للمرأة في قطاع المياه.

١٤٨ - وتنشط المنظمات غير الحكومية في مجال الدعوة وفي إيصال الخدمات.

١٤٩ - الملاحظة ٤٤: توصي اللجنة بوضع منهجية شاملة لتجميع البيانات وتحث الدولة الطرف على أن تدرج فيها الإحصائيات ذات الصلة المفصلة حسب الجنس كيما

تتمكن من تقييم اتجاه وتأثير البرامج على الإناث من سكان البلد، وعلى أن تدرج هذه البيانات والتحليل ذي الصلة في تقريرها الدوري التالي.

١٥٠ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، نشرت وزارة شؤون المرأة والطفل "قاعدة بيانات بشأن مسائل المرأة والأطفال" عن طريق تصنيف البيانات المجمعة من مختلف المصادر الثانوية للحكومة وبهدف توفير طريقة سهلة للحصول على البيانات المصنفة حسب الجنس. وتعتمد حكومة بنغلاديش إجراء تنقيح آخر لمنشوراتها الإحصائية الروتينية/العادية بحيث تنعكس فيها البيانات المصنفة حسب الجنس وبحيث تُدمج الأبعاد الجنسانية في الإحصائيات.

١٥١ - وقد وضعت وزارة شؤون المرأة والطفل قاعدة بيانات مصنفة حسب الجنس بشأن عدة مسائل اجتماعية واقتصادية هامة تتصل بالمرأة والطفل. وتم تدريب مجموعة من الموظفين على تشغيل برامج إكسل لمواصلة استكمال المعلومات المتعلقة بقاعدة البيانات المفصلة حسب الجنس.

١٥٢ - واستجابة لطلب من رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وضعت وزارة شؤون المرأة والطفل قاعدة بيانات مراعية للجنسين وأرسلتها إلى أمانة الرابطة في نيبال.

١٥٣ - واستحدثت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية طريقة لجمع البيانات المفصلة جنسانياً بغية جمع المعلومات من مستوى الميدان. وقد أرسلت معلومات مستوى الميدان هذه إلى وزارة شؤون المرأة والطفل حسبما تتطلبه شروط الإبلاغ.

١٥٤ - وتحتفظ وزارة العمل والتوظيف بمعلومات مفصلة حسب الجنس وترسلها إلى وزارة شؤون المرأة والطفل للإبلاغ الدوري على المستويين الوطني والدولي.

١٥٥ - وكانت وزارة الصحة ورعاية الأسرة تعمل على إنشاء خلية رصد مركزية داخل الوزارة يتم عن طريقها تجميع البيانات المفصلة حسب الجنس.

١٥٦ - أما المكتب الإحصائي لبنغلاديش فهو مسؤول بصورة رئيسية عن نشر بيانات القطاع العام بينما تحتفظ وزارة شؤون الإدارة والموظفين ببيانات عن التوظيف في القطاع العام. وأجرى المكتب الإحصائي لبنغلاديش دراسة عنوائها الإحصائيات الاجتماعية والجنسانية صنفت بعض أهم المؤشرات التي تُظهر نسبة مشاركة المرأة والرجل في مختلف قطاعات التنمية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، نشر المكتب الإحصائي "الإحصاءات الجنسانية لبنغلاديش لعام ٢٠٠٨" الذي يشمل بيانات مفصلة حسب الجنس لمختلف القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية.

١٥٧ - وبغية إضفاء الطابع المؤسسي على مفهوم المساواة الجنسانية وتعميم الجنسانية، تنفذ ٣٢ وزارة مشاريعها وبرامجها مستخدمة عملية الميزنة المراعية للجنسانية. بموجب إطار الميزنة للفترة المتوسطة الأجل بقيادة وزارة المالية. ويقع على الوزارات المنفذة التزام بالإبلاغ عن التقدم المحرز في العمل بصورة دورية إلى شعبة الاقتصادات العامة في لجنة التخطيط التي تقيم الحكومة عن طريقها نتائج جهودها في مسألة المساواة الجنسانية. وقد تعاقبت حكومة بنغلاديش من الباطن مع عدد من المنظمات غير الحكومية لتنفيذ أنشطة التوعية حتى المستويات الشعبية، وذلك كجهود من أجل تغيير الاتجاهات السائدة في المجتمع الريفي تجاه حقوق المرأة وتساويها مع الرجل في الحصول على الفرص. وسوف يساهم توافر الإحصائيات المفصلة حسب الجنس في جعل عملية إطار الميزنة المتوسطة الأجل الجارية حالياً أكثر فعالية.

١٥٨ - وما فتئت وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة المالية تنفذان مشروعين يهدفان إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إتباع نهج التعميم الجنساني إزاء المساواة الجنسانية. وقد استخدمت الوزارتان بعض الأدوات لإدخال الجنسانية في التخطيط والميزنة والرصد إلى جانب استعراض مقترحات المشاريع من زاوية جنسانية. وقد تلقى كبار المسؤولين في وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة الصحة ورعاية الأسرة، ووزارة الإعلام، ووزارة المالية تدريباً في زيادة القدرات على إضفاء الطابع المؤسسي على التحليل القائم على أسس جنسانية في نظم وآليات حكومة بنغلاديش.

١٥٩ - وقد بدأت المنظمات غير الحكومية في ممارسة عملية ميزنة مماثلة مراعية للجنسانية؛ وكان لوزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الإعلام دور نشط في توعية جماهير السكان؛ وتنشط المنظمات غير الحكومية في نشر شعبية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في صفوف الناس على المستوى الشعبي؛ وتعمل مبادرة المواطنين تأييداً لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على إعداد تقرير دوري بديل وتقديمه.

١٦٠ - الملاحظة ٤٥: تشجع اللجنة الدولة الطرف على أن تسحب الإعلان الذي أصدرته وفقاً للفقرة ١ من المادة ١٠ من البروتوكول الاختياري.

١٦١ - إن سحب الإعلان هو قيد النظر الفعلي للحكومة.

١٦٢ - الملاحظة ٤٧: مع مراعاة نشر الجنسانية في الإعلانات وبرامج ومناهج العمل الصادرة عما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات واجتماعات قمة ودورات استثنائية مثل الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة لاستعراض وتقييم تنفيذ برنامج العمل للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين)، والدورة

الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل (الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين)، ومؤتمر مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والجمعية العالمية الثانية المعنية بالشيخوخة، ترحب اللجنة من الدولة الطرف أن تُدرج معلومات عن تنفيذ جوانب هذه الوثائق المتصلة بالمواد ذات الصلة من الاتفاقية في تقريرها الدوري التالي.

١٦٣ - تعكف الحكومة على مراجعة المذكرة المفاهيمية المتعلقة بمشروع التوصية العامة بشأن النساء المتقدمات بالسن وحماية ما لهن من حقوق الإنسان وفق ما جرت مناقشته في الدورة الرابعة والأربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي عُقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد كتبت وزارة الشؤون الخارجية بالفعل إلى وزارة شؤون المرأة والطفل في هذا الخصوص. وتم إنشاء بعض مرافق الدعم بموجب مبادرات خاصة.

١٦٤ - الملاحظة ٤٨: تلاحظ اللجنة أن انضمام الدولة إلى صكوك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية السبعة أي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تعزز تمتع المرأة بما لها من حقوق الإنسان وبالحرريات الأساسية في جميع جوانب الحياة. لذلك تشجع اللجنة حكومة بنغلاديش على النظر في التصديق على الاتفاقية التي ليست طرفاً فيها بعد وهي الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٦٥ - استنتت الحكومة عدة قوانين تقدمية لدعم تساوي المرأة مع الرجل في الحصول على العدالة مثل قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩؛ وقانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٩؛ وأمر تمثيل الشعب لعام ٢٠٠٨؛ وقانون المحاكم القروية لعام ٢٠٠٦؛ وقانون عام ٢٠٠٧ المعدل لقانون تسجيل حالات الزواج والطلاق التي تتم حسب الشريعة الإسلامية؛ وقانون الجنسية لعام ٢٠٠٩.

١٦٦ - الملاحظة ٤٩: تطلب اللجنة نشر تعليقاتها الختامية هذه على نطاق واسع بغية جعل شعب بنغلاديش، وبصورة خاصة المسؤولين الحكوميين، والسياسيين، والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية النسائية، على علم بالخطوات التي اتخذت لكفالة المساواة بحكم القانون وبحكم الواقع للمرأة والخطوات المقبلة المطلوبة في هذا الخصوص. كما

ترجو اللجنة من الحكومة أن تواصل النشر على نطاق واسع، وخاصة في صفوف المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان، التوصيات العامة، والاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، والتعليقات العامة للجنة، وإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة الجنسانية، والتنمية والسلام للقرن الحادي والعشرين".

١٦٧ - نظمت وزارة شؤون المرأة والطفل مناقشة مائدة مستديرة في عام ٢٠٠٧ لنشر التوعية بشأن الملاحظات الختامية التي أصدرتها لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بشأن ما ورد في التقرير الدوري الخامس. وقد نُظمت هذه المناقشة لسببين: أولهما جعل مختلف الوزارات تُدرك التزاماتها باتخاذ تدابير ملائمة، وثانيهما جمع المعلومات من الوزارات ذات الصلة عن التقدم الذي تحرزته كل منها في مقابل كل واحدة من الملاحظات الختامية.

١٦٨ - وقد أعدت وزارة شؤون المرأة والطفل رسماً بيانياً للإبلاغ ووزعته أثناء الاجتماع المعقود في آب/أغسطس ٢٠٠٧ لموظفي جهات التنسيق بشأن إدماج المرأة في عملية التنمية؛ وفي عام ٢٠٠٨، وُزِعَ نموذج يتضمن الشكل العام للإبلاغ بشأن المواد من ٢ إلى ١٦ من الاتفاقية على جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية بغية تيسير حالة الإبلاغ التالية. ونتيجة لذلك، تم جمع معلومات كثيرة من جهات التنسيق هذه الموجودة في مختلف الوزارات. واستمر العمل بمبادرة نشر الملاحظات الختامية أثناء المشاورات التي جرت على المستويين الوطني والوطني مع أصحاب المصلحة. وتواصل آلية جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية هذا العمل خلال مختلف البرامج.

١٦٩ - وعُقد اجتماعان على المستوى دون الوطني للشعب بغية نشر الملاحظات الختامية وإجراء مشاورات وذلك في مدينتي خولنا وسلهيت. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت مشاورتان على المستوى الوطني مع أصحاب المصلحة في داكا حضرتهما وزيرة الدولة في وزارة شؤون المرأة والطفل.

١٧٠ - وقد نشطت كل من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في نشر المعلومات عن الاتفاقية في صفوف المواطنين على المستوى الشعبي.

## ٢ - ما تم الإضطلاع به من الخطوات والتدابير الإضافية القانونية والملائمة الأخرى

يقدم هذا القسم الفرعي من التقرير معلومات إضافية عن الخطوات والتدابير القانونية وغيرها من الخطوات الملائمة المتخذة باتجاه تنفيذ الاتفاقية. وقد نُظمت المعلومات المقدمة أدناه بحيث تتبع المجموعات الرئيسية (الأجزاء من الأول إلى الرابع) من الاتفاقية، وبحيث تتناول كل مادة من موادها (من ١ إلى ١٦).

## ألف - الجزء الأول

## المادة ١: تعريف التمييز

١٧١ - تعريف التمييز كما هو وارد في الاتفاقية يرد في دستور بنغلاديش. وكل الوثائق الحكومية، مثل السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل وغيرها تتماشى مع هذا التعريف.

١٧٢ - المادة ٢: الالتزامات بالقضاء على التمييز ضد المرأة بكل السبل الملائمة، مثلًا السياسات، والتشريعات، والتدابير المؤسسية والعملية وغيرها.

١٧٣ - اتخذت حكومة بنغلاديش عدة خطوات للقضاء على التمييز ضد المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية من حياة المرأة. وتحقيقًا لما عقدته من التزامات دولية باتباع سياسة مساواة جنسانية في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيحين، والأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت حكومة بنغلاديش، بتنسيق من وزارة شؤون المرأة والطفل، خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة من أجل تنفيذ اثني عشر شاغلًا من شواغل منهاج عمل بيحين. وتنسيق من شعبة الاقتصادات العامة في وزارة التخطيط، اعتمدت الحكومة استراتيجيتها الوطنية لتتجهيل بالحد من الفقر، المرحلة الأولى والمرحلة الثانية، لتنفيذ الالتزامات الدولية المعقودة بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، ومنهاج عمل بيحين. وقد شددت هاتان الأداتان الهامتان لحكومة بنغلاديش على مختلف الاستراتيجيات والأنشطة الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة.

١٧٤ - وتتابع وزارة شؤون المرأة والطفل، عن طريق آلية جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية، بانتظام تنفيذ خطة العمل الوطنية، والاستراتيجية الوطنية لتتجهيل بالحد من الفقر. وقد أُقرت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لتتجهيل بالحد من الفقر في الآونة الأخيرة حيث انعكس تعميم الجنسانية في كل مصفوفات السياسات القطاعية وللسياسات الرئيسية لوزارات الخدمات. وتنفيذًا لهذه الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية، عكفت حكومة بنغلاديش على نشاط يعرف باسم إطار الميزانية للفترة المتوسطة الأجل. بموجب مشروع إصلاح الإدارة المالية. ويجري ارتياد هذا النشاط على نحو مرحلي في ٣٢ وزارة وتيسره وزارة المالية، حيث عُرف الحد من الفقر، والمساواة الجنسانية من أجل النهوض بالمرأة بأهمتا قضيتان رئيسيتان. وتعدّ كل الوزارات الـ ٣٢ مشاريعها وبرامجها متبعة الشكل العام للتعميم رقم ١ بشأن شكل الميزانية الذي قدمته وزارة المالية. وداخل وزارة المالية ذاتها، عُين ما مجموعه ١٤ موظف ميزانية لاستعراض وثائق المشاريع والبرامج المقدمة من ١٦ وزارة. وفي التعميم رقم ١ عن شكل الميزانية، يركز البند ٣ والشكل ٤ على الإبلاغ

عما تخلفه تدخلات حكومة بنغلاديش من تأثير على النهوض بالمرأة. وشملت هذه الممارسة المشارع والبرامج الممولة من ميزانيتي التنمية والإيرادات لحكومة بنغلاديش. وهذا التدخل هو في الواقع نقلة نموذجية في عملية إعداد الميزانية لحكومة بنغلاديش. وتقوم وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة المالية، من خلال مشروعين ثنائيين، بتوفير المساعدة التقنية لبناء قدرات المسؤولين من وزارات مختلفة الذين ينتمون إلى فريق الميزانية العامل ولجنة إدارة الميزانية. وشُكل في عام ٢٠٠٧ فريق غير رسمي برئاسة شعبة المالية في وزارة المالية لمتابعة موضوعين بصورة خاصة هما الفقر والجنسانية في التعميم رقم ١ الخاص بالميزانية.

١٧٥ - وكجزء من عملية الأخذ بميزانية تراعي الجنسانية، اتخذت وزارة المالية مبادرة تفصيل بيانات الميزانية والجهات المستفيدة على أساس جنساني بالنسبة إلى أربع وزارات خدمات هامة هي التربية والتعليم، والصحة ورفاه الأسرة، والرعاية الاجتماعية، والغذاء وإدارة الكوارث. وسوف تشمل هذه المبادرة وزارات أخرى في المستقبل. وقد عالجت كل واحدة من الوزارات مسألتها النهوض بالمرأة وحقوقها في أنشطة كل منها وتناولت مسألة هيكل اتخاذ القرار من منظور جنساني مراعية في الوقت ذاته هيكل التوظيف وتوزيع المرتبات.

١٧٦ - وفي حالة وزارة التربية والتعليم، قُدر أنه في سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استُخدم ما نسبته ٢٢,٨٩ في المائة (٤,١٠ ١٥ مليون تاكا) من ميزانية الوزارة لصالح الفتيات والنساء. أما الرقم المناظر للسنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ فهو ٢٤,٩ في المائة (٤٧٢ ١٨ مليون تاكا). وبصورة أكثر تحديداً، فقد حُصصت ميزانية برنامج التنمية السنوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ما نسبته ٤٦,٦٨ في المائة من أجل تنمية المرأة.

١٧٧ - وفي حالة وزارة الصحة ورعاية الأسرة، قُدر أنه في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استُخدم ما نسبته ٦٥,٤٤ في المائة (٤,٦١٥ ٤٠ مليون تاكا) من ميزانية الوزارة لمنفعة الفتيات والنساء. أما الرقم المناظر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ فهو ٦٣,٧ في المائة (٧,٥٩٤ ٤٤ مليون تاكا). وبصورة أكثر تحديداً، فإن ميزانية برنامج التنمية السنوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ قد حُصصت ما نسبته ٤٨,٨٨ في المائة لتنمية المرأة.

١٧٨ - وفي حالة وزارة الرعاية الاجتماعية، قُدر أنه في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استُخدم ما نسبته ٢١,٣٩ في المائة (٥,١٦٧ ٢ مليون تاكا) من ميزانية الوزارة لمنفعة الفتيات والنساء. أما الرقم المناظر للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ فهو ٢١,٣٨ في المائة (٦,٧٨٦ ٢ مليون تاكا). وبصورة أكثر تحديداً فإن ميزانية برنامج التنمية السنوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ قد حُصصت ما نسبته ٤٨,٦٩ في المائة لتنمية المرأة.

١٧٩ - أما إدارة الخدمات الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية فتنفذ عدة برامج للنهوض بالمرأة وتمكينها بما في ذلك برامج لإيجاد شبكة أمان اجتماعية. وعملاً بتوصية اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة الرعاية الاجتماعية، سوف تخفض الوزارة حد سن الأهلية لاستحقاق بدل التقدم في السن للمرأة من ٦٥ سنة إلى ٦٢ سنة.

١٨٠ - وفي حالة وزارة الأغذية وإدارة الكوارث، قُدر في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن ما نسبته ٥٢,٠١ في المائة (٤,٩٥٤,٢٦ مليون تاكا) من ميزانية الوزارة قد استُخدمت لفائدة الفتيات والنساء. أما المبلغ المناظر للسنة المالية ٢٠٠٩-٢٠١٠ فهو ٥٢,٣٤ في المائة (٧٤٨,٣٠ مليون تاكا). وبصورة أكثر تحديداً فإن ميزانية برنامج التنمية السنوي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ قد خصصت ٤٢,٣ في المائة من ميزانية الوزارة لتنمية المرأة.

١٨١ - وعن طريق وزارة شؤون المرأة والطفل، طورت حكومة بنغلاديش قدرة داخلية مؤسسية للتصدي للمساواة الجنسانية عن طريق التعميم الجنساني في سبع وزارات هي (وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة الصحة ورعاية الأسرة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصناعة، وشعبة الحكم المحلي).

١٨٢ - وقد درّبت وزارة شؤون المرأة والطفل قرابة الثلاثين من فريق الميزانية العامل تابعين لوزارة شؤون المرأة ووزارة الصحة ورعاية الأسرة ووزارة التخطيط و ٢٠ من موظفي الميزانية في وزارة المالية في موضوعي الفقر والجنسانية من التعميم رقم ١ المتعلق بالميزانية. وقد تم فعل ذلك لبناء قدرة المسؤولين المعنيين على الاضطلاع بعملية ميزنة وفقاً لاستراتيجيات حكومة بنغلاديش بشأن المساواة الجنسانية وتعميم الجنسانية.

١٨٣ - وتأكيداً لواجب الحكومة بالوفاء بالتزاماتها، درّبت وزارة شؤون المرأة والطفل، عن طريق حلقات التدريب والعمل على الميزنة المراعية للجنسانية، أكثر من ٢٠٠ من موظفي وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة الصحة ورعاية الأسرة، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية بشأن ما يقع على حكومة بنغلاديش من التزامات وطنية وسياسية في مجال السياسة العامة المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتعميم الجنسانية.

١٨٤ - واضطلعت وزارة شؤون المرأة والطفل بالاشتراك مع وزارة التخطيط بنشاط يرمي إلى إدخال مبادئ توجيهية لإعداد واستعراض مقترحات المشاريع التقنية ووثائق المشاريع الإنمائية من منظور التخطيط المراعي للجنسانية ومن زاوية الميزنة المراعية للجنسين.

١٨٥ - وفي حالة وزارة التعليم الابتدائي والتعليم الجماهيري الذي يرمي إلى خفض الفارق في التعليم بين الجنسين وكفالة المشاركة الأوسع للمرأة في الأنشطة الإنمائية، احتُفظ بما نسبته ٦٠ في المائة من وظائف التعليم للنساء. ونتيجة لذلك، فإن النسبة المئوية العامة للمعلمات في



المدارس الابتدائية بلغت الآن ٥٠ في المائة. ويجري حالياً اتباع سياسة لزيادة عدد الموظفين في مختلف مستويات إدارة التعليم الابتدائي. ويتم استعراض الكتب المدرسية في سياق ما ينبغي إدخاله عليها من تنقيحات جنسانية وضرورية.

١٨٦ - المادة ٣: كل التدابير الملائمة في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكفالة التنمية التامة للمرأة وتقديمها.

١٨٧ - تُنفذ وزارة شؤون المرأة والطفل ووكالاتها (إدارة شؤون المرأة ومنظمة جاتيو موهيلا سانغستا) برامج مختلفة تهدف إلى الحد من الفقر، وإيجاد الوظائف وتوفير شبكات أمان اجتماعي. وتشمل هذه البرامج:

- تنمية الجماعات الضعيفة وتشمل ٧٥٠.٠٠٠ من النساء الفقيرات والمعدومات اللواتي يعشن في حالة شدة ويتلقين مساعدةً غذائيةً وتدريباً على مجموعة من الأنشطة الإنمائية.
- تنمية الجماعات الضعيفة من الفقراء المعدمين وتشمل ٨٠.٠٠٠ امرأة يُوفر لهن التدريب على مهارات الحياة وأنشطة مدّرة للدخل في مجالات مثل التغذية، والصحة الأساسية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة التناسلية، والجنسانية ومسائل الحقوق، والبيئة، إلخ. وبالإضافة إلى ذلك تستفيد هؤلاء النساء من بدل الإعاشة، ومن إيجاد الوفورات، ومن نقل الأصول.
- برامج لتقديم قروض صغيرة للنساء الفقيرات واللواتي يعشن في حالة شدة لتحسين ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية عن طريق العمل لحسابهن الخاص.
- ١٨ مركزاً للرعاية النهارية للأطفال في دكا و ٥ مدن في محافظات أخرى.
- منحاً للنساء المتطوعات للعمل في مراكز الرعاية الاجتماعية.
- منحاً للنساء الفقيرات واللواتي هن في حالة شدة مع أطفالهن.
- علاوة الأرملة لنحو ٠,٩ مليون أرملة وامرأة مطلّقة يعشن في حالة شدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- بدل الأمومة وشمل ٦٠.٠٠٠ امرأة حامل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بهدف خفض معدل وفيات النفاس ووفيات الرضع، وزيادة حالات الإرضاع الطبيعي.
- إنشاء ٨ من نزلات الإقامة المخصصة للنساء العاملات في دكا وفي ٤ مدن في المحافظات تستوعب ٤٠٣ ١ امرأة.

- توزيع آلات خياطة على النساء الفقيرات والمدربات لجعلهن مكتفيات ذاتياً.
- مركزاً للمبيع والعرض في داكا لتشجيع تسويق منتجات صاحبات المشاريع المنتجة.
- مراكز دعم نسائية لإعادة تأهيل النساء اللواتي هن في حالة شدة من المشردات دون مأوى والمضطهدات عديمات الحيلة مع تسهيلات لتوزيع الأغذية والألبسة عليهن والعناية الصحية بهن.
- الحراسة المأمونة للنساء وللمراهقات وللأطفال أثناء فترة المثول أمام المحاكم.
- مركز معلومات عن فرص التوظيف للنساء المتعلمات، وذوات المهارات، وعديمات المهارات.
- إنشاء خلية لمنع العنف ضد المرأة.

١٨٨ - ونفذت وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري بعض الأنشطة الهامة مثل:

- النص على وجوب تسجيل اسم كل من الوالدة والوالد أثناء التسجيل للالتحاق بالمدارس الابتدائية.
- لغرض دفع الإعانة المالية للتعليم الابتدائي، يجب أن يكون هناك حسابٌ مصريٌ مفتوحاً باسم الوالدة لإيداع الإعانة فيه.
- تشجيعاً لانضمام مزيد من النساء كمعلمات في المدارس الابتدائية، أُخذت خطوات لزيادة سعة نُزلات الإقامة النسائية في معاهد التدريب على التعليم الابتدائي.
- ١٨٩ - وتشمل السياساتُ الموالية للمرأة والأنشطةُ الرئيسية لوزارة الصحة ورعاية الأسرة تحسينَ صحة الأم و الطفل، وتحسينَ الصحة التناسلية، وتوفيرَ خدمات الرعاية الصحية العامة، وتوفير خدمات العناية الصحية المتخصصة، ومكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وكفالة الحالة التغذوية للأغذية وسلامتها، وزيادة كفاءة قطاع العقاقير، وتنمية الموظفين في قطاع الصحة.
- ١٩٠ - وفي وزارة الرعاية الاجتماعية تشمل السياساتُ الموالية للمرأة والأنشطةُ الرئيسية خطةً لتقديم بدل التقدم في السن وتقديم بدل للأشخاص ذوي الإعاقات، وبرامجٍ للأيتام، وإعاناتٍ تعليميةٍ للطلبة من ذوي الإعاقات. وبالنسبة إلى برنامجين من أضخم البرامج، تشكل المرأة نسبة ٦٠ في المائة من المستفيدين، كما أن نسبة ٥٩ في المائة في المتوسط من مجموع أموال البرامج تستفيد منها المرأة.

١٩١ - وتعكف إدارة الخدمات الاجتماعية على تنفيذ برامج للحد من الفقر عن طريق توفير قروض صغيرة لأكثر من ٩٥٤ ٠٠٠ امرأة لغرض إيجاد الوظائف، وتوفير التدريب على المهارات التي توجد حاجة إليها لأكثر من ٩٧١ ٢٠٠ امرأة لغرض العمل للحسابن الخاص والعمل بأجر، وزيادة في مستويات المعيشة. وتشمل هذه البرامج مركز الأمهات الريفيات (ويغطي ١٢ ٩٥٦ قرية في ٣١٨ من المديریات)، والخدمات الاجتماعية الريفية، وتنمية المجتمعات الحضرية، وإعادة تأهيل النساء اللواتي تشوّهن بسبب إلقاء الحمض الكيماوي عليهن، والنساء ذوات الإعاقات الجسدية. وتضطلع إدارة الخدمات الاجتماعية ببرامج لمنع دفع البائنة وذلك عن طريق زيادة التوعية، وتغيير المواقف من خلال الحفز وعقد اجتماعات للمجموعات المختلفة، وتوزيع المنشورات إلخ. وقد شمل برنامج مكافحة دفع البائنة ٣٥٨ ٠٠٠ شخص كما أن ٩ ٤٥٥ من موظفي إدارة الخدمات الاجتماعية قد التزموا بعدم استلام أو دفع بائنة من أسرهم. وتنفذ الإدارة أيضا برامج للتدريب وإعادة التأهيل للمتشردين، وتمت إعادة تأهيل ٢ ١٠٨ من النساء المحرومات اجتماعيا وأدجن في أسرهن وفي المجتمع.

١٩٢ - أما السياسات المالية للمرأة والأنشطة الرئيسية لوزارة الأغذية وإدارة الكوارث فتشمل بناء مستويات وافية من مخزونات الأغذية لكفالة الأمن الغذائي، وإضفاء الاستقرار على أسعار الحبوب الغذائية في السوق وكفالة سعر عادل للمزارعين أثناء الحصاد، وتيسير توافر الأغذية/النقد للفقراء أثناء فترات الأزمات الغذائية والبطالة، ووضع سياسة وطنية وإنشاء مؤسسات، وتعزيز وتكامل إدارة الكوارث والقدرة على خفض الأخطار، وإنشاء هياكل أساسية مادية استجابة للكوارث.

١٩٣ - وبما أن وسائل الإعلام تؤدي دورا رئيسيا في تغيير مواقف ومعتقدات الشعب ومشاعره تجاه مختلف المسائل الاجتماعية، فقد عمدت وزارة الإعلام إلى تقديم صورة إيجابية في وسائل الإعلام الوطنية الإلكترونية والمطبوعة عن دور المرأة. وتوالي وسائل الإعلام هذه إنتاج مقالات ومواد مختلفة عن المرأة والفقر، ومساهمة المرأة في الأسرة وفي الاقتصاد الوطني. ولهذا الغرض تستغل وزارة الإعلام الفرص التي يتيحها يوم المرأة الدولي في آذار/مارس؛ ويوم العمل والعمال في أيار/مايو، ويوم الطفلة في تشرين الأول/أكتوبر، ويوم البيجوم رقية في كانون الأول/ديسمبر. وأثناء الاحتفال على الصعيد الوطني بالأيام المذكورة أعلاه، عمدت كل من وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الإعلام إلى التعريف بحالة المرأة في البلد، وبالمبادرات الحكومية وغير الحكومية في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتضطلع وزارة الإعلام ببرامج لزيادة التوعية عن طريق التمثيليات، والأحداث، والبرامج الوثائقية، والأغاني، والإذاعة، وعقد الاجتماعات على مستوى المجموعات المحلية، وتقديم

البرامج الخاصة وعقد حلقات للتدريب وحلقات عمل وندوات إلخ تنظمها مختلف وكالات الوزارة. وتشمل هذه التدخلات حقوق المرأة، والاتجار بالمرأة، والبائنة، والزواج المبكر، والصحة التناسلية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتغيير العام في السلوك نحو المرأة في المجتمع. وفي عام ٢٠٠٨، أنتجت الوزارة أربعة أفلام وثائقية عن طريق وكالتها، إدارة الأفلام والمنشورات، عن الأمومة المأمونة، ولعنة البائنة، والوقاية من مرض الإيدز، وعمل الأطفال، والنظافة الصحية. وتعكف إدارة الاتصال الجماهيري على بث هذه الأفلام. أما تلفزيون بنغلاديش وإذاعة بنغلاديش فيثان ٣٥٠ دقيقة من البرامج كل يوم عن مسائل تتصل بالمرأة ونماء الطفل من ١٢ محطة إقليمية. وقد بدأت الوزارة أيضا في تبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني عن مسائل تنمية المرأة.

١٩٤ - وفي عام ٢٠٠٧، وضعت وزارة الإعلام نموذجا تدريبييا مراعيًا للجنسين ونظمت دورة لتدريب المدربين تخرّج منها عدد من المدربين. ويتولى هؤلاء الموظفون والصحفيون المدربون من معهد بنغلاديش للصحافة ومن إدارة الإعلام الصحفي عقد دورات تدريبية للصحفيين الموجودين في مناطق جغرافية على الصعيد دون الوطني، بغية نقل المعارف ومهارات كتابة المقالات المتصلة بتعميم الجنسانية والمساواة بين الجنسين ولتنمية مهارات تحليلية مراعية للجنسين لدى الصحفيين.

١٩٥ - وأجرت وزارة الإعلام أربع دورات تدريبية عن الجنسانية ووسائل الإعلام لموظفي معهد بنغلاديش للصحافة وإدارة الإعلام الصحفي وللموظفي وزارة الإعلام ذاتها. وقد أنتج بعض الصحفيين بالفعل مقالات عن مسائل المساواة بين الجنسين ونشروها في بعض الصحف اليومية الصادرة على صعيد وطني ودون وطني.

١٩٦ - واضطلعت الوكالات التابعة لوزارة الصناعات بالأنشطة التالية:

- اتحاد التوظيف الذاتي للمرأة الريفية من خلال الحرف اليدوية (الصناعات الكوخية) الذي بدأ في عام ١٩٨٦ بوصفه مشروعًا إئتائيا وسُجل كاتحاد في عام ١٩٩٦، هو منظمة مستقلة ذاتيا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية للنساء اللواتي يعشن في حالة شدة. وتشمل أنشطة هذا الاتحاد التعبئة، وتشكيل المجموعات، والتوعية الاجتماعية، والتدريب على تطوير مهارات، والتوظيف الذاتي عن طريق الدعم بالائتمان. وقد ساهمت التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتينك النساء في توعيتهن سياسيا وثقافيا. ونتيجة لذلك فإن العديد منهن قد خُصن الانتخابات للحكومة المحلية على مستويات المديرية والمنطقة، وقد انتُخب عدد منهن كأعضاء في مجالس المديريات.

• توفر شركة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والحرف اليدوية الدعم للنساء صاحبات المشاريع لتطوير وتوسيع مشاريعهن الصغيرة عن طريق توفير التدريب على المهارات، والتدريب على التصميم، والتدريب على تطوير المشاريع، والائتمان، والمشورة التقنية، والحفز. وتقدم المشورة أيضاً لتشجيع تسويق المنتجات التي تصنعها صاحبات المشاريع عن طريق تنظيم المعارض. ويتم تشجيع صاحبات المشاريع وحفزهن على إقامة مشاريعهن في المناطق الصناعية التي تملكها هذه الشركة.

• أنشأت مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة قسماً لتطوير مشاريع مزاولات الأعمال الحرة يدعم تنمية القدرة المؤسسية لهيئات النقابات النسائية، ويشجع صاحبات المشاريع، ويعمل صوب إزالة الحواجز التنظيمية التي تعترض طريقهم.

١٩٧ - وأدرجت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية منهاج تطوير الجنسانية في مختلف المؤسسات التدريبية الخاضعة للوزارة. وقد أصدرت إدارة البريد، وهي وكالة خاضعة للوزارة، طوابع بريدية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة واليوم الدولي للنساء المهاجرات. أما شركة بنغلاديش المحدودة للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تملكها الحكومة، فقد وضعت شعارات مؤيدة للمرأة على فواتير الهاتف الشهرية.

١٩٨ - ونفذ مجلس التنمية الريفية لبنغلاديش، في إطار شعبة التنمية الريفية والتعاونيات التابعة لوزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات، مشاريع لدعم ٤٦١ ٢٨ ٠٢٨ امرأة ريفية تشكلن في ٩٧٣ ٥٣ جمعية تعاونية عن طريق توفير مبلغ ٢٨٧ ٣٢ مليون تاكا كائتمان. وقد استخدم مبلغ هذا الائتمان لدعم استدامة مختلف الأنشطة المولدة للدخل. وفي المجموع قدم لنحو ٩٤٩ ٦٣٩ التدريب على تنمية المهارات في التنمية البشرية، والصحة، والتغذية، وتخطيط الأسرة، والتنمية النسائية. وتم كذلك تدريب ٨٥٠ ٢ مسؤولة وموظفة.

١٩٩ - ونفذت أكاديمية بنغلاديش للتنمية الريفية، الخاضعة أيضاً لشعبة التنمية الريفية والتعاونيات في الوزارة ذاتها مشروعين هما - التعليم والدخل والتغذية، والنهوض بالمرأة وإعمال حقوق الجنسين والقضاء على العنف - بغية التوعية بمقاومة تفضيل الأسرة للذكور ومقاومة العنف ضد الأطفال. كما قدم التدريب في مجال إسداء المشورة، وفي الأنشطة الحافزة، وعلى إنشاء روابط تدعم الحصول على المساعدة القانونية.

٢٠٠ - وقدمت هذه الأكاديمية أيضاً، التدريب على تطوير المهارات، ونشر التوعية، ودورات توجيه، ودورات للتدريب أثناء العمل والتدريب العملي استفادت منها ٣٨٧ ١ امرأة. كما أجرت بحثاً تناول ٧ نساء واشتمل على مواضيع محددة خاصة بالجنسانية واشتركت في ذلك أكثر من ٣٠٣٦ امرأة.

٢٠١ - وللاتحاد التعاوني المحدود لمنتجي الألبان في بنغلاديش (المعروف باسم مُنتجِه "حليب فيتا") جمعيتان تعاونيتان رئيسيتان لإنتاج الألبان تتألفان بشكل حصري من النساء. وقد تشكلت إحدى الجمعيتين في عام ١٩٨٣ وتضم حالياً ١٣٠ عضواً يمتلكن ٢ ٤٨٥ بقرة، وأنشئت الثانية عام ١٩٩٢ وتضم في عضويتها حالياً ٢٣٠ امرأة يمتلكن ٣ ٤٢٦ بقرة.

٢٠٢ - ونفذت وزارة الشؤون الدينية عن طريق وكالتها، المؤسسة الإسلامية، بعض أنشطة التوعية لتغيير مواقف المجتمع من المرأة وللارتقاء بمركز المرأة في المجتمع. وقد أنتجت هذه الوزارة بعض المواد عن مسائل حقوق المرأة ووزعتها في مختلف الاحتفالات الاجتماعية والدينية.

٢٠٣ - وتتولى وزارة الشؤون الدينية تنفيذ الأنشطة التالية:

- بموجب برامج التعليم الجماهيري التي تتولاها المؤسسة الإسلامية أنشئت بعض مراكز تعليم الكبار للنساء الراشداً والمحرومات بغية دعمهن عن طريق توفير التعليم لهن.
- يجري حالياً تنفيذ برنامج لإرهاف الوعي من أجل تحسين مركز المرأة الاجتماعي وحفظ كرامتها يشمل مسائل الكرامة الاجتماعية، وأهمية تعليم المرأة، وحالة صحة وتغذية المرأة، وأهمية تخطيط الأسرة، والوقاية والحماية من الإصابة بمرض الإيدز، والمسؤولية عن حفظ الانسجام الاجتماعي والسلام، وعدم تشجيع زواج الأطفال، والقواعد الاجتماعية والثقافية، والأمومة المأمونة. وينفذ هذا البرنامج في إطار مشروع تنمية الموارد البشرية.
- بموجب مشروع التعليم السابق للمدرسة الابتدائية، تشجع الوزارة الأطفال ذكوراً وإناثاً على الالتحاق بالمدارس وعلى عدم التسبب منها.
- عن طريق أكاديمية الوزارة لتدريب الأئمة والزعماء الدينيين، نُظِّمت دورات بشأن مشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وعن تثبيت حقوقها الاجتماعية في المجتمع. وتُجرى المراكز النسائية التي أنشأتها الوزارة دورات مناقشة وندوات بشأن الإسكان، والنظافة الصحية، وحقوق الإنسان الأساسية، وصحة الأم والطفل.
- ارتقاءً بالحالة الاجتماعية للنساء الفقيرات والمحرومات، قُدِّمت المساعدة المالية من صندوق الزكاة عن طريق المؤسسة الإسلامية.
- نُظِّمت أثناء الاحتفال بالأعياد الدينية مثل عيد المولد النبوي الشريف، سلسلة من المناقشات لمدة خمسة عشر يوماً تناولت قواعد سلوك المرأة، ومنع دفع البائنة، وزواج الأطفال إلخ، بغية حل المشاكل المختلفة التي تواجهها المرأة.

- جرت أثناء إقامة صلوات يوم الجمعة في مسجد البيت المكرّم الوطني في داكا، مناقشات تناولت ما تقرره الدولة والمجتمع من دور للمرأة ومسؤولياتها، وإحقاق حقوق المرأة، والانسجام الأسري، والطلاق، بغية إرهاب حس الزعماء الدينيين وحثهم على أداء دورهم بصورة صحيحة من أجل التخفيف من اضطهاد المرأة.
- تم نشر كتب ومقالات عن تثبيت حقوق المرأة، والقيمة الاقتصادية لعمل المرأة، وإلغاء البائنة، وسيئات الزواج المبكر، وحماية صحة المرأة والأمومة المأمونة.

٢٠٤ - المادة ٤: التدابير الخاصة المؤقتة للتعجيل بالمساواة، بحكم الواقع، بين المرأة والرجل.

٢٠٥ - اتخذت معظم وزارات حكومة بنغلاديش تدابير خاصة مؤقتة مختلفة للتعجيل بتدخلات حكومة بنغلاديش لصالح مسألة المساواة بين الجنسين.

٢٠٦ - وما انفكت وزارة شؤون المرأة والطفل ووكالاتها (إدارة شؤون المرأة ومنظمة جاتيو موهيلا سانغستا) تعمل على تنفيذ مشاريع مختلفة لتنمية الموارد البشرية. وتشمل هذه:

- مركزاً للحرف اليدوية والتدريب الزراعي لـ ٢٠٠ امرأة يوفر التدريب على الحرف اليدوية المحسّنة، والخياطة، والتطريز، وتجهيز الأطعمة، وتربية الدجاج، والزراعة، وتربية المواشي، وتربية الأسماك، والبستنة إلخ.

• التدريب على الحاسوب للنساء في المقاطعات وشمل ٨٠٠ امرأة في ٣٠ مدينة في المقاطعات.

• مشروعاً لتنمية المرأة المهتمّة في المناطق الحضرية شمل ٢٦ ٧٠٠ امرأة فقيرة وعاطلة عن العمل في داكا وفي المدن والبلدات في ٥ محافظات لتوفير التدريب على الخياطة والتطريز، وعلى صنع الباتيك والتطبيع الباتيك، وخياطة المضربّات وتقطيعها، وتربية الدواجن، وتجهيز الأغذية وحفظها، وعلى صنع الحرف اليدوية الجلدية، وصنع الصابون والشموع، وعلى الرزم والتغليف، وعلى هندسة السيارات، وعلى التربية المتزلية.

• مشروعاً لتنمية المرأة الريفية وشمل ١١ ٧٠٠ امرأة فقيرة وفي حالة شدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للتدريب والحصول على الائتمانات من أجل الشروع في أنشطة مدرة للدخل.

٢٠٧ - وما فتئت هذه الوزارة ووكالاتها تعمل على تنفيذ مشاريع مختلفة للمساواة الجنسانية، وللتمكن القانوني والاجتماعي للمرأة، وللتصدي للعنف تجاه المرأة. وتشمل هذه:

- مشروع القيادة السياسية والدعوة من أجل المساواة الجنسانية الذي يدعم الحكومة في تنفيذ التزامات سياستها الوطنية والدولية التي تركز بصورة خاصة على الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبرنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة. وتترجم هذا المشروع وزارة شؤون المرأة والطفل وتعمل مع ٦ وزارات شريكة (هي وزارات التخطيط، والمالية، والإعلام، والحكم المحلي، والتعليم، والصحة).

- مشروعاً للنهوض بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة يُنظّم التدريب، وحلقات العمل، والتحالفات، وخدمات الدعم للنساء ضحايا العنف وذلك من خلال توفير الدعم القانوني والطبي والمأوى. وعن طريق هذا المشروع، تُنظّم جلسات حوار بشأن السياسة العامة يشترك فيها الرجال والشباب من أجل حفزهم على تأييد المساواة الجنسانية.

- البرنامج المتعدد القطاعات بشأن العنف ضد المرأة أنشأ ستة مراكز خدمات شاملة للنساء ضحايا العنف حيث يتلقين المعالجة الطبية، والمساعدة من الشرطة، والدعم القانوني، والمشورة النفسانية، وإعادة التأهيل، والمأوى. وقد أقام البرنامج أيضاً مختبراً لتحليل الحمض النووي الريوي متزوج الأكسجين في كلية الطب بداكا، ومركزاً وطنياً لتقديم المشورة بشأن الصدمات في داكا.

٢٠٨ - ونفذت وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري الأنشطة التالية:

- تقديم التعليم الأساسي والتدريب على المهارات لـ ٠,٢ مليون من الأطفال والمراهقين في كل المحافظات الست. بموجب مشروع التعليم الأساسي للأطفال العاملين في المناطق الحضرية الذين يصعب الوصول إليهم، والذين تشكل الإناث ٦٠ في المائة منهم.

- توفير التدريب على المهارات المرتبطة بأنشطة مدرّبة للدخل لنحو ٠,٩٧ مليون من الأشخاص الذين تعلموا القراءة والكتابة حديثاً من بين مجموعة مستهدفة يبلغ عددها ٢,٩ مليون شخص. بموجب برنامج ما بعد محو الأمية والتعليم المستمر، والذين تشكل النساء نسبة ٥٠ في المائة منهم.

٢٠٩ - وعقدت وزارة شؤون المرأة والطفل أربعة اجتماعات فصلية لموظفي جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية تناولت رصد الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر، ورصد برنامج العمل الوطني للنهوض بالمرأة، وإعداد التقرير للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الأمر الذي أوجد حافزاً على التعلّم فيما بين موظفي جهات التنسيق. وقد اشترك



حوالي ٦٠ شخصا من موظفي جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية ومعاونيهم في هذه الاجتماعات. وقدمت الوزارة نسخة إلكترونية من برنامج العمل الوطني إلى ٣٦ وزارة لتقديم معلومات تتصل بالتقدم المحرز في حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني ومنهاج عمل بيجين.

٢١٠ - ونفذت وزارة شؤون المرأة والطفل دراسة جدوى في عام ٢٠٠٧ لمعرفة نتيجة استراتيجية لزيادة قدرة موظفي منظمة جاتيا موهيلا سانغستا، وإدارة شؤون المرأة، وكذلك قدرة موظفي الوزارة ذاتها على التحليل والتخطيط والتنفيذ والرصد القائمة على أساس جنساني. واضطلعت الوزارة، بغية معالجة نتيجة هذه الدراسة، بمبادرة لبناء القدرات لدى مجموعة أساسية من المسؤولين ليعملوا كمدرّين في الأكاديمية الوطنية لتدريب المرأة وفي مراكز التدريب الإقليمية.

٢١١ - وفي عام ٢٠٠٧، وبقصد زيادة القدرات على التخطيط والتنفيذ والرصد بطريقة مستجيبة لشواغل الجنسين، وتحت قيادة وزارة شؤون المرأة والطفل، اشترك ٢٢ من كبار المسؤولين (في مجموعتين) من وزارات التخطيط، والمالية، والصحة ورعاية الأسرة، والإعلام، وشؤون المرأة والطفل في "بعثة دراسية" أوفدت إلى كندا لدراسة مسائل المساواة الجنسانية وتعميم الجنسانية، وقد تم بالفعل إدخال بعض الدروس المستفادة في وزارات المالية، والتخطيط، وشؤون المرأة والطفل.

٢١٢ - وأنتجت وزارة شؤون المرأة والطفل، في شكل إلكتروني ومطبوع، وثيقة تصنيفية تتصل بـ "قاعدة بيانات بشأن مسائل المرأة والطفل" مفصّلة حسب الجنس، ومستقاة من بيانات ولّدها بالفعل مختلف المؤسسات الحكومية. وبغية مواصلة قاعدة البيانات هذه، تم تدريب ٢٢ من موظفات وزارة شؤون المرأة والطفل على تشغيل برامجيات إكسل بغية قيامهن بصورة منتظمة بالعمل على تحديث قاعدة البيانات.

٢١٣ - وأنتجت الوزارة ذاتها ونشرت مواد إعلامية لزيادة توعية أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين بشأن مبادرات حكومة بنغلاديش الرامية إلى تعميم الجنسانية داخل نظام وآليات الحكومة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أنشأت وزارة شؤون المرأة والطفل مركز البيجوم رقية للوثائق خارج أمانة بنغلاديش وزوّدته بالتقارير والكتب وبغير ذلك من المواد الإعلامية والتعليمية الأخرى لجعل المعلومات متاحة لذوي العلاقة من أصحاب المصلحة، والأكاديميين، والباحثين، والممارسين في ميدان النهوض بالمرأة. وأنتجت وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الإعلام منشورات ربع سنوية وملحقات صحفية احتفالا بالأيام الخاصة (يوم البيجوم رقية، اليوم الدولي للمرأة، وعيد العمال في أيار/مايو).

٢١٤ - واشتركت وزارة المالية ووزارة شؤون المرأة والطفل في إدارة مشاوررة للمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بشأن الميزنة المراعية للجنسين. بموجب إطار الميزانية المتوسطة الأجل. وقدم كبار المسؤولين في المنظمات غير الحكومية البارزة مقترحات لتحسين عملية توليد الميزانية الوطنية وكذلك بشأن إعداد المقترحات لمختلف الوزارات المشتركة في إطار الميزانية المتوسطة الأجل. وقد اشترك أكثر من ٦٠ ممثلاً في هذه المشاورة التي وفّرت معلومات واقتراحات هامة للتعاون في المستقبل.

٢١٥ - وأثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أدارت وزارة شؤون المرأة والطفل ٥ دورات تدريبية لمدة يوم واحد لكل منها بشأن الوضوح المفاهيمي لمسائل الجنسانية والتنمية وإدماج الدروس المستفادة في خطط وبرامج وزارة شؤون المرأة والطفل، ووزارة الإعلام، ووزارة الصحة ورعاية الأسرة، وفي أقسام الصحة في شعبة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية في وزارة التخطيط. وقد تلقى أكثر من مائة موظف هذا التدريب.

٢١٦ - وبموجب مشروع لوزارة شؤون المرأة والطفل، نفذ فريق تقني دراسة استقصائية غير رسمية بشأن "الممارسات الجيدة في تعميم الجنسانية داخل وزارة الصحة ورعاية الأسرة" وتشاطر مشروع النتائج التي توصل إليها مع كبار المسؤولين من جناح التخطيط، ومكتب المسائل الجنسانية، والإدارات الصحية بغية التأكد من صحة النتائج. وقد نُفذت هذه الدراسة الاستقصائية القصيرة لتوليد دروس مستفادة يمكن استخدامها كمرجع للوزارات الشريكة الأخرى. وقد وضعت وزارة الصحة ورعاية الأسرة ترتيبات مؤسسية هامة في مجال تعميم الجنسانية. ويوجد مكتب لمسألة الجنسانية يُمول من ميزانية الإيرادات ووحدة للجنسانية ولمشاركة أصحاب المصلحة من المنظمات غير الحكومية تُمول من الميزانية الإنمائية. وهناك لجنة استشارية في وزارة الصحة ورعاية الأسرة أنشئت لتقديم المشورة في مجال مسائل المساواة الجنسانية. ولدى الوزارة ذاتها استراتيجية للمساواة الجنسانية، تنعكس في برنامج قطاعها الرئيسي - برنامج قطاع الصحة والتغذية والسكان.

٢١٧ - وأجرت وزارة الصحة ورعاية الأسرة بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة والطفل حلقة عمل متعمقة لمدة يومين اشترك فيها كبار المسؤولين من وزارة الصحة ورعاية الأسرة بشأن المؤشرات المراعية لشواغل الجنسين لرصد برنامج قطاع الصحة والتغذية والسكان. وقام كبار المسؤولين من وزارة الصحة برصد مؤشرات الرصد هذه البالغ عددها ٦٢ مؤشراً للاستفادة منها في وضع المؤشرات الراهنة.

٢١٨ - واعتباراً من عام ٢٠٠٧، نفذت وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية بعض الأنشطة الهامة للتوعية بمسألة النهوض بما للمرأة من حقوق الإنسان وحمايتها.

واضطلعت الوزارة ببرامج للتوعية عن طريق إصدار طوابع بريدية احتفالاً بيوم الهجرة الدولي، ويوم المرأة الدولي، واليوم العالمي لمرض الإيدز. ويتبع هذه الوزارة معهداً لتدريب هما أكاديمية البريد وكلية موظفي الهاتف والبرق. وحرصاً على كفالة مشاركة الموظفات في مختلف المتدنيات الوطنية والدولية، أصدرت الوزارة إيعازات بمنح تسهيلات متساوية ومشاركة متساوية للذكور والإناث من الموظفين في عملية صنع القرار، وبالعامل على تزويد الموظفات بتسهيلات مماثلة لتسهيلات الموظفين.

٢١٩ - وبدأت الوزارة أيضاً العمل بقاعدة بيانات مفصلة حسب الجنس لجمع المعلومات ولأغراض الإبلاغ.

٢٢٠ - ونشطت وزارة الإعلام وعددٌ من وكالاتها مثل إذاعة بنغلاديش، وتلفزيون بنغلاديش، وإدارة الاتصال الجماهيري، وإدارة الأفلام والمنشورات، وإدارة الإعلام الصحفي، ومعهد بنغلاديش الصحفي، والمعهد الوطني للاتصال الجماهيري، ووكالة الأنباء الوطنية لبنغلاديش كلها في الترويج للنهوض بالمرأة وتمكين المرأة عن طريق تدخلات متصلة بتعليم المرأة، وحقوق المرأة، والعنف ضد المرأة، وتقديم البائنة، والأمومة المأمونة، والنصائح الطبية، والتعريف بمرض الإيدز إلخ. وشملت الأنشطة المختلفة الشعارات، والأغاني، والعروض الجماعية، والإعلانات القصيرة، والمقاطع الغنائية، والفولكلور، والمقابلات، والتمثيلات، والبرامج الوثائقية، والأحاديث، والاحتفالات الخاصة، والأفلام والبرامج الخاصة والتدريب إلخ. وتعمل الوزارة أيضاً على تنفيذ مشاريع مثل الدعوة بشأن الصحة التناسلية، ومسائل الجنسانية عن طريق إدارة الاتصال الجماهيري والدعوة والاتصال لصالح الأطفال والنساء.

٢٢١ - ونظمت مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت رعاية وزارة الصناعات اعتباراً من عام ٢٠٠٧ تدريباً لمديرات المكاتب التنفيذية وموظفات المكاتب التنفيذية في الجمعيات والنقابات النسائية بشأن استراتيجية الاتصال في مجال الأعمال التجارية، وإدارة المكاتب، وتنمية الروح القيادية، واستخدام الحاسوب. وبالإضافة إلى ذلك تم تدريب ٢٠١٥ امرأة من صاحبات المشاريع في مختلف المسائل. وقدم دعم لـ ١٠ من صاحبات المشاريع للمشاركة في معرض دولي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أقيم في ماليزيا وللمشاركة في اجتماع بشأن الأنشطة النسائية نُظم مع وفد من صاحبات المشاريع من باكستان. ونُظم مؤتمر وطنيان لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة افتتحهما رئيس الدولة. ونُظم في عام ٢٠٠٨ مؤتمر على مستوى المحافظة في مدينة شيتاغونغ. وفي عام ٢٠٠٨ أيضاً نُظم معرض وطني لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة شمل مناقشة مائدة مستديرة بشأن "ديناميات التصدير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة: التحديات والفرص" بالتعاون مع مكتب تشجيع

الصادرات. وتم الاعتراف بمساهمة صاحبات المشاريع ومزاوالات الأعمال الحرة في التنمية الاقتصادية عن طريق تسمية ثماني نساء بارزات في مجال المشاريع في مختلف الفئات مثل أفضل صاحبة مشروع، وأكثر صاحبات المشاريع ابتكارية، وأفضل مشروع إلخ.

٢٢٢ - وأجرت مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة دراسة بشأن التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه صاحبات المشاريع ومزاوالات الأعمال الحرة في بنغلاديش. ونجحت المؤسسة في إقناع بنك بنغلاديش والمصارف التجارية الأخرى في البلد بإقامة شبّك خاص لصاحبات المشاريع ومزاوالات الأعمال الحرة. ونُظمت حلقة عمل بشأن تعزيز اتجاهات وسلوك المؤسسات المصرفية إزاء حصول صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وميلهن إلى الاقتراض وامتهالن لشروط الائتمان والتمويل. ويجري العمل حاليا ببرنامج نموذجي لتقديم الائتمانات لصاحبات المشاريع بسعر فائدة يبلغ ٩ في المائة. وسوف يفتتح عما قريب منتدى وطني لصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد أنشئت أربعة مراكز للمساعدة تقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف الهيئات والنقابات النسائية مثل، WEAB، و CWCCI و BWCCI و NASCI، لتوفير حصول هذه الهيئات على المعلومات.

٢٢٣ - وينشط عدد من المنظمات غير الحكومية في القيام بتدخلات لخفض التمييز ضد المرأة عن طريق تدابير مختلفة. وعلى سبيل المثال، أجرت منظمة المرأة في خدمة المرأة بحثا تناول ١٣ موضوعا، ونشرت ١٨ وثيقة، ونظمت ١٥ اجتماعا استشاريا ومناقشة مفتوحة، وندوات، وحلقات عمل إلخ. ونظمت أيضا سبعة أنشطة محددة تتصل باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مثل برامج التدريب والندوات.

٢٢٤ - وقامت منظمة غير حكومية أخرى اسمها يوكتا، بتنظيم معرض نسائي في داكا للتوعية بحقوق المرأة بدعم من المجلس البريطاني. وتكرر تنظيم هذا المعرض في ست مدن وبلدات أخرى. وكانت حلقات العمل والمنشورات وغيرها من بين أنشطتها الأخرى.

٢٢٥ - ونظمت جمعية البيئة والتنمية البشرية دراسات تحقيقية، وندوات واجتماعات مناقشة، ودورات لبناء القدرات والتدريب لموظفي المنظمات غير الحكومية وللعاملين في مجال الجنس وللشعوب الأصلية.

٢٢٦ - المادة ٥: تدابير لمعالجة الأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين والقولية النمطية القائمة على أساس نوع الجنس استهدافا للقضاء على أشكال التحيز والتحاميل.

٢٢٧ - تُعالج هذه القضية وزارة المالية عن طريق عملية إطار الميزانية المتوسطة الأجل. وتعدّ كل وزارات البلد وعددها ٣٢ وثائق مشاريعها مستخدمة النموذج العام الذي أعدته وزارة

المالية والذي تنعكس فيه أوتوجز مسائل المساواة الجنسانية، والحد من الفقر، وتمكين المرأة، والحصول على الموارد والسيطرة عليها. وهذه نقلة رئيسية بالنسبة إلى الحكومة من العمل من خلال إدماج المرأة في عملية التنمية إلى اتباع نهج الجنسانية في عملية التنمية وذلك بإدخال بعض النماذج القياسية والمبادئ التوجيهية. غير أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهد لتحسين وضوح المفهوم لأنه غير واضح بالنسبة إلى جميع المنفذين على مختلف المستويات. وهذا ترتيب مؤسسي رسمي للتصدي للقبولبة النمطية للمرأة باسم أدوار الجنسين. ذلك أن الافتراض العام ظل لمدة طويلة أن معظم النساء سوف يتوظفن في مهنيي التعليم والتمريض. أما الآن في بنغلاديش فإن الفرصة متاحة للمرأة للانضمام إلى أي مهنة ويجري تشجيعها على اغتنامها. وقد حدثت زيادة في مشاركة المرأة في المهن غير التقليدية - الخدمة المدنية، المحاماة، قيادة الطائرات المدنية، قيادة السيارات، الطب، الهندسة، الشرطة - وبرامج تثقيف اجتماعي مستمرة تديرها عدة منظمات غير حكومية. وهذا يمثل تدبيراً هاماً من حكومة بنغلاديش في مجال التصدي للأدوار التقليدية للجنسين والقبولبة النمطية.

٢٢٨ - وقد صدر قانون إدارة الميزانية لعام ٢٠٠٩ لكفالة الإدارة المالية من أجل الاستدامة الاقتصادية من خلال المساواة بين الجنسين في تخصيص الأموال والشفافية.

٢٢٩ - وتعمل وزارة الحكم المحلي والتنمية الريفية والتعاونيات على دعم مجلس بلدية مدينة حولنا في تنفيذ مشاريع لتمكين المرأة عن طريق عضويتها في لجان التنفيذ المسؤولة عن مرافق إمدادات مياه الشرب المأمونة وأنشطة الائتمان الصغير. وهناك ما مجموعه ١٣٣ لجنة تنمية أهلية ترأسها نساء. وبقيادة هذه اللجان، تم حفر ٦١٦ بئراً أنبوبية عميقة كما تم تركيب ٤٠٦ من المراحيض الصحية. وهذا مثال فريد على مبادرة حكومية لإشراك المرأة في الأنشطة غير التقليدية.

٢٣٠ - وفي بنغلاديش لم يكن يُسمح للمرأة بصورة عامة أن تعمل خارج حدود مهامها المتزلية وأعباء الاعتناء بأسرتها. غير أن الأمور أخذت في التغير وفقاً لما تتطلبه ضرورة تأمين أسباب المعيشة. وهذه الأيام تتوجه المرأة إلى الخارج للحصول على وظيفة في أسواق العمل الأجنبية.

٢٣١ - وقد أدخلت وزارة رعاية المغتربين والتوظيف في الخارج في شهر آب/أغسطس من عام ٢٠٠٦ السياسة الوطنية للعمل بالخارج. وتنص هذه السياسة على تيسير الهجرة المأمونة للنساء العاملات. وهناك أكثر من ثلاث مذكرات تفاهم وقّعت بين البلد الموفد للأيدي العاملة (بنغلاديش) والبلدان المستقبلة للأيدي العاملة (وهي ماليزيا وكوريا والمملكة العربية السعودية). وفي الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٧، صدرت أذونات لنحو ٧٤٠٧٤ امرأة

مهاجرة بالعمل في الخارج. وهذا يمثل ٦ في المائة من مجموع الهجرة الدولية في ٢٠٠٦ و ٤ في المائة في عام ٢٠٠٧. ووفقاً للسجل هناك الآن أكثر من ١٧ بلداً مستقبلاً للعاملات المهاجرات من بنغلاديش. وقد أُرسِلَ تعميمٌ من الوزارة إلى مختلف وكلاء التوظيف لاتباع بعض القواعد والأنظمة من أجل تعزيز حماية العاملات اللواتي يُرسلن إلى الخارج للعمل كمساعدات منزليات أو كعاملات منزليات.

٢٣٢ - ونفذت وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري الأنشطة التالية بوصفها تدابير لمعالجة مسألة الأدوار التقليدية المنوطة بالجنسين والقبولة النمطية بهدف إزالة أشكال التحيز والتعامل:

٢٣٣ - النص على وجوب تسجيل اسم كل من الوالدة والوالد أثناء التسجيل للالتحاق بالمدارس الابتدائية.

٢٣٤ - النص على وجوب دفع أموال الإعانة للتعليم الابتدائي في حساب مصرفي يجب أن يكون مفتوحاً باسم الوالدة.

٢٣٥ - تتحدى وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة القبولة النمطية القائمة على أساس نوع الجنس وتنشر مقالات وتنظم المقابلات والأحداث في الاحتفالات الخاصة، كما تنظم منافسات في تحليل الخضروات لإعطاء قيمة تجارية للمنتجات الغذائية التقليدية التي تصنعها المرأة.

٢٣٦ - المادة ٦: **قمع كل أشكال الاستغلال للمرأة.** اتخذت وزارة الشؤون الداخلية عدة تدابير رادعة تشمل:

- إنشاء خلية في مقر الشرطة
- التحقق من هويات الأشخاص في المطارات والموانئ
- قيام قوات حرس الحدود والشرطة والعمل السريع بإنقاذ وإعادة الناجيات من ضحايا الاتجار بالأشخاص وإلقاء القبض على المتجرين بالأشخاص
- إعادة تأهيل الناجيات
- التدفق المنتظم للتقارير الآنية والدقيقة من المقاطعات إلى وزارة الشؤون الداخلية وإلى خلية الرصد في مقر الشرطة استناداً إلى استثمارات مصممة خصيصاً لهذه الغاية
- تدريب المسؤولين، بمن فيهم المدعون العامون، وموظفو الهجرة، والمسؤولون في حراسة الحدود، ووكالات إنفاذ القانون

• تعيين موظفي ادعاء على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات

• الملاحقة القضائية للموظفين المتهمين بالتواطئ في عملية الإتجار بالنساء والأطفال.

٢٣٧ - تشغل إدارة الخدمات الاجتماعية ستة مراكز للنساء المحرومات اجتماعيا وتوفر لهن التدريب المهني، والمشورة، والتعليم الأخلاقي، والعناية الطبية، والمعالجة النفسانية لتغيير اتجاهاتهن المتعلقة بالأنشطة غير الأخلاقية، وتعيد تأهيلهن في الأسرة والمجتمع. وقد استفادت ٤٨٣ امرأة من هذا البرنامج. وأفاد مشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٣٥٠٠ من العاملات في مجال استغلال الجنس تجاريا وذلك عن طريق تقديم المشورة لهن وتعليمهن وتوعيتهن وتوفير التدريب المهني لهن والاستثمار في إعادة توطينهن وتقديم الدعم القانوني لإعادة تأهيلهن في المجتمع. وقد مكّنهن هذا من ممارسة حقوقهن في اختيار مهنة بديلة ليصبحن مواطنات محترمات. وتدير عدة منظمات غير حكومية برامج تفيد النساء المحرومات اجتماعيا وتعمل على مكافحة الاتجار بالأشخاص.

## باء - الجزء الثاني

٢٣٨ - المادة ٧: القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامية.

٢٣٩ - حكومة بنغلاديش ترأسها امرأة هي رئيسة الوزراء كما أن ٥ وزارات هامة ترأسها نساء وقد زيد عدد المقاعد المحتفظ بها للنساء في البرلمان من ٣٠ إلى ٤٥. ومن الأمثلة الحديثة على خوض المرأة المعترك السياسي الانتخاب المباشر لـ ٤٧٥ امرأة لمنصب نائب الرئيس في ٤٧٥ مجلس بلدي في المديرية (محتفظ بها للنساء).

٢٤٠ - وتشمل المنجزات الأخرى سياسة العمل الجديدة، وتخصيص حافلة مستقلة للنساء، وتخصيص مقاعد مستقلة في الحافلات العامة للنساء، وزيادة توظيف المرأة في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وسياسة بنك بنغلاديش، والسياسة الصناعية الجديدة، والمقاعد المحتفظ بها للمرأة في المجالس البلدية في المناطق والمديرية.

٢٤١ - وتنفذ إدارة الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية برنامج الخدمات الاجتماعية الريفية التي تشمل تشكيل تجمعات نسائية في كل قرية تصبح رئيساتها أعضاء في اللجان القروية. وهناك ما مجموعه ٢٧ ٥١٨ من هذه التجمعات النسائية شكلت ورئيساتها يشتركن مع الرجال في تحديد المشاكل والحاجات والموارد المحلية ويخططن لتحسين أوضاعهن الاجتماعية - الاقتصادية.

- ٢٤٢ - المادة ٨: الفرص المتساوية للتمثيل والمشاركة على الصعيد الدولي.
- ٢٤٣ - أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اشتركت مستشارة وأمينة وأمينة مشاركة من وزارة شؤون المرأة والطفل، في ٤ إلى ٥ أحداث دولية.
- ٢٤٤ - ومن وزارة الصحة ورعاية الأسرة، اشتركت الرئيسة المشاركة لجناح التخطيط في ٢ إلى ٣ من المنتديات الدولية بشأن الصحة ومساائل الجنسين.
- ٢٤٥ - وفرت وزارة شؤون المرأة والطفل المدخلات للورقات القطرية التالية التي قدمتها عدة شخصيات بارزة:
- ١ - الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٧ في موضوع: الحد من الفقر في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: المسائل والطرائق والاستراتيجيات.
  - ٢ - الإدارة الجيدة وتمكين المرأة، ١٢-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، صول، جمهورية كوريا.
  - ٣ - "صورة عامة للمرأة في بنغلاديش".
  - ٤ - فعالية المعونة ومراعاة الجنسين.
  - ٥ - تقديم ورقة للدورة الثانية والخمسين للجنة مركز المرأة في نيويورك.
  - ٦ - ورقة قطرية قدمتها الأمانة المشتركة (المستشفيات والجنسانية) لوزارة الصحة ورعاية الأسرة عن الجنسانية والقطاع الصحي، سري لانكا.
  - ٧ - كلمة عن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل ألقته الأمانة العامة لوزارة شؤون المرأة والطفل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
  - ٨ - عرضت الأمانة العامة لوزارة شؤون المرأة والطفل التقرير الدوري للجنة اتفاقية حقوق الطفل في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.
  - ٩ - الخلية المعنية بمنظمة التجارة العالمية في وزارة التجارة تضم نساءً بين ممثليها.
- ٢٤٦ - اشتركت ١٥ موظفة من وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري خلال عام ٢٠٠٨ في ندوات ومؤتمرات دولية.
- ٢٤٧ - يتزايد عدد النساء (١٠-١٥ في المائة)، اللواتي يشتركن من وزارة الإعلام في مختلف الأحداث الدولية مثل الوفود القطرية، والمؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل



الدولية، والبعثات التدريبية والدراسية إلخ. أما في الأحداث الداخلية فإن نسبة مشاركة المرأة أعلى من ذلك لأن الإيعازات من الوزارة تنص على كفالة مشاركة المرأة بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل. وتتضمن مناهج التدريب مسائل تنمية المرأة. وهناك ١٠ نساء بين ٤٥ موظفا يشتركون في هذا النشاط.

٢٤٨ - المادة ٩: التساوي في حقوق اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها.

٢٤٩ - استن البرلمان قانون تعديل الجنسية لعام ٢٠٠٩ الذي يعدل البند ٥ من قانون الجنسية لعام ١٩٥١ ليعطي المرأة البنغلاديشية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها.

### جيم - الجزء الثالث

٢٥٠ - المادة ١٠: التساوي في الحقوق في ميدان التعليم.

٢٥١ - التعليم هو حق من حقوق كل امرأة ورجل في بنغلاديش. وهو أيضا الأداة الرئيسية للقضاء على التمييز ضد المرأة. وبغية دعم تعليم الفتيات إلى المستوى الثانوي الأعلى (التوجيهي)، وضعت حكومة بنغلاديش برنامج التعليم الثانوي للإناث في عام ١٩٩٣ وبرنامج التعليم الثانوي الأعلى (التوجيهي) للإناث في عام ٢٠٠٢. وتشمل المعايير لحصول الإناث على إعانة التعليم ألا تقل نسبة الحضور عن ٧٥ في المائة، وألا تقل العلامات عن ٤٥ في المائة وأن تبقى الفتاة غير متزوجة (لمنع زواج الأطفال). وقد أثبتت برامج الإعانات للإناث أنها فعالة في زيادة التحاق التلميذات بالمستويين الثانوي والثانوي الأعلى (التوجيهي) وفي منع التسبب وكذلك منع الزواج المبكر. وقد أُعفيت التلميذات من دفع رسوم التعليم حتى الفصل الثاني عشر من أجل تعزيز المركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة وتمكينها عن طريق التوسع الهائل في تعليم الإناث. وعلاوة على ذلك تُقدم للتلميذات مساعدة مالية إضافية لشراء الكتب وكذلك لدفع رسوم الامتحانات. وفي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ دُفع لحوالي ٢٦,٣ مليون تلميذة في المستوى الثانوي مبلغ ١٧ ٣٦٧,١ مليون تاكا كإعانات. وقد صُممت المناهج التدريسية ومناهج تدريب المعلمين بحيث تكفل بيئة ملائمة للفتيات في المدارس. ونتيجة لذلك، تشكل الفتيات أكثر من ٥٠ في المائة من الطلاب الذين يدرسون في المستوى الثانوي؛ كما أن التحاقهم بالمستوى الثانوي الأعلى (التوجيهي) ازداد زيادة كبيرة.

٢٥٢ - وقد التزمت الحكومة بتوظيف مدرّسات في المستوى الثانوي بنسبة ٣٠ في المائة من الهيئة التدريسية. وتحقيقاً لذلك، نُفذ مشروعٌ إثمائي لتشجيع توظيف المدرسات في المدارس الثانوية الريفية غير الحكومية وتدريبهن على ذلك وإيجاد أماكن السكن الملائمة لهن.

٢٥٣ - أما في المدارس التقنية ومدارس التدريب المهني فإن مشاركة المرأة متدنية نسبياً. وبغية زيادة مشاركة المرأة، تم إنشاء ثلاثة معاهد نسائية متعددة الفنون في عواصم ثلاث محافظات. وقد أُتخذت تدابير لزيادة مشاركة الإناث في التعليم الجامعي والعالي. وتم إنشاء جامعة دولية بمساعدة أجنبية، اسمها الجامعة الآسيوية للمرأة، في مدينة شيتاغونغ لتوفير فرصة للنساء غير القادرات على الالتحاق بالمعاهد التعليمية المشتركة. وفي داكا، أنشئت قبل ذلك بكثير الجامعة النسائية المركزية المخصصة كلياً للنساء.

٢٥٤ - وقد أُتخذت مبادرات لتشجيع الأنشطة الرياضية فيما بين الشباب وتوفير التدريب على الحاسوب لهم. وسوف تُتخذ أيضاً خطوات لإدخال برنامج الإعانات لتعليم النساء على المستوى الثانوي الأعلى وعلى مستوى الجامعة في العلوم وفي التعليم التقني والمهني. وسوف يتم أيضاً الأخذ ببرنامج للتوعية في النظام التعليمي لتحسين فهم حقوق المرأة ومسؤوليات الرجل في الأسرة وتقديرها. وكل هذه سوف تعزز دون شك مركز المرأة في قطاع التعليم في بنغلاديش.

٢٥٥ - وقد اضطلعت وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري ببرامج تعبئة اجتماعية ضخمة لتشجيع أولياء الأمور على إرسال الفتيات إلى المدارس. وساهمت هذه الخطوة في زيادة التحاق الفتيات بالمدارس مما حقق التكافؤ بين الجنسين. وفي الوقت الراهن تبلغ نسبة الذكور إلى الإناث ٥٠:٥٠. ويجري أيضاً إنشاء مرافق مستقلة للفتيات في المدارس الابتدائية بغية تهيئة بيئة إيجابية. ويجري توفير التعليم الأساسي مع التدريب على المهارات لنحو ٠,٢ مليون من الأطفال والمراهقين في مدن المحافظات الست بموجب برنامج التعليم الأساسي للأطفال الحضريين العاملين الذين يصعب الوصول إليهم. وتشكل الفتيات ما نسبته ٦٠ في المائة منهم.

٢٥٦ - وتم توفير التدريب على المهارات مع أنشطة مدرّة للدخل لنحو ٠,٩٧ مليون من الملمّين حديثاً بالقراءة والكتابة من أصل ٢,٩ مليون شخص مستهدفين والذين تشكل النساء المشمولات بمشروع ما بعد نحو الأمية والتعليم المتواصل نسبة ٥٠ في المائة منهم.

٢٥٧ - وبالنسبة إلى كل من نظام التعليم الرسمي وغير الرسمي، طرأت زيادة في عدد التلاميذ وذلك عن طريق المدارس التي تشغلها المنظمات غير الحكومية.

٢٥٨ - المادة ١١: التساوي في فرص التوظيف والتدريب.

٢٥٩ - زادت مشاركة المرأة في قوة العمل زيادة كبيرة من ٩,٤ في المائة في الفترة ١٩٨٥-٨٦ إلى ٢٤,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. على أن دور المرأة ومساهماتها في الاقتصاد الوطني من خلال القطاع غير الرسمي لم يؤخذ في الاعتبار.

٢٦٠ - وقد نفذت وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري الأنشطة التالية في مجال التوظيف والتدريب:

- الاحتفاظ بنسبة ٦٠ في المائة من وظائف التدريس في المدارس الابتدائية للمرشحات. وتبلغ النسبة المثوية الحالية للمدرّسات في المدارس الابتدائية ٤٩,٧٦ في المائة.
- تشجيع المزيد من النساء على الانضمام إلى المدارس الابتدائية كمدّرّسات، وقد أُنخذت خطوات لزيادة سعة نُزلات الإقامة المخصصة للنساء في معاهد التدريب على التدريس الابتدائي.
- أثناء عام ٢٠٠٨، اشتركت ١٤ موظفة في جولات تدريبية ودراسية دولية.

٢٦١ - ويجري حالياً اتباع سياسة زيادة عدد الموظفين في مختلف مستويات إدارة التعليم الابتدائي.

٢٦٢ - وفي إطار الجهود المبذولة لبناء قدرات مؤسسات الحكم المحلي، اشتركت ست نساء يمثلن هذه المؤسسات في دورات تدريبية دولية أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

٢٦٣ - اشتركت ٤٠ موظفة من وزارة الصناعات في برامج تدريب دولية. وهذا العدد يشمل مسؤولتين من اتحاد التوظيف الذاتي للنساء الريفيات عن طريق الصناعات الكوخية (الحرف اليدوية) اللتين اشتركتا في دورات تدريبية أجنبية وندوات دولية، ومهندسة في مركز بنغلاديش للمساعدة التقنية الصناعية<sup>(١٠)</sup> اشتركت في تدريب تقني في الخارج، وموظفة في شركة صناعات بنغلاديش الكيمائية اشتركت في دورة تدريب أجنبي.

٢٦٤ - واشتركت سبع موظفات في شعبة الاقتصاديات العامة التابعة للجنة التخطيط في تدريب أجنبي، وندوة دولية، وحلقات عمل دولية وبعثات دراسية في الخارج.

٢٦٥ - وإشتركت ١٣٣ موظفة في لجنة بنغلاديش للطاقة الذرية التابعة لوزارة العلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في دورات تدريب أجنبية. وقد أوفد مجلس بنغلاديش للبحث العلمي والصناعي، وهو وكالة تابعة لنفس الوزارة، ١١ موظفة للمشاركة في دورة تدريب ومؤتمرات واجتماعات وبعثات دراسية أجنبية. وفي حالة مجلس بنغلاديش للحاسوب، اشتركت ست موظفات في دورات تدريب ومؤتمرات أجنبية. وشاركت ثماني موظفات من مركز بنغلاديش الوطني للتوثيق العلمي في دورة تدريب أجنبية أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

(١٠) قدم هذا المركز اقتراحاً بتوفير التدريب التقني لـ ٥٠٠٠ امرأة في خمس سنوات حتى يمكن توظيفهن في قطاعات تقنية عبر البلد.

- ٢٦٦ - واشتركت ٢٩ موظفة في وزارة الشؤون الخارجية في دورات تدريب أجنبي.
- ٢٦٧ - وشاركت ١٦٤ ممرضة من مديرية خدمات التمريض التابعة لوزارة الصحة ورعاية الأسرة في دورات تدريبية مختلفة أثناء الفترة المستعرضة.
- ٢٦٨ - واشتركت ٢٧ موظفا من موظفي إدارة الخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية في دورات تدريبية في الخارج كان بينهم تسع نساء.
- ٢٦٩ - ومن التطورات الملحوظة الأخرى: السياسة الوطنية للتوظيف في الخارج لعام ٢٠٠٦؛ وقانون العمل لعام ٢٠٠٦؛ والاحتفاظ بنسبة ٦٠ في المائة من وظائف التدريس في المدارس الابتدائية و ٣٠ في المائة من وظائف التدريس في المدارس الثانوية للمرأة؛ وزيادة عدد النساء اللواتي يتلقين التدريب في الخارج ومحليا.
- ٢٧٠ - المادة ١٢: المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية وتخطيط الأسرة.
- ٢٧١ - تنفيذ إدارة الخدمات الصحية التابعة لوزارة الصحة ورعاية الأسرة الأنشطة التالية لمكافحة العنف ضد المرأة:
- ٢٧٢ - تعمل ستة مراكز للخدمات الشاملة للحالات المتأزمة في مستشفيات كليات الطب في ست محافظات على توفير الخدمات للنساء ضحايا العنف. وتشمل الخدمات الموفرة عن طريق هذه المراكز الاستقبال الصحيح للضحايا، والمعالجة الطبية، والدعم النفسي، والدعم الطبي - القانوني، والدعم بإعادة التأهيل. وإلى جانب هذه الأنشطة، وضعت المديرية العامة للخدمات الصحية دليلا تدريبيا بلغة البنغلا للممرضات وباللغة الإنكليزية للأطباء بشأن إدارة حالات ضحايا العنف ضد المرأة. وقد تلقت ١٩٠ ممرضة و ١٩٢ طبيبا وطبيبة، في المجموع، من مختلف مستشفيات المحافظات والمجمعات الصحية في المقاطعات تدريبا لستة أيام في هذا المجال.
- ٢٧٣ - وتضطلع المديرية العامة للخدمات الصحية (في أربعة مستشفيات في المحافظات وثلاثة مجمعات صحية في المقاطعات) "بمبادرة المستشفيات المراعية للمرأة" وذلك بالتركيز بصورة خاصة على نوعية العناية، والعناية بصحة الأم والطفل في وقت واحد (وتشمل العناية بحالات الولادة الطارئة إلى جانب العناية بالمواليد الجدد)، ودعم ضحايا العنف ضد المرأة، وكفالة المساواة في معاملة الجنسين في توفير الخدمات وإدارة المستشفيات. وقد أوفد طبيبان وست ممرضات من كل من هذه المستشفيات السبعة في دورات تدريب لمدة ستة أيام. وحفاظا على خصوصية ضحايا العنف ضد المرأة، حُصصت غرف مستقلة مزودة بالمعدات اللازمة في هذه المرافق السبعة لفحص الضحايا.

٢٧٤ - وأصدرت الحكومة أمراً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بالقيام بسرعة بإصدار شهادات طبية للنساء ضحايا (الاغتصاب، والحرق بالحمض الكيميائي، والعنف) بعد إجراء الفحوص الطبية لهن وإرسال نسخة من التقرير إلى المدير الإداري للمنطقة وإلى أقرب مخفر للشرطة. ويجري تنفيذ هذا الأمر ورصده من قبل مكتب الجراح المدني.

٢٧٥ - وأنشئت شبكة للخدمات الصحية للأمهات والأطفال عن طريق برنامج إيصال الخدمات الريفية وكذلك برنامج الصحة الأسرية الحضرية وتعمل هذه الشبكة على تنفيذ برنامج تغذوي خاص.

٢٧٦ - وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، درّب المعهد الوطني للبحث والتدريب في مجال السكان العدد التالي من النساء على توفير الخدمات الصحية: ٨٠٩ ٤ من موظفات الرعاية الأسرية الزائرات، في القبالة وفي تركيب أجهزة منع الحمل الرحمية، وفي معالجة الالتهابات وفي تقديم المشورة؛ و ٢٠٠ ١ من موظفات الرعاية الأسرية المساعدات؛ ودورات تدريبية لتحديد المعلومات لـ ٥٠٠ ٥ من موظفات الرعاية الأسرية الزائرات، و ٢٢٠٠ ٢ من موظفات الرعاية الأسرية المساعدات و ٦٠٠ ٦ من المساعدات الصحيات.

٢٧٧ - وقد عيّن برنامج التغذية الوطني ٢٤٦ ٢٣ امرأة لتوفير التغذية للمجتمعات المحلية و ٢٤٣ ٢ امرأة كمنظمات للتغذية المجتمعية؛ كما درّب حوالي ٢٥٠٠ ٢٥ من الفقيرات المعدّات في إعداد الأطعمة المغذية مما يؤثر فيما يحصلن من الدخل، وفي تمكينهن وفي الحد من الفقر. ويشمل البرنامج ١٠٩ من المديرات، و ٧٩٣ ٧٨٨ طفلاً دون سن الثانية من العمر، و ١٩٦ ٣٠٠ امرأة حاملاً، و ٤٠٥ ٢٢٣ من الأمهات المرضعات، و ٤٢٠ ٣٧٤ من المراهقات، و ٢٠٠ ١٥٩ من النساء المتزوجات حديثاً.

٢٧٨ - وتوظّف وحدة المعلومات والتنسيق والحفز التابعة للإدارة العامة لتخطيط الأسرة في وزارة الصحة ورعاية الأسرة ١٨٢ ٣١ امرأة (٦٤ في المائة) من مجموع ١١٢ ٤٩ موظفاً، تشمل المسؤولين والموظفين والعاملين الميدانيين. والوظائف المحتفظ بها للمرأة تشمل موظفات مساعدات لرعاية الأسرة، وموظفات رعاية الأسرة الزائرات، والمشرفات الطبيات، والمرضات، والقابلات، والمعتنيات بالأطفال، والمدربات الخاصات، والمدربات الميدانيات، والموظفات الطبيات، ومساعدات المرضات، ومساعدات موظفات شؤون الأسرة، ومدبرات المنازل.

٢٧٩ - وتشمل المنجزات الأخرى خفض الفجوات في الحالة التغذوية بين الإناث والذكور من الأطفال؛ وبدء فرقة العمل المعنية بالجنسانية والمساواة والاستماع إلى الآراء في برنامج قطاع الصحة والتغذية والسكان، وتقليص الفجوة في العمر المتوقع بين النساء والرجال.

٢٨٠ - المادة ١٣: الحقوق المتساوية في المنافع الاقتصادية والاجتماعية.

٢٨١ - أصبحت فرصة حصول المرأة على القروض المصرفية وعلى الدعم من مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكبر من السابق.

٢٨٢ - وتشمل المنجزات الملحوظة السياسة الوطنية للتوظيف في الخارج لعام ٢٠٠٦ وقانون العمل لعام ٢٠٠٦ الذي شكّلت حكومة بنغلاديش بموجبه ١٥ فريق رصد لمسائل الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وزيادة استحقاقات الأمومة وعدد الأسرّة، وتنفيذ قانون العمل في كل من القطاع العام والخاص.

٢٨٣ - المادة ١٤: القضاء على التمييز ضد المرأة في المناطق الريفية.

٢٨٤ - نفذت وزارة التعليم الابتدائي والجماهيري حملة ضخمة لتوظيف المعلمات في المدارس الابتدائية في كل أرجاء البلد، وخاصة في المناطق الريفية. وأحدث هذا تأثيراً إيجابياً على عمالة المرأة الريفية.

٢٨٥ - وتدعم عدة مشاريع تُموّل على صعيد ثنائي ومتعدد الأطراف وذاتياً تنمية المرأة الريفية عن طريق بناء التعاونيات الريفية، وبناء القدرات، والتعليم؛ والعمل من أجل صحة المرأة وحقوقها في الصحة والماء والنظافة الصحية.

## دال - الجزء الرابع

٢٨٦ - المادة ١٥: المساواة أمام القانون وفي المسائل المدنية.

٢٨٧ - أصبح إلزامياً تحديد اسم الأم إلى جانب اسم الأب في كل الوثائق الرسمية وفي نماذج تسجيل الناخبين. وتعمل الحكومة على وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون العنف المتزلي (المنع والحماية) لعام ٢٠٠٩.

٢٨٨ - المادة ١٦: المساواة في الزواج وفي القانون الأسري.

٢٨٩ - سنّ قانون للحد من زواج الأطفال هو قيد النظر الحالي للحكومة. كما أن سحب التحفظ على المادة ١٦ (١) (ج) هو قيد النظر من جانب الحكومة.

### ٣ - العراقيل المتبقية والناشئة والتدابير المتوخاة

٢٩٠ - لقد أحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً في تحقيق تمكين المرأة في عدد من المجالات يشمل التعليم، والصحة والتغذية، والمشاركة في قوة العمل، والخدمات العامة، والعملية السياسية. غير أنه لا تزال هناك بعض التحديات تواجه تحقيق الهدف المنشود للمساواة بين الجنسين وتعميم الجنسانية.

٢٩١ - ومن الأمور الجوهرية التنفيذ الفعال لاستراتيجيات التدخل الملائمة لإحداث التغيير المنشود في الوجه الأثري للفقر. وهذا يتطلب زيادة المشاركة الاقتصادية من المرأة وتضيق الفجوة بين الذكور والإناث في المشاركة في قوة العمل. ومن شأن تيسير فرص للمرأة مساوية لفرص الرجل في العمالة أن يستلزم حصولها على ملكية الأراضي وسيطرتها على الموارد والأصول المنتجة ووسائل الإنتاج. ومع أن خفض معدل وفيات النفاس هو إنجاز إيجابي إلا أن الخدمات الصحية تحتاج إلى مزيد من التحسين لكفالة حق المرأة في العناية بالصحة التناسلية. وثمة مجال لتحسين الحصول على مرافق النظافة الصحية الملائمة، وعلى الإمدادات الكافية من المياه وعلى مياه الشرب المأمونة. ورغم أن التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي والثانوي مع انخفاض معدلات التسرب أمر مشجع، إلا أن مما له أهميته تشجيع التلميذات على متابعة التعليم العالي مع التشديد بصورة خاصة على التدريب المهني والتعليم التقني العالي. ومن الأمور الحتمية أن تنعكس حقوق المرأة في وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية والسياسة التجارية والسياسة النقدية والسياسة المالية إلخ.

٢٩٢ - ولدى كفالة التمكين السياسي للمرأة، تكتسي المشاركة المتزايدة للمرأة في عملية صنع القرار في جميع المجالات وزيادة تمثيلها في الأحزاب السياسية أهمية كبيرة.

٢٩٣ - وللميزنة المستجيبة لشواغل الجنسين، على أساس البيانات المفصلة حسب الجنس والتخصيص الفعال للموارد أهمية حاسمة في تحقيق التمكين الكامل للمرأة. ويتطلب ذلك إجراءات متضافرة لتعزيز قدرات النظام الوطني والوزارات على توريد البيانات المفصلة حسب الجنس والإبلاغ عنها. ويحتاج حُسن الإدارة إلى أن يكون مراعيًا للجنسين عن طريق إصلاحات في الآلية المؤسسية والتدريب المستفيض. ويمكن المضي في توسيع سياسات الحماية الاجتماعية بحيث يقلص ذلك من تعرض المرأة للمخاطر وللمواطن الضعف ويزيد من قدراتها على حماية نفسها من المخاطر وفقدان الدخل وما شاكل ذلك.

٢٩٤ - ويلزم لمنع العنف ضد المرأة أن يكون إنفاذ القانون والتنفيذ الصحيح للقوانين من خلال نظام يراعي أو آلية تراعي الجنسين. ومن الجوهرى أن تحصل ضحايا العنف على سبل الانتصاف القانوني الصحيحة وأن ييسر لهن الوصول إلى العدالة.

### التحديات الناشئة:

٢٩٥ - من التحديات البارزة والحاسمة الأهمية ما يترتب على تغير المناخ العالمي من آثار عكسية. وقد سبب الإعصاران الأخيران، سدر وآيلا، اضطرابا هائلا في حياة وأسباب معيشة عدد ضخم من الناس، بمن فيهم النساء والأطفال، في المناطق الساحلية من بنغلاديش. ويتوقع أن تتزايد هذه الكوارث الطبيعية تواتراً وشدةً وأن تسفر عن موجات من اللاجئين البيئيين تكون المرأة بينهم الأكثر معاناة. وبصورة عامة، تؤكد الخبرات العالمية والقطرية أن المرأة أقل مناعة من الرجل في وجه مثل هذه الكوارث. ولأن المرأة هي الشخص الرئيسي الذي يعتني بالأطفال وكبار السن وذوي الإعاقات، فإنها الأكثر تأثراً بفقدان المنزل والمأوى والدخل. ولذلك فإن إعادة تأهيلها تصبح قضية رئيسية.

٢٩٦ - لقد وضع برنامج "الرؤيا ٢٠٢١" الذي أعلنته الحكومة القضاء على الفقر والإجحاف في مقدمة أهدافه. والحكومة ملتزمة بقوة بقضية تحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ووضعت سياسات واضطلعت بمشاريع/برامج مختلفة لتقليص الفجوة بين الرجال والنساء. وتنفيذ هذه السياسات والبرامج والمشاريع سيتم بنحو منسق من جانب كل أصحاب المصلحة المعنيين. وسوف تتولى لجنة تنفيذ وتقييم النهوض بالمرأة التي ترأسها وزيرة شؤون المرأة والطفل، والمجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل الذي ترأسه رئيسة الوزراء، بوصفهما أعلى سلطة، برصد التنفيذ بصورة منتظمة وتوفير المبادئ التوجيهية لجعل النظام والآلية أكثر فعالية.

٢٩٧ - وكجزء من مبادرة بنغلاديش الرقمية التي أطلقتها الحكومة، أدمجت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جهود النهوض بالمرأة. وفي هذا الخصوص، فإن موقع وزارة شؤون المرأة والطفل في الشبكة العالمية يوفر للمواطنین سبل الحصول على المعلومات عن أمور مثل الرؤيا، والمهمة، وتخصيص الأعمال، والقوانين، والسياسات، والاستراتيجيات، والخطط، والميزانية الخ. وبالإضافة إلى ذلك يمكن تزيل النماذج ذات الصلة من هذا الموقع. وفي طريقنا إلى الرقمية تمت بالفعل أتمت النظام في مكتبة مركز البيرمروقية للتوثيق. ويجري حالياً الاتصال الإلكتروني المباشر عن طريق الإنترنت مع موظفات شؤون المرأة في المقاطعات والمديريات. وقد وفر التدريب على استعمال الحاسوب لكل الموظفين. وسوف يكون لوكالتي وزارة شؤون المرأة والطفل وهما إدارة شؤون المرأة ومؤسسة جاتيا موهيلا شانستا، موقع لكل منهما على الشبكة العالمية في المستقبل القريب. وسوف يتم قريباً أيضاً البدء بالعمل بنظام لدفع الرسوم إلكترونياً. كما سيتم إنشاء تسهيلات للتجارة الإلكترونية بغية دعم صاحبات المشاريع.



٢٩٨ - وسوف تكون جهود التخطيط الجارية أثناء إعداد الخطة الخمسية السادسة (٢٠١١-٢٠١٥) موجهة نحو خفض الحرمان الاقتصادي من حيث عدم كفاية الفرص والقدرات؛ والضعف والأخطار وعدم الاستقرار؛ وعدم كفاية مشاركة وتمثيل المرأة. وسوف تركز الحكومة على إيجاد المزيد من الوظائف عن طريق إجراءات لتحسين فرص العمالة والأجور للمرأة العاملة خارج منزلها. وسوف يتم تزويد النساء بالمهارات عن طريق إنشاء مرافق للتدريب المهني للمرأة وخاصة من أجل الصناعات ذات التقنيات المتقدمة. كما سيتم إيجاد بيئة عمل تمكينية في مكان العمل عن طريق إنشاء مراكز للرعاية النهارية للأطفال وتوفير ظروف عمل مأمونة وكريمة سواء في القطاع الرسمي وغير الرسمي.

٢٩٩ - وسوف تواصل الحكومة توفير التدريب لمزاولة الأعمال التجارية الجدد من أجل تطوير أعمالهن. وسوف يستمر أيضا توفير المعاملة التفضيلية من حيث تطلب الضمان الإضافي ومن حيث سعر الفائدة على القروض المصرفية. وسوف تُنشأ وحدات لجمع المعلومات ونشرها في كل أرجاء البلد لتزويد مزاولات الأعمال التجارية بمعلومات عن الأسواق، وإجراءات تكوين الشركات، والحصول على القروض المصرفية، ومصادر توافر المعدات والدعم التكنولوجي. كما أطلقت مبادرات لتشجيع المنتجات التي تصنعها أو تنتجها النساء في القرى النائية على المستوى الشعبي عن طريق عرضها على الإنترنت مما يسهل فرص وصول المرأة إلى الأسواق عن طريق الشبكات الإلكترونية.

٣٠٠ - ولتدابير الحماية الاجتماعية دور هام تؤديه في خفض ضعف المرأة وتعرضها للخطر من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وسوف تتم حماية المرأة من كل أشكال الضعف والأخطار الاجتماعية.

٣٠١ - أما المجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل الذي ترأسه رئيسة الوزراء فسوف يشرف على جهود النهوض بالمرأة المتصلة بأنشطة في سادسة الخطط الخمسية بطريقة أكثر فعالية عن طريق توفير التوجيه والدعم بالسياسة. وسوف يزداد تعزيز آلية جهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية لجعلها تتولى دورا فعالا في قيادة تنسيق ورصد تنفيذ ما يتصل بمسائل المساواة بين الجنسين من سياسات وبرامج ومشاريع، بتوجيه من المجلس الوطني لتنمية المرأة والطفل.

٣٠٢ - وسوف يتم إدماج مسائل الجنسانية في البيانات التي يجمعها النظام الإحصائي الوطني والتي تتولد من خلال النظام الإداري للوزارات. وهذه البيانات سوف تُبلّغ في شكل مفصل حسب الجنس لتحسين تحليل السياسة العامة، وتصميم البرامج والمشاريع، ورصد التأثير.

## ٤ - تأثير التدابير المتخذة

٣٠٣ - يتناول هذا القسم الفرعي تأثير التدابير المتخذة ويحلل الاتجاه والتقدم المحرز على مر الزمن في القضاء على التمييز ضد المرأة وكفالة تمتع المرأة الكامل بما لها من حقوق الإنسان. وينعكس التأثير الواسع للجهود الدائبة التي تبذلها الحكومة في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعميم والتعميم الوطني بالتعميم بالحد من الفقر التي أُعدت لمعالجة شواغل المساواة بين الجنسين وتعميم الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت عملية التخطيط الوطني مراعية للجنسين عن طريق التخطيط المستجيب للشواغل الجنسانية والميزة المستجيبة للجنسانية.

### التمكين الاجتماعي

- استمرار التكافؤ بين الجنسين في التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية؛ توسيع برنامج الإعانات؛ زيادة التغطية عن طريق المدارس التي تشغلها المنظمات غير الحكومية.
- تحسن معدلات وفيات النفاس والرضع؛ تضيق الفجوات في الحالة التغذوية بين الذكور والإناث من الأطفال؛ ازدياد عدد المستشفيات المرعية للمرأة؛ ارتفاع العمر المتوقع للمرأة؛ التنفيذ الناجح لبرامج تحصين الأطفال والحوامل.
- توسيع برامج شبكة الأمان الاجتماعية لتشمل الأرامل والحوامل، ولدعم النساء المدمات اللواتي يعشن في فقر مدقع.
- ازدياد عدد النساء في المهن غير التقليدية مثل الخدمة المدنية، والقضاء، وقيادة الطائرات المدنية، والمهندسات، والشرطة، والقوات المسلحة إلخ.

### التمكين الاقتصادي

- قانون العمل لعام ٢٠٠٦ الذي يكفل الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، ازدياد استحقاقات الأمومة، ازدياد عدد دور الحضانه للأمهات العاملات في القطاعين العام والخاص، والجبر ضد التحرش والمضايقة في مكان العمل.
- السياسة الوطنية للتوظيف في الخارج لعام ٢٠٠٦ التي تنص على ازدياد فرص الهجرة المأمونة للعاملات
- سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والسياسة الصناعية، وتخصيص شبك مستقل للمرأة في المصارف لحصولها على التمويل لدعم المشاريع والأعمال التجارية النسائية.

- ميزانية مفصلة حسب الجنس ومستجيبة لشواغل الجنسين

### التمكين القانوني

- قانون الجنسية لعام ٢٠٠٩ الذي سنّه البرلمان والذي يمنح المرأة البنغلاديشية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها.
- سنّ قانون لجنة حقوق الإنسان الوطنية لعام ٢٠٠٩ وتأسيس لجنة حقوق الإنسان التي تضم في عضويتها امرأة واحدة على الأقل.
- سنّ قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٩ وتأسيس لجنة الإعلام التي تضم امرأة واحدة في عضويتها.
- سنّ قانون تمثيل الشعب لعام ٢٠٠٨ الذي يقتضي أن تحتفظ الأحزاب السياسية بما لا يقل عن ٣٣ في المائة في مناصب كل لجائها للمرأة.
- تسجيل اسمي الوالدة والوالد عند تسجيل الأطفال في المدارس الابتدائية، وفي بطاقات الهوية الوطنية، والشهادات، وجوازات السفر إلخ
- لجان تنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية على مستويات المقاطعة والمديرية

### التمكين السياسي

- المرأة ترأس الحكومة في شخص رئيسة الوزراء كما أن ست وزارات هامة ترأسها نساء
- المرأة في البرلمان تعمل زعيمة للمعارضة، ونائبا لرئيس مجلس النواب، وحاملة للسوط الحزبي وترأس اللجان الدائمة وتشارك في عضويتها
- انتخاب ٤٧٥ امرأة لشغل مناصب نواب الرؤساء في المجالس البلدية في المديرية
- يقتضي قانون تمثيل الشعب لعام ٢٠٠٨ من الأحزاب السياسية أن تحتفظ بما لا يقل عن نسبة ٣٣ في المائة من المناصب في كل لجنة للمرأة
- الاحتفاظ بثلاث المناصب في المجالس البلدية وفي البلديات للمرأة
- الاحتفاظ بثلاثة مقاعد في المجالس القروية لثلاث نساء ينتخبن لشغلها بطريقة مباشرة
- ازدياد عدد المقاعد المحتفظ بها للمرأة في البرلمان من ٣٠ إلى ٤٥

## العنف ضد المرأة

- مشروع قانون العنف المتري (المنع والحماية) لعام ٢٠٠٩ في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة عليه وسوف يتم سنه قانونا
- لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات لمنع العنف ضد المرأة؛ خلية مركزية لمنع العنف ضد المرأة والطفل في وزارة شؤون المرأة والطفل؛ لجان لمنع العنف ضد المرأة على مستوى المقاطعات برئاسة نائب رئيس المقاطعة؛ وعلى مستوى المديرية برئاسة المسؤول عن المديرية وعلى مستوى القرى

## ٥ - فئات مختلفة من النساء

- ٣٠٤ - يتناول هذا القسم الفرعي تنفيذ الاتفاقية فيما يتعلق بالفئات المختلفة من النساء، ولا سيما النساء المعرضات لأشكال متعددة من التمييز.
- ٣٠٥ - وتشمل هذه المجموعات المختلفة من النساء المنتميات إلى طائفة السكان الأصليين، والأقليات الدينية، والفئات المحرومة اجتماعيا الأخرى، وذوات الإعاقات. وسوف يتم القضاء على كل أشكال التمييز ضد الفئات المستبعدة اجتماعيا. وقد التزمت الحكومة بأن تنفذ بالكامل اتفاق شيتاغونغ هيل تراكتس للسلام وسوف يُبذل المزيد من الجهود نحو تنمية المناطق المتخلفة التي يقطنها السكان الأصليون. كما أن أنشطة لجنة الأراضي سوف تكون فعالة لتسوية المنازعات بشأن الأراضي. كما أن جهودا سوف تُبذل لتحقيق التعايش السلمي بين السكان الأصليين في المناطق الجبلية والمستوطنين عن طريق حفظ حقوق السكان الأصليين وحمايتهم. وسوف يتم استنباط طرق ووسائل لحماية حقوق السكان الأصليين للمنطقة السهلية في أراضيهم. وسوف يُعترف بصورة دستورية بالسكان الأصليين ويجري الحفاظ على تراثهم الثقافي وحمايته.
- ٣٠٦ - إن الحكومة ملتزمة بأن تكفل بتدابير خاصة وفق الأحكام الدستورية أن يكون من حق جميع الفئات المهمشة والعرقية الحصول على فرصة مساوية لفرصة الآخرين في كل مجالات الحياة في الدولة وفي المجتمع. وسوف تُصمم برامج خاصة للتعليم والتدريب على مهارات يمكن تسويقها وللحصول على الائتمان مع إعانات (للتعليم) ونظام حصص (للووظائف). وسوف تُتخذ تدابير لإيجاد بيئة تمكينية لتنويع الحرف لهذه الفئات البائسة بغية تحسين فرصهم لتحصيل دخل.
- ٣٠٧ - ولدى وزارة الشؤون الاجتماعية ووكالاتها مبادرات إنمائية مختلفة لدعم الفتيات والنساء ذوات الإعاقات.

- ٣٠٨ - وسوف يتم تشجيع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على الشروع في حركة ثقافية لإدماج المجموعات المستثناة في صلب المجتمع ولمكافحة اضطهاد الأقليات.
- ٣٠٩ - وسوف تصاغ قواعد وأنظمة لتنفيذ قانون بنغلاديش لرعاية الإعاقات لعام ٢٠٠٠.
- ٣١٠ - وذكرت المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر أن مسائل الإعاقة والجنسانية سوف تعالج بوصفها قضايا إنسانية وقضايا إنمائية في وقت واحد. وسوف تتخذ تدابير لكفالة الإسكان الصحيح لذوي الإعاقات وتيسير سبل وصولهم إلى كل المرافق المادية. وسيوفر للنساء اللواتي يعانين من إعاقات شديدة الإسكان في ملاجئ كما أنهن سيمنحن الأفضلية بموجب تدابير شبكة الامان.

## ٦ - التغييرات الأساسية في النهج السياسي والقانوني

- ٣١١ - بوسع المرأة أن تشترك بصورة مباشرة في كل الانتخابات على الصعيد الوطني وعلى صعيد الحكم المحلي. ويحتوي دستور بنغلاديش، بوصف ذلك تدبيراً إنصافاً، على حكم ينص على حصة للمرأة في التمثيل على صعيد الحكومة الوطنية وصعيد الحكومة المحلية. وفي عام ٢٠٠٦ زيد عدد المقاعد المحتفظ بها للمرأة في البرلمان من ٣٠ إلى ٤٥ مقعداً ويجري انتخاب المرشحات لهذه المقاعد من جانب أعضاء البرلمان الذين يشغلون مقاعد عامة. وفي عام ١٩٩٧، جرى الاحتفاظ بثلاث مقاعد المجالس واللجان في الحكومة المحلية للمرأة التي سيجري انتخابها بالاقتراع المباشر من الشعب. وقد أصبح هذا معلماً في طريق مشاركة المرأة في عملية التمكين السياسي.
- ٣١٢ - وفي المرتبة الثانية من الهيئات المحلية المنتخبة، يكون لرئيس الهيئة البلدية في المديرية نائبان يجب أن يكون أحدهما امرأة. وبناء على ذلك، تم انتخاب ٤٧٥ امرأة كنواب لرؤساء هذه الهيئات من بين ٩٣٦ امرأة تنافسن عليها أثناء الانتخابات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.
- ٣١٣ - وقد عيّنت الحكومة المنتخبة حديثاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والتي ترأسها رئيسة الوزراء خمس نساء في مجلس الوزراء (ثلاث وزيرات ووزيراتي دولة) مسؤولات عن مناصب رئيسية مثل الزراعة، والشؤون الداخلية، والشؤون الخارجية، وشؤون المرأة والطفل، والعمل والتوظيف. وتترجم المعارضة في البرلمان امرأة أيضاً (هي رئيسة وزراء سابقة). ولأول مرة، عيّنت امرأة في منصب نائب رئيس مجلس النواب في البرلمان كما عيّنت امرأة أخرى عضواً في البرلمان رئيسة للجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة شؤون المرأة والطفل.

- ٣١٤ - وطرأت زيادة على عدد الناخبات اللواتي اشتركن في الانتخابات المتتالية إذ أن نسبتهن في عام ٢٠٠٨ بلغت ٥٠,٨٧ في المائة مقابل نسبة ٤٨,٢ في المائة في عام ٢٠٠١.
- ٣١٥ - وينص قانون الحكم المحلي (مجالس بلديات المدن) لعام ٢٠٠٨، في الفقرة ٢ من المادة ٥ منه على أن يخصص في كل مجلس بلدية مدينة ثلث مجموع وظائف عضوية المجلس للمرأة.
- ٣١٦ - وينص قانون الحكم المحلي (لبلديات عواصم المقاطعات) لعام ٢٠٠٨ في الفقرة ١ من المادة ٧ منه على أن يخصص في كل عاصمة مقاطعة ثلث مجموع وظائف العضوية في المجلس البلدي للمرأة.
- ٣١٧ - ومن بين القوانين الجديدة التي بدأ الأخذ بها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير قانون الجنسية المعدل لعام ٢٠٠٩، والذي عدل المادة ٥ من قانون الجنسية لعام ١٩٥١ بحيث يمنح المرأة البنغلاديشية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها.
- ٣١٨ - وينص قانون العمل في بنغلاديش لعام ٢٠٠٦ على الأجر المتساوي عن العمل المتساوي، وعلى توفير بيئة عمل ملائمة للمرأة، وعلى منح إجازة أمومة، وعلى الجبر في حالات التحرش والمضايقة في مكان العمل، إلخ.
- ٣١٩ - ويقترح العمل على مشروع قانون جديد بشأن العنف الأسري من الانتهاء.

## ٧ - البروتوكول الاختياري

- ٣٢٠ - إن سحب الإعلان المتعلق بالبروتوكول الاختياري هو قيد النظر الفعلي للحكومة.

## ٨ - نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة والاستعراض التي عقدها الأمم المتحدة

- ٣٢١ - مثلت وزيرة الدولة لوزارة شؤون المرأة والطفل بنغلاديش في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، بتايلند في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لاستعراض نتائج منهاج عمل بيجين بعد ١٥ عاما.
- ٣٢٢ - وتستعرض الحكومة حاليا المذكرة المفاهيمية المتعلقة بمشروع التوصية العامة بشأن النساء المتقدمات بالسن وحماية ما لهن من حقوق الإنسان، وفق ما تم مناقشته في الدورة الرابعة والأربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وبعثت وزارة الخارجية بالفعل مذكرة إلى وزارة شؤون المرأة والطفل في هذا الخصوص.

## ألف - منهاج عمل بيجين

٣٢٣ - يتناول هذا الجزء الفرعي التدابير التي أُتخذت لتنفيذ منهاج عمل بيجين. بما في ذلك الإجراءات والمبادرات الأخرى التي اتخذت أثناء فترة بيجين + ١٥ بشأن مجالات القلق الرئيسية الإثني عشر وفق ما هو مشروح في المرفق - ألف.

## باء - الأهداف الإنمائية للألفية

٣٢٤ - فيما يتعلق بتنفيذ عناصر الجنسانية في الأهداف الإنمائية للألفية، حققت بنغلاديش بالفعل التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي وأصبحت المرأة أكثر بروزاً في المجالات الاقتصادية. وقد وُفّر تزايد اشتراك المرأة في الأنشطة غير الزراعية فرصاً متزايدة أمامها للعمل بأحر وتحقيق درجة معينة من الاستقلال الاقتصادي.

٣٢٥ - ويوفر الجدول التالي معلومات فيما يتعلق بالتقدم المحرز باتجاه تحقيق المؤشرات للهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية - النهوض بالمساواة الجنسانية وتمكين المرأة، والهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية - تحسين صحة الأم.

الجدول ١:

## التقدم المحرز نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف	المرمي	المؤشرات	سنة الأساس ١٩٩٥-١٩٩٠	سنة ٢٠٠٥	السنة المستهدفة	حالة التقدم
الهدف ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين		نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي	٥٥:٤٥	٥٣:٤٧	٥٠:٥٠	تحقق
		نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي	٦٦:٣٤	٥٠:٥٠	٥٠:٥٠	يُحقق
المرمي ٤: إزالة عدم التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي. ويُفضل بجول ٢٠٠٥ وفي كل مستويات التعليم بجول ٢٠١٥ على الأكثر		نسبة النساء إلى الرجال في التعليم الجامعي	٧٥:٢٥	٦٤:٣٦	٥٠:٥٠	يحتاج إلى عناية
		نسبة محو الأمية لدى الإناث إلى نسبتها لدى الذكور في فئة العمر ١٥-٢٤	٦٥:٤٢	٦٥:٤٦ (٢٠٠٢)	١٠٠: ١٠٠	يحتاج إلى عناية
		نسبة النساء في العمالة مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي	١٩,١٠	٢٠,٠٠	٥٠%	يحتاج إلى رعاية
		نسبة التعاقد التي تشغلها نساء في البرلمان الوطني	١٢,٧٣	١٩,٠٠	٣٣%	يحتاج إلى عناية

الهدف	المرمى	المؤشرات	سنة الأساس ١٩٩٥-١٩٩٠	سنة السنه ٢٠٠٥	السنه المستهدفة	حالة التقدم
الهدف ٤: تحسين صحة الأمومة		معدل وفيات النفاس	٤٥٧	٢٩٠ (٢٠٠٦)	١٤٣	يحتاج إلى عناية
		نسبة الولادات على أيدي قابلات وعاملات توليد ماهرات	٥	٢٠ (٢٠٠٦)	٥٠	يحتاج إلى رعاية

٣٢٦ - وكما يتضح من الجدول أعلاه، فإن بعض المؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بعدم التكافؤ الجنساني تبين أن الأهداف سوف تتحقق بحلول عام ٢٠١٥ وبعضها يبين أن الأهداف لن تتحقق بحلول ذلك التاريخ وأن البعض الآخر يواجه عوائق هيكلية واجتماعية ثقافية تمنع تحقيقه في عام ٢٠١٥. وفي حالة الهدف الإنمائي للألفية المتصل بصحة الأمهات، فإن بنغلاديش متخلفة عن الركب وتحتاج إلى بذل المزيد من الجهود. وثمة تحديات عدة تحتاج إلى التصدي لها، ومنها تعزيز الفرص عن طريق زيادة التوعية من أجل الاستمرار بصورة فعالة في تعليم الفتيات إلى ما بعد مرحلة المدرسة الابتدائية، والضعف في انتقال الفتيات إلى مرحلة التعليم الجامعي وإلى مكان العمل، والمستويات المرتفعة من بطالة الشابات وعاملتهن المنقوصة، وإشراك المزيد من النساء في الأنشطة المنتجة المدرة للدخل، وتزويد النساء بالرعاية لأطفالهن، والمستويات المتدنية من مشاركة المرأة في المناصب السياسية والمناصب العامة الرفيعة، والحد من العنف ضد المرأة، وتعميم الجنسانية.

### جيم - مسائل أخرى

٣٢٧ - تستعرض الحكومة المذكورة المفاهيمية بشأن مشروع التوصية العامة المتعلقة بالنساء المتقدمات بالسن وحماية ما هن من حقوق الإنسان وفق ما تمت مناقشته في الدورة الرابعة والأربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد سبق لوزارة الشؤون الخارجية أن وجهت رسالة في هذا الموضوع إلى وزارة شؤون المرأة والطفل.



## المرفق ألف

### منهاج عمل بيجين

#### ١ - المرأة والفقير

يُعرّف الفقر عادة بأنه حالة لا تستطيع فيها الأسرة المعيشية أو الشخص تحقيق مستوى أدنى معين من الرفاه استناداً إلى معيار محدد سابق. وفي بنغلاديش يقاس الفقر بأنه المستوى الأدنى من الإنفاق، الذي يمكن فيه لشخص أن يسد حاجاته الأساسية المؤلفة من الغذاء وبنود غير غذائية. غير أن من المعترف به أن للفقر خصائص متعددة الأبعاد وأن استراتيجية الحد من الفقر تحتاج إلى أن تأخذ في الاعتبار كذلك جوانب الفقر غير المتصلة بالدخل. وعلاوة على ذلك فإن انتشار الفقر يتسم بالتباين عبر الفئات والمناطق.

ولفقر المرأة ثلاثة أبعاد تجعله هاما كمسألة مستقلة. وهذه الأبعاد هي أن انتشار الفقر بين النساء أكثر من انتشاره بين الرجال؛ وأن فقر المرأة أشد من فقر الرجل، وأن هناك ميلاً نحو كون الفقر أكثر انتشاراً في صفوف النساء، ولا سيما الفقر المرتبط بارتفاع عدد الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى. ووفقاً لما جاء في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر، فإن السياسات والاستراتيجيات والتدابير المؤيدة للمرأة الفقيرة المتخذة في الماضي قد أثرت تأثيراً إيجابياً على فقر المرأة. إذ أن حوالي ٣٥,٤ في المائة من الأسر المعيشية التي ترأسها إناث كانت تعيش في فقر مقارنة بـ ٣٤,٢ في المائة من الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور في عام ٢٠٠٠. أما في عام ٢٠٠٥ فإن نسبة الأسر المعيشية برئاسة إناث التي تعيش في فقر هبطت إلى ٢١,٩ في المائة. وزادت نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل إلى ٢٩,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بعد أن كانت ٢٦,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، و ٢٣,٩ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. غير أن غالبية النساء يعملن بوصفهن عاملات في الأسرة غير مدفوعات الأجر؛ إذ أن نحو ٦٠ في المائة من النساء العاملات لا يتلقين أجراً مقارنة بحوالي ١٠ في المائة من العاملين الذكور. وتعمل حوالي ٦٨ في المائة من النساء في الزراعة بدون أن تتلقى أجراً. وعمل النساء في الزراعة قد ازداد من ٢٥ في المائة في ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٣٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

#### التقدم المحرز في الحد من الفقر

يركز الجدول ٢ على انتشار الفقر حسب خصائص مختارة للأسرة المعيشية تشمل نوع جنس الشخص الذي يرأس الأسرة المعيشية والحالة الزوجية. وقد وجد أن نسبة الفقر حسب عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث أقل كثيراً من نسبة الفقر في

الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. وباستخدام الحد الأعلى للفقير، في عام ٢٠٠٥، كانت نسبة الفقر حسب عدد الأشخاص على أساس نوع جنس من يرأس الأسرة المعيشية هي ٢٩,٥ في المائة حيث الرئاسة للإناث؛ ومن ناحية أخرى كانت هذه النسبة ٤٠,٨ في المائة في الأسرة المعيشية التي يرأسها ذكور. وفي المناطق الريفية، كانت نسبة الفقر حسب عدد الأشخاص هي ٣١ في المائة في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث و ٤٤,٩ في المائة للأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. وفي المناطق الحضرية، كانت هذه النسبة ٢٤,٤ في المائة للأسر التي ترأسها إناث و ٢٨,٧ في المائة للأسر المعيشية التي يرأسها ذكور. وحدث انخفاض بنسبة ١٧,٥ في المائة في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث وانخفاض بنسبة ٨,٢ في المائة في الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور أثناء الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٥ وباستخدام الحد الأدنى للفقير، قُدرت نسبة الفقر حسب عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث بـ ٢١,٩ في المائة بينما كانت هذه النسبة ٢٥,٤ في المائة في الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور.

ويشير انتشار فقر الأسر المعيشية حسب الحالة الزوجية إلى نسبة مئوية أدنى من الأسر المعيشية التي تعيش في فقر برئاسة أشخاص غير متزوجين وإلى معدلات أعلى بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي يرأسها شخص وحيد (أرملة أو مطلقة أو منفصلة). ويمكن أن يفسر هذا بتدني معدل الإعالة لدى الأشخاص غير المتزوجين وبعدم وجود إعانات وغير ذلك من مصادر الدخل التكميلي بالنسبة إلى الأسر المعيشية التي يرأسها شخص وحيد.

## الجدول ٢

## انتشار الفقر (تكلفة الحاجات الأساسية) حسب خصائص مختارة لرئيس الأسرة المعيشية

المؤشرات/السنوات	٢٠٠٥			٢٠٠٠		
	بنغلاديش	ريف	حضر	بنغلاديش	ريف	حضر
النسبة المئوية باستخدام خط الفقر الأدنى						
مستوى الفقر الوطني	٢٥,١	٢٨,٦	١٤,٦	٣٤,٣	٣٧,٩	٢٠,٠
أ - رئيس الأسرة المعيشية						
ذكر	٢٥,٤	٢٩,٠	١٤,٥	٣٤,٢	٣٧,٧	١٩,٩
أنثى	٢١,٩	٢٣,٦	١٦,٢	٣٥,٤	٣٩,٨	٢٢,٠
ب - الحالة الزوجية						
متزوج	٢٥,٠	٢٨,٥	١٤,٤	٣٤,٥	٣٨,٠	٢٠,١
غير متزوج	١٧,٢	١٩,٧	١١,١	١٩,٧	٢٢,٦	٨,١
أرمل/مطلق	٢٩,٦	٣٢,٣	٢٠,٠	٣٧,٠	٤١,٦	٢٢,١
ج - الدين						
مسلم	٢٤,٩	٢٨,٣	١٥,٠	٣٥,٠	٣٨,٦	٢٠,٨
غير مسلم	٢٦,٦	٣٠,٣	١٠,٤	٢٧,٠	٣٠,٧	١٠,٩
النسبة المئوية باستخدام خط الفقر الأعلى						
مستوى الفقر الوطني	٤٠,٠	٤٣,٨	٢٨,٤	٤٨,٩	٥٢,٣	٣٥,٢
أ - رئيس الأسرة المعيشية						
ذكر	٤٠,٨	٤٤,٩	٢٨,٧	٤٩,٠	٥٢,٥	٣٥,١
أنثى	٢٩,٥	٣١,٠	٢٤,٤	٤٧,٢	٥٠,٦	٣٧,١
ب - الحالة الزوجية						
متزوج	٤٠,٣	٤٤,١	٢٨,٤	٤٩,٢	٥٢,٦	٣٥,٣
غير متزوج	٢٩,٩	٣٢,٧	٢٢,٨	٣٠,٦	٣٢,٨	٢١,٢
أرمل/مطلق	٣٩,٢	٤٢,٠	٢٨,٩	٥٠,٩	٥٤,٧	٣٨,٥
ج - الدين						
مسلم	٣٩,٢	٤٢,٩	٢٨,٧	٤٩,٦	٥٣,٠	٣٦,٠
غير مسلم	٤٥,٧	٥٠,٤	٢٥,٠	٤٢,٥	٤٥,٨	٢٦,٢

المصدر: المكتب الإحصائي لبنغلاديش، أيار/مايو ٢٠٠٧، تقرير الدراسة الاستقصائية لدخل الأسر المعيشية ونفقاتها، ٢٠٠٥. المرجع المذكور أيضا في الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ٢٠٠٧.

ثمة إدراك واضح من جانب الحكومة بضرورة الأخذ بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني كجزء من التغييرات الأوسع في تخطيط العملية الجارية في بنغلاديش وميزنتها. واعترافاً من وزارة المالية بهذه الضرورة أدخلت تغييرات في تعميم الميزانية رقم ١. ويتناول القسم الفرعي ٣ من الجزء ألف من هذا التعميم الفقر وتأثير الجنسانية ويتضمن مجموعة من المبادئ التوجيهية التي يتعين على الوزارات أن تتبعها مستخدمة إطار الميزانية المتوسطة الأجل. والجانب الآخر المتصل بالميزنة المراعية للمنظور الجنسين من تعميم الميزانية رقم ١ هو النموذج ٤ في الجزء باء المعنون النفقات الأولية التقديرية والمتوقعة للإدارة/الوكالة. وفي هذا القسم الفرعي تقيم الوزارات التي تتبع خط إطار الميزانية المتوسطة الأجل تأثير مختلف النفقات على النهوض بالمرأة. وفي السنة المالية ٢٠٠٧، أدمجت حكومة بنغلاديش بنجاح شواغل الفقر والجنسانية ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر، في المرحلة الاستراتيجية من دورة الميزانية من خلال تعميم الميزانية رقم ١.

ويُظهر النهج المتخذ في تعميم الميزانية ثلاثة تطورات هامة:

- شواغل الفقر والجنسانية هي الآن سمة عادية من سمات تخطيط الميزانية. وسيكون مطلوباً من الوزارات كل سنة أن تنظر في الفقر وفي التأثيرات المتصلة بالجنسانية على أهدافها الاستراتيجية كلها وعلى ما يرتبط بذلك من مشاريع وبرامج في مقترحاتها للميزانية.
- لدى الوزارات التي تتبع إطار الميزانية المتوسطة الأجل الآن إطاراً يمكن أن يُستخدم في تقييم الفقر والتأثيرات المتصلة بالجنسانية على استراتيجيات الحكومة وما يرتبط بذلك من نفقات خاصة بالوزارة.
- تجري الآن إقامة رابطة بين الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر وميزانية كل وزارة.

وحكومة بنغلاديش هي من بين الحكومات القليلة التي نجحت في إضفاء الطابع المؤسسي على تنسيق الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر وعلى إطار الميزانية المتوسطة الأجل إلى هذا الحد. ودعماً لهذه العملية، وفرت وزارة شؤون المرأة والطفل المساعدة التقنية لموظفي التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية ولععاونيهم من أجل زيادة القدرة على الإبلاغ بشأن مسائل المساواة بين الجنسين وتعميم الجنسانية المشروحة في الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر. وقد وُزعت بعض المواد الداعمة على جهاز التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية. ونظمت الوزارة ذاتها مناقشات مائدة مستديرة بشأن

إعداد التقرير الدوري التالي للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة شارك فيها بنشاط موظفو الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

وتم إنتاج وتوزيع سلسلة من مواد التوعية بهدف إيجاد فهم مشترك بشأن مسائل تعميم الجنسانية والمساواة بين الجنسين.

وأنتجت وزارة شؤون المرأة والطفل مواد لزيادة المعرفة هي مسرد مصطلحات الجنسانية، والمساواة الجنسانية في الاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، ومواد أخرى. كما تم عقد سلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل بشأن مسائل الجنسانية تحت إشراف وزارة شؤون المرأة والطفل.

وأثناء الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، نفذت شعبة المالية برنامجا شاسعا لبناء القدرات من أجل معالجة الفقر والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، اشترك فيها موظفو كل الوزارات التي تتبع إطار الخطة المتوسطة الأجل وموظفو شعبة المالية. واشتركت وزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة المالية في تنظيم ٧ حلقات عمل لأعضاء الفريق العامل المعني بالميزانية، ولجنة تنظيم الميزانية التابعة لوزارة شؤون المرأة والطفل ووزارة الصحة ورعاية الأسرة. وتلقى الموظفون المسؤولون عن الميزانية في شعبة المالية تدريبا على طريقة الإشراف على قيام الوزارات التي تتبع إطار الميزانية المتوسطة الأجل بإعداد ميزانياتها. وشكلت وزارة المالية فريقا عاملا لمعالجة مسائل تخطيط الميزانية ومسائل الرصد وتنسيقها.

وبالإضافة إلى ذلك، أكملت أفرقة مراجعة الحسابات التابعة لمكتب المراقب العام للحسابات، تتألف من رجال ونساء، مراجعة حسابات أداءين اجتماعيين؛ أحدهما لدور الأيتام التي تديرها الحكومة والتابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية، والآخر هو برنامج تنمية الفئات الضعيفة التابعة لوزارة شؤون المرأة والطفل. وتركز العمليات من هذا القبيل على أداء الحكومة المالي وتحقق أيضا في مدى وفاء الوزارات بأهدافها الاجتماعية وتدمج آراء الجهات المستفيدة في تقارير مراجعة الحسابات.

ومراجعة حسابات الأداء الاجتماعي إلى جانب ما تقدمه الوزارات من معلومات عن مسائل الفقر والمسائل المتصلة بالجنسانية هما مثالان ملموسان على جهود الحكومة لتحسين فعالية وشفافية قرارات الإنفاق العام. ويُرسى التقدم الذي أحرزته الحكومة حتى الآن الأساس لعملية سوف تستمر لتقوي قابلية الحكومة للمساءلة أمام الفقراء والنساء ولدعم التنفيذ الجاري للاستراتيجية الوطنية للتعميل بالحد من الفقر.

## ٢ - المرأة وصنع القرار

عيّنت الحكومة المنتخبة حديثاً في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ والتي ترأسها امرأة هي رئيسة الوزراء خمس نساء في المجلس الوزاري (ثلاث وزيرات ووزيرتي دولة) مسؤولات عن مناصب رئيسية مثل الزراعة، والشؤون الداخلية، والشؤون الخارجية، وشؤون المرأة والطفل، والعمل والتوظيف. وتترجم المعارضة في البرلمان امرأة أيضاً (هي رئيسة وزراء سابقة). ولأول مرة عيّنت امرأة في منصب نائب رئيس مجلس النواب في البرلمان، وامرأة أخرى هي عضو في البرلمان رئيسة للجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة شؤون المرأة والطفل.

وهناك ثلاثة مقاعد محجوزة للمرأة في كل مجلس قروي يتم انتخاب النساء لشغلها بالاقتراع المباشر، كما أن واحداً من مناصبي نائبي رئيس كل مجلس بلدي يجب أن تشغله امرأة. ويحتفظ للمرأة بثلاث مقاعد أعضاء كل مجلس بلدية ومجلس مدينة.

وفي حالة وزارة التربية والتعليم، فإن النسبة المئوية للنساء العاملات في الإدارة تراوح خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ بين ١٢,٤ و ١٦,١ في المائة. أما الأرقام المناظرة بما في ذلك في عدة وكالات تابعة للوزارة فقد تراوحت بين ٢٣,٩ و ٢٨,٨ في المائة. وتبلغ النسبة المئوية حالياً للموظفات في المدارس الثانوية الحكومية ٣٠,٥٨ في المائة وفي المعاهد التعليمية غير الحكومية ٢٩,٧٨ في المائة.

وفي حالة وزارة الصحة ورعاية الأسرة، فإن النسبة المئوية للنساء العاملات في الإدارة على مستوى السكرتيرة تراوح بين ١١,١٨ في المائة و ١٧,٧٤ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. وتراوحت الأرقام المناظرة بما في ذلك أرقام وكالات الخدمات العديدة التابعة للوزارة بين ٣٧,١٣ و ٣٩,٥٣ في المائة. وتبلغ النسبة المئوية للنساء العاملات حالياً في مراكز السكان في المناطق ٧٣,٥٨ في المائة وفي مستشفيات المقاطعات ٤٦,٤ في المائة وفي كليات التمريض ٤٣,٩٤ في المائة.

وفي حالة وزارة الشؤون الاجتماعية، تراوحت النسبة المئوية للنساء العاملات في الإدارة بمسوى السكرتيرة ما بين ١٦,٢٨ في المائة و ١٩,٧٢ في المائة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. وظلت الأرقام المناظرة للهيئات المستقلة والمنظمات الأخرى ثابتة عند ٢٣,٠٨ في المائة. وفي حالة عدة وكالات خدمات اجتماعية، تراوحت الأرقام بين ٤,٧ و ٣٦,٨٤ في المائة. وتبلغ النسبة المئوية للنساء الموظفات في مكاتب المقاطعات ٣١,٦٧ في المائة وفي مكاتب المناطق ٤٠,٧٦ في المائة.

أما في حالة وزارة الأغذية وإدارة الكوارث، فإن النسبة المئوية للنساء العاملات في الإدارة على مستوى السكرتيرة تراوحت بين ١٤,٩٣ في المائة و ١٥,٧٩ في المائة خلال

الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. وتراوحت الأرقام المناظرة بما في ذلك عدة وكالات تابعة للوزارة بين ٤,١٢ في المائة و ٤,٥٥ في المائة. وفي الوقت الراهن تبلغ النسبة المئوية للنساء الموظفات في المديرية العامة للأغذية ٨,٠٦ في المائة وفي المديرية العامة للإغاثة وإعادة التأهيل ٦,٨٢ في المائة.

### ٣ - تعليم المرأة وتدريبها

التعليم هو حق من حقوق كل امرأة ورجل في بنغلاديش. وهو أيضا العنصر الرئيسي للقضاء على التمييز ضد المرأة. لذلك فإن مما له غاية الأهمية الارتقاء بمركز المرأة في المجتمع. وبغية دعم تعليم الفتيات حتى مرحلة التعليم الثانوي الأعلى (التوجيهي)، شرعت حكومة بنغلاديش في عام ١٩٩٣ في برنامج لتعليم الفتيات حتى المرحلة الثانوية وفي عام ٢٠٠٢ في برنامج لتعليم الفتيات حتى المرحلة الثانوية الأعلى. والمعايير لحصول الإناث على إعانة التعليم هي تحصيل معدل علامات يبلغ ٤٥ في المائة، والمواظبة على الحضور بنسبة ٧٥ في المائة، والبقاء دون زواج (بغية منع زواج الأطفال). وأثبتت برامج تقديم الإعانات للإناث أنها فعالة في زيادة التحاق التلميذات بالمستويين الثانوي والثانوي الأعلى ومنع التسبب وكذلك الزواج المبكر. وتُغفى التلميذات من دفع رسوم التعليم حتى الصف الثاني عشر من أجل تعزيز الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمرأة وتمكينها عن طريق التوسع بشكل ضخم في تعليم الإناث. وعلاوة على ذلك تقدم للإناث مساعدة مالية إضافية لشراء الكتب وكذلك لدفع رسوم الامتحانات. وقد صُممت مناهج التعليم وكذلك نماذج تدريب المعلمين بحيث تكفل بيئة ملائمة للإناث في المدارس. ونتيجة لذلك فإن الفتيات يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من الطلبة الذين يدرسون في المستوى الثانوي؛ كما أن زيادة كبيرة حدثت في التحاق الفتيات بالتعليم في المستوى الثانوي الأعلى.

وقد التزمت الحكومة بتوظيف ٣٠ في المائة من النساء مدرسات في المستوى الثانوي. وبغية تحقيق هذا الهدف، جرى تنفيذ مشروع إنمائي لتعزيز توظيف المعلمات وتدريبهن وإيجاد السكن لهن في المدارس الثانوية الريفية غير الحكومية.

ولما كانت مشاركة النساء متدنية نسبيا في التعليم التقني والحرفي، وبغية زيادة هذه المشاركة، تم إنشاء ثلاثة معاهد متعددة الفنون للنساء في عواصم ثلاث محافظات. وأُنشئت تدابير لزيادة مشاركة الإناث في التعليم الجامعي والتعليم الأعلى. وأُنشئت في مدينة شيتاغونغ جامعة دولية بمساعدة أجنبية اسمها الجامعة الآسيوية للمرأة، وذلك لتوفير الفرصة للنساء اللواتي لا يُسمح لهن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية المختلطة. وكل هذه الأمور ستعزز قطاعا حالة المرأة في قطاع التعليم في بنغلاديش.

واضطلعت وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري ببرامج تعبئة اجتماعية ضخمة لتشجيع أولياء الأمور على إرسال البنات الصغيرات إلى المدارس. وقد ساهمت هذه الخطوات في زيادة تسجيل البنات في المدارس وأحدثت تكافؤاً بين الجنسين. وتبلغ النسبة الحالية للذكور إلى الإناث في المدارس ٥٠ إلى ٥٠. ويجري تشييد مراحيض مستقلة في المدارس الابتدائية للبنات لإيجاد بيئة إيجابية لهن.

واستهدفت خطة العمل الوطنية (٢٠٠٣-٢٠١٥) للتعليم للجميع تحقيق معدلين للالتحاق بالمدارس للذكور والإناث أحدهما يبلغ إجماليه ١١٠ في المائة والثاني صافي ويبلغ ٩٥ في المائة. وسوف يجري تخفيض معدل التسريب إلى ٥ في المائة، وبذلك يكون معدل إكمال المرحلة الابتدائية هو ٩٥ في المائة. أما برنامج محو الأمية فسوف يغطي ٩٥ في المائة من السكان (الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٥ سنة، وفق ما هو موجز أدناه:

**الجدول ٣: ملخص أهداف التعليم للجميع في خطة العمل الوطنية الثانية، ٢٠٠٣-٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)**

الأهداف للسنوات المختارة				مؤشرات
٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	معيار سنة ٢٠٠٠	
				الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة (الرسمي وغير الرسمي)
				الرعاية والتعليم الرسمي في مرحلة الطفولة المبكرة (الملحق بمدرسة ٢٢ ابتدائية)
				الرعاية والتعليم غير الرسمي (الأسري والأهلي)
				التعليم الابتدائي
				إجمالي معدل الالتحاق (المجموع)
				إجمالي معدل الالتحاق (الأولاد)
				إجمالي معدل الالتحاق (البنات)
				صافي معدل الالتحاق (المجموع)
				صافي معدل الالتحاق (الأولاد)
				صافي معدل الالتحاق (البنات)
				معدل التسريب
				معدل إكمال الدراسة
				إنجاز ذو نوعية في التعليم الابتدائي
				التعليم غير الرسمي
				الحصول على التعليم الأساسي غير الرسمي أو تغطيته



الأهداف للسنوات المختارة				المؤشرات
٢٠١٥	٢٠١٠	٢٠٠٥	معيار سنة ٢٠٠٠	
٩٥	٨٢	٧٣	٦٦	معدل محو أمية الكبار (الفئة العمرية ١٥-٢٤)
٩٠	٧٨	٧٠	٥٦	معدل محو أمية الكبار (الفئة العمرية ٢٥-٤٥)

المصدر: خطة العمل الوطنية الثانية - التعليم للجميع.

وقد اضطلعت الحكومة بتدابير مختلفة لتحسين التعليم للفتيات والنساء. وأدّت برامج منح إعانات للتلميذات في المدارس الابتدائية والثانوية والثانوية العليا إلى زيادة مشاركة الإناث. وقد تم تحقيق التكافؤ بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي. وتُظهر علامات اجتياز الامتحانات العامة المختلفة أنه لا توجد أية فروق هامة بين الذكور والإناث من التلاميذ. وتم إنشاء ثلاثة معاهد متعددة الفنون للإناث بغية اجتذاب الفتيات إلى التعليم التقني. كما أن إنشاء جامعة دولية للنساء قد يسرّ حصول المرأة على التعليم العالي. وقد أُخذت مبادرات للنهوض بالأنشطة الرياضية فيما بين الشابات وتوفير برامج للتدريب على الحاسوب للنساء. واضطلعت وزارة التعليم الابتدائي والجماهيرى بالأنشطة التالية:

- يجري توفير التعليم الأساسي مع التدريب على المهارات لـ ٠,٢ مليون طفل ومراهق في ٦ مدن في المحافظات بموجب مشروع توفير التعليم الأساسي للأطفال العاملين الذين يصعب الوصول إليهم في الحضر والذين تشكل الإناث ٦٠ في المائة منهم.
  - تم توفير التدريب على المهارات مع أنشطة مدرّة للدخل لنحو ٠,٩٧ مليون من خريجي برامج محو الأمية من بين ٢,٩ مليون شخص دون سن ٣٠ الذين يستهدفهم مشروع ما بعد محو الأمية والتعليم المستمر، والذين تشكل المرأة ٥٠ في المائة منهم.
  - تم حجز ٦٠ في المائة من وظائف التعليم في المدارس الابتدائية للمرشحات. وتبلغ النسبة المئوية الراهنة للمدرسات في المدارس الابتدائية ٤٩,٧٦ في المائة.
  - تشجيعاً للنساء على الانضمام كمدرّسات في المدارس الابتدائية، أُخذت خطوات لزيادة سعة النزل المخصصة للمرأة في معاهد التدريب على التدريس الابتدائي.
  - يجري اتباع سياسة لزيادة عدد المسؤوليات في مختلف مستويات إدارة التعليم الابتدائي.
- ومن التدابير الأخرى التي اتخذتها الحكومة ما يلي:

- كفالة المساواة والإنصاف في التعليم على المستوى الابتدائي: وقد أنشئت خلية للجنسانية والتنمية في المجلس الوطني للمناهج والكتب الدراسية.
- زيادة الوصول إلى التعليم الثانوي: وقد حظيت مشاركة الإناث في المدارس الثانوية بدفعة إلى الأمام من خلال مختلف مشاريع الإعانات. ويهدف المشروع المسمى PROMOTE إلى زيادة نسبة المعلمات في المدارس الثانوية إلى ٣٠ في المائة. وهذا المشروع يشجع المدرسات على تلقي التدريب لنيل شهادة بكالوريوس في التربية ويعمل على تيسير إنشاء مراكز للموارد المرجعية للمدرسين وبناء نُزل للمدرسات في بلدات المناطق. وقد تم الأخذ على نطاق البلد ببرنامج لمنح إعانات للإناث اللواتي يتابعن الدراسة في المستويين الثانوي والثانوي الأعلى.
- كفالة اتباع نهج متوازن جنسانيا في وضع المناهج التعليمية: وقد نُفذت أنشطة للأخذ بمنهج متوازن جنسانيا وتم عن طريق بعض المشاريع مراجعة هذا المنهج ويجري حاليا إدماجه من منظور يراعي الجنسانية. وفي كل أنحاء البلد تُمنح إعانات للطالبات اللواتي يتابعن الدراسة في المستوى الثانوي الأعلى (التوجيهي).
- إدخال وتوسيع التعليم والتدريب التقني والمهني للمراهقين والراشدين من الذكور والإناث، ووضع ترتيبات لتقدم التعليم والتدريب التقني والمهني بعد الصف السابع والصفوف الموازية له: ويوفر مركز بنغلاديش للمساعدة الصناعية والتقنية التدريب على المهارات في ٢٦ حرفة وتشكل المرأة نحو ١٠ في المائة من المشاركين. وتعرض شركة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والصناعات الكوخية (الحرف اليدوية)، عن طريق مركزها للتصميم ومعهد التدريب التابع لها، تدريبا منتظما على المهارات بشأن مختلف الحرف لتطوير روح مزاوله الأعمال الحرة والتوظيف الذاتي. ويتم تقديم التدريب على المهارات أيضا على مستوى المقاطعات عن طريق اضطلاع مركز بنغلاديش للمساعدة الصناعية والتقنية بمشاريع جديدة. وقد تلقى ٦٦ ٩٢٠ شخصا حتى الآن تدريبا مهنيا.
- زيادة مشاركة الإناث في التعليم الحرفي والتقني والتعليم العالي والتعليم المهني: وقد وفرت شركة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والصناعات الكوخية (الحرف اليدوية) ومركز بنغلاديش للمساعدة الصناعية والتقنية التدريب لنحو ٤٧٢ ٢٦ امرأة حتى الآن.

## التعليم الرسمي

تتولى وزارة التربية والتعليم وإدارة التعليم اللاحق للمرحلة الابتدائية الذي يشمل المرحلة الثانوية<sup>(١١)</sup> والمرحلة الثانوية العليا (التوجيهية) ومرحلة التعليم الجامعي، ومناهل التعليم المهني والتقني والحرفي والديني، بما في ذلك مستوى المدرسة الابتدائية القائمة وحدها والمدارس الابتدائية الملحقه بمدارس ثانوية وثانوية عليا.

وتدير لجنة المنح الجامعية منظمة مستقلة تعمل بوصفها وسيطا بين وزارة التربية والتعليم و ٢٤ جامعة عامة فيما يتعلق بتخصيص الأموال وصرفها. كما أنها تُقرّ وترصد البرامج الأكاديمية في كل الجامعات البالغ عددها ٧٨ جامعة، بما فيها ٥٤ جامعة خاصة.

وتدير وزارة التعليم الابتدائي والجامهيري الأكاديمية الوطنية للتعليم الابتدائي و ٥٤ معهدا من معاهد التدريب على التعليم الابتدائي. أما الأكاديمية الوطنية لإدارة التعليم والمجلس الوطني للمناهج والكتب الدراسية، الذي يشمل وحدة لتطوير المناهج والمواد للتعليم الابتدائي، فتقعان تحت الاختصاص الإداري لوزارة التربية والتعليم.

ولكل من هاتين الوزارتين هيكلها الإداري على مستوى المحافظات والمقاطعات والمناطق، التي تعمل بصورة مستقلة داخل مجالات كل منها. وتتناول وزارة التربية والتعليم مسألة المساواة والعدل في المجال الإنساني (الهدف ٥ من أهداف التعليم للجميع) بصورة مستقلة بالنسبة إلى مستويات ما بعد التعليم الابتدائي، وبصورة أساسية المستوى الثانوي.

وهناك ٣٩٧ ٨٠ مدرسة ابتدائية يعمل فيها ٧٨٩ ٣٤٤ بينهم ٩٩٠ ١٢٤ امرأة (أي بنسبة ٣٦,٢٥ في المائة). وهناك نحو ٦٥٨ ٢٢٥ ١٦ تلميذا (عدد الفتيات بينهم ٤٣٧ ١٣٤ ٨ أي ما يساوي ١٣,٥٠ في المائة) مسجلين في هذه المدارس. وعلى المستوى الثانوي، هناك ١٨ ٥٠٠ مدرسة فيها ٩٢٩ ٢٣٢ مدرّسا بينهم ٩٨٣ ٤٦ امرأة (أي بنسبة ٢٠,١٧ في المائة). وهناك نحو ٧ ٣٩٨ ٥٥٢ طالبا (بينهم ٣ ٨٦٨ ٠١٤ طالبة أي ما يساوي ٥٢,٢٨ في المائة) مسجلين في هذه المدارس (مكتب بنغلاديش للمعلومات والإحصائيات التعليمية، ٢٠٠٦).

(١١) في بنغلاديش، على النقيض من بلدان كثيرة أخرى، يشمل التعليم الثانوي ثلاث مراحل: التعليم الثانوي الأدنى (الصفوف السادس إلى الثامن)، (وفي بعض البلدان تسمى هذه المرحلة الابتدائية العليا (التمهيدية))، والمرحلة الثانوية (الصفان التاسع والعاشر) وبعد ذلك المرحلة الثانوية العليا (التوجيهية) (الصفان الحادي عشر والثاني عشر).

## التعليم غير الرسمي

توفر الجزء الأكبر من التعليم غير الرسمي في بنغلاديش المنظمات غير الحكومية. وحتى برامج مكتب التعليم غير الرسمي تنفذها منظمات غير حكومية يتم انتقاؤها من خلال معايير للاختيار محددة سابقا وبإخطارات علنية. غير أن هناك عدداً من الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية التي تنفذ برامج التعليم غير الرسمي إما بصورة مباشرة أو عن طريق منظمات شريكة.

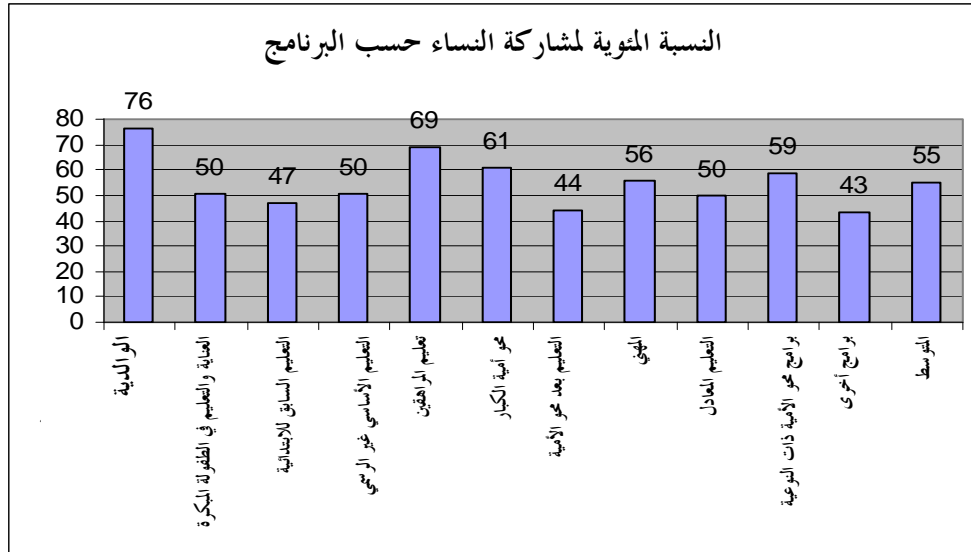
وتشمل دراسة أنشطة التعليم غير الرسمي التي ينفذها مكتب التعليم غير الرسمي معلومات أولية من ٧٣٩ منظمة لتقييم تغطية مختلف البرامج. وفي مجال العناية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة هناك ٤٦ منظمة فقط لديها برامج للوالدية و٥٢ منظمة لديها برامج للنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، مما معناه أن ٩٤ في المائة من المنظمات لا تنفذ هذه البرامج. وفي برنامج المرحلة السابقة للتعليم الابتدائي، يبدو أن الحالة أفضل قليلاً. إذ أن هناك ٢٠٦ من المنظمات لديها برامج سابقة للمدرسة الابتدائية وهذا يمثل نحو ٢٨ في المائة من مجموع عدد هذه المنظمات. وفي مجال التعليم الأساسي غير الرسمي تنفذ ٥٢٩ منظمة (تمثل ٧١ في المائة) برنامج التعليم الابتدائي غير الرسمي في حين أن ١٢٩ منظمة فقط تنفذ برامج للكبار و ١٢٧ منظمة تنفذ برامج للمراهقين (أي بنسبة ٢٧ في المائة)، مما يعني أن حوالي ٨٣ في المائة من المنظمات ليس لديها أي برنامج للتعليم الأساسي للكبار والمراهقين. وقد وجد أن حالة تغطية برنامج التعليم بعد محو الأمية أفضل نسبياً - إذ أن ٢٤٣ منظمة (أي بنسبة ٣٣ في المائة) تنفذ برنامج التعليم بعد محو الأمية. وهناك أقل من ١٠ في المائة من المنظمات تنفذ شكلاً من أشكال برامج التعليم المستمر.

وتُظهر أنواع الفئات المستهدفة من حيث السن والحالة الاجتماعية الاقتصادية ومستوى التعليم والعوامل الأخرى أن معظم من تعلموا من خلال نظام التعليم غير الرسمي هم من الأسر الفقيرة، وأن بعضاً منهم (رغم أنهم قلة نادرة) هم من فئة الفقراء المعدمين. وهناك عدد لا بأس به من أطفال التعليم غير الرسمي يشتركون في أنشطة اقتصادية كعمال أطفال وبعض هؤلاء يشترك في أعمال خطيرة. وبصورة عامة فإن العمل الذي يقوم به الوالدان أو رئيس الأسرة المعيشية يشمل إما المياومة أو دفع العربات، أو زراعة هامشية، أو قيادة سيارة شحن أو تجارة صغيرة أو صيد الأسماك إلخ.

ويظهر التقرير أن أسر الذين تعلموا من خلال التعليم غير الرسمي هم في معظم الحالات من المهملين اجتماعياً أو المستبعدين اقتصادياً. ولقلة قليلة منهم أي دور في العلاقة أو القيادة الاجتماعية. أما غالبية أفراد الأسرة فهم أميون. ورغم أن معدلات محو الأمية

تتراوح حسب مختلف المواقع، فإن نسبة الأميين بين أفراد أسر الذين تعلموا بواسطة التعليم غير الرسمي تتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة.

وفي المتوسط، تشكل الإناث ٥٥ في المائة من الذين تعلموا بواسطة برامج التعليم غير الرسمي. وأعلى نسبة مئوية للإناث توجد في برنامج الوالدية (٧٦ في المائة) وفي برامج تعليم المراهقين وبرامج محو أمية الكبار، بينما تقل مشاركة الإناث تناسبيا في برامج التعليم السابق للمدرسة الابتدائية، والتعليم ما بعد الأمية والبرامج الأخرى.



### المبادرات الرئيسية للحكومة والمجتمع المدني

تهدف المشاريع الحكومية الراهنة إلى النهوض بتعليم الأطفال في بنغلاديش الذي يشمل التعليم الابتدائي للجميع، والتعليم المجاني للفتيات حتى الفصل الثاني عشر، وتقديم إعانات للطالبات، ونظاماً متكاملًا للتعليم على نطاق البلد وبرنامجاً للطعام مقابل التعليم، إلخ. ويُخصَّص جزء ضخم من الميزانية الوطنية لدعم هذه البرامج وتحويلها إلى عمل والنهوض بالتعليم وجعل الحصول عليه أيسر. والمساواة في الفرص إلى جانب التعليم المجاني والإلزامي هو واجب الدولة. وتنص المادتان ١٧ و ١٩ (كما يظهر أدناه) على كفالة هذا التعليم وعلى كفالة الفرص المتكافئة لجميع المواطنين بوصف ذلك مبدأً أساسياً من مبادئ الدولة. ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومة عدة خطوات مراعية للجنسين تشمل التصديق على مختلف المعاهدات، ووضع وتنفيذ مختلف القوانين والسياسات والإجراءات الرامية إلى تنمية رأس المال البشري.

**المادة ١٧: التعليم المجاني والإلزامي**

تعتمد الدولة تدابير فعالة لغرض:

- (أ) إقامة نظام تعليم موحد وموجه نحو الجماهير وشامل يقدم التعليم المجاني والإلزامي لجميع الأطفال وإلى المرحلة التي قد تتقرر بالقانون؛
- (ب) وربط التعليم بحاجات المجتمع وإخراج مواطنين مدربين تدريباً سليماً ومدفوعين لخدمة هذه الأغراض؛
- (ج) والقضاء على الأمية في غضون رده من الزمن وفق ما يتقرر بالقانون.

**المادة ١٩: تكافؤ الفرص**

- ١ - تسعى الدولة إلى كفالة الفرص المتكافئة لجميع المواطنين.
- ٢ - تعتمد الدولة تدابير فعالة لإزالة مواطن عدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي بين الرجل والمرأة وإلى كفالة التوزيع المنصف للثروة فيما بين مواطني الجمهورية وفي كل أرجائها.
- ٣ - توفر الدولة الفرص لبلوغ مستوى موحد من التنمية الاقتصادية.

٢٠٠٤: إطلاق البرنامج الثاني لتطوير التعليم الابتدائي ومشروع الوصول إلى الأطفال الموجودين خارج المدارس - عندما أُطلق هذان البرنامجان الضخمان استهدف أولهما التعليم الرسمي في المدارس بينما ركز الثاني، وهو الوصول إلى الأطفال الموجودين خارج المدارس، على المتسربين من المدارس وعلى الذين لم يلتحقوا بالدراسة إطلاقاً.

٢٠٠٥: إقرار الاستراتيجية الوطنية للتعمير بالحد من الفقر - أقرت الحكومة ورقة استراتيجية الحد من الفقر وجرى تركيز كل البرامج والمشاريع الإنمائية على هذه الوثيقة.

٢٠٠٦: إقرار إطار سياسة التعليم غير الرسمي - أنشأت الحكومة مكتب التعليم غير الرسمي وأقرت أيضاً إطار سياسة التعليم غير الرسمي.

٢٠٠٦: الشروع في برنامج تحسين نوعية التدريس - أطلقت الحكومة برنامج تحسين نوعية المدرسين لتحسين نوعية التعليم في المستوى الثانوي.

٢٠٠٧: سحب الحظر المفروض على اشتراك جهات غير الدولة في تنفيذ برنامج محو أمية الكبار - سُحب الحظر الذي فُرض عام ١٩٩٧ على اشتراك جهات غير الدولة، ولا سيما المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ برنامج محو أمية الكبار، نظراً إلى أن الحكومة لم تكن تعمل على تنفيذ هذه البرامج.

٢٠٠٨: العمل بمجدول مرّن للمدارس - أُخطرت كل المؤسسات التعليمية على مستوى التعليم الابتدائي بتنفيذ جدول مدرسي مرّن من شأنه أن ييسر حصول الفتيات المهتمّات من المناطق المحرومة على التعليم.

٢٠٠٨: الجامعة الآسيوية للمرأة - تأسست هذه الجامعة في مدينة شيتاغونغ وبدأت العمل. والحكومة ملتزمة بتخصيص حصة قدرها ٦ في المائة من إجمالي الناتج المحلي نحو التعليم، وكانت مخصصات الميزانية خلال السنوات القليلة الماضية على النحو التالي:

#### ٤ - المرأة والصحة

إن أهم جانب من جوانب التنمية البشرية هو الصحة الجيدة. والحرمان من الصحة الجيدة هو نوع من الفقر - الفقر الصحي. والصحة أيضا هي إحدى أكثر الأدوات فعالية للتغلب على الفقر في الدخل. ولأن الحكومة أدركت أن التنمية البشرية هي استراتيجية تنمية مستدامة طويلة الأجل بالنسبة إلى بنغلاديش فقد واصلت التشديد عليها طيلة العقود الثلاثة الماضية. والصحة الجيدة هي مورد للحياة اليومية وتزداد أهمية عندما تشمل حاجات صحة المرأة. ذلك أنّ صحة المرأة تُربط في أحيان كثيرة بصحة الأسرة وكذلك بصحة الطفل. على أنّ المرأة في بنغلاديش تعتبر بصورة عامة الجنس الأدنى مرتبة وفي معظم الأسر الريفية، تأتي حاجات صحة المرأة في المرتبة الثانية من الأولوية. ولذلك فإنها تتطلب في وقت واحد استثماراً وإجراءاتٍ تتناول العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحددة للصحة. ومثل هذا الاستثمار وهذه الإجراءات تحتاج إلى أن تكون عادلة حتى تتاح للأفراد وللأسر فرصة متساوية لتنمية صحتهم والحفاظ عليها. وقد حققت بنغلاديش مكاسب كبيرة في مجال العناية الصحية الأولية ونجحت في رفع متوسط العمر المتوقع للسكان. كما تم تضيق الفجوات بين الجنسين في مجال العمر المتوقع، وإحراز نجاح في مجال تخطيط الأسرة.

واضطلعت الحكومة بعدة مبادرات على الصعيدين المؤسسي والبرنامجي لمعالجة الحاجات الصحية للمرأة وللتقليل إلى أدنى حد من التمييز ضد المرأة في قطاع الصحة. وتجري عملية إعداد سياسة صحية منقحة شاملة تكون فيها مسألة الجنسانية واحدة من مجالات الأولوية.

وإلى جانب هذه الأنشطة، نفذت المديرية العامة للخدمات الصحية بعض الأنشطة مثل وضع دليل تدريب بلغة البنغلا للممرضات وبالإنكليزية للأطباء بشأن إدارة حالات العنف ضد المرأة؛ وقدم لما مجموعه ١٩٢ طبيبا من مختلف مستشفيات المحافظات والمجمعات الصحية في المقاطعات والمديريات تدريبا وفقاً للدليل لمدة ستة أيام. وتم حتى الآن تدريب ١٩٠ ممرضة أيضا لمدة ستة أيام على إدارة حالات العنف ضد المرأة.

وما فتئت المديرية العامة للخدمات الصحية تدير مبادرة المستشفيات الملائمة للمرأة في أربعة مستشفيات في المقاطعات وثلاثة مجتمعات صحية في المديريات وبذلك تكون قد صبّت تشديداً خاصاً على نوعية العناية ولا سيما فيما يتعلق بالأم والطفل. ويشمل هذا العناية الأساسية والشاملة بحالات الولادة الطارئة، والعناية بالمواليد، ودعم ضحايا العنف ضد المرأة، وكفالة المساواة بين الجنسين في توفير الخدمات، وإدارة المستشفيات. وقد قُدم لطبيبين و ٦ ممرضات من كل من هذه المستشفيات السبعة التدريب وفقاً للدليل لمدة ستة أيام. وخصّصت غرفة مستقلة في كل من هذه المرافق السبعة لفحص ضحايا العنف ضد المرأة وزودت هذه بالمعدات اللازمة وبما يحفظ الخصوصية.

وثمة هدف متصل بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية هو خفض معدلات وفيات النفاس ووفيات الأطفال دون سن الخامسة. وهدف برنامج قطاع الصحة والتغذية والسكان هو تحقيق هذه الأهداف عن طريق تخطيط وبرمجة التدخلات وفقاً للسياسة بطريقة مفيد أثناء فترة المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر. ويُظهر الجدول التالي أداء قطاع الصحة والتغذية والسكان أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧:

#### الجدول ٤: أداء قطاع الصحة والتغذية والسكان

المؤشرات	٢٠٠٤	٢٠٠٧
معدل الولادات الأولي لكل ١٠٠٠ من السكان	٢٥,٣	٢٤,٢
معدل الوفيات الأولي لكل ١٠٠٠ من السكان	٨,٦	٨,٠
معدل نمو السكان (%)	١,٧	١,٦١
إجمالي نمو الخصوبة	٣,٠	٢,٧
معدل خصوبة المراهقين لكل ١٠٠٠ (١١-١٩ سنة)	٠,١٣٥	٠,١٢٧
معدل وفيات النفاس لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية	٣,٦٥	٣,٢
معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية	٦٥	٥٢
معدل وفيات المواليد الجدد لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية	٤١	٣٧
معدل انتشار وسائل منع الحمل (%)	٥٨,١	٥٥,٨
التغطية بالتحصين: % من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١١٢ و٧٣ شهرا الذين يحصنون بالتطعيم	٧٣,١١٢	٨١,٩
وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ حالة ولادة حية	٨٨	٦٥
% من الرضع الذين يتغذون بالإرضاع الطبيعي وحده	٦٣,٠	٦٣,٠
% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ و ٥٩ شهرا الذين يتلقون فيتامين ألف	٨١,٨	٨٨,٣



المؤشرات	٢٠٠٤	٢٠٠٧
% من الأطفال دون سن الخامسة: المصنفين سيئي التغذية (مسقولين):		
الطول بالنسبة إلى السن - حالة بالغة السوء	١٦,٩	١٢,٢
الوزن بالنسبة إلى الطول - حالة بالغة السوء	١,٣	١,٢
نقص الوزن بالنسبة إلى السن - حالة بالغة السوء	١٢,٨	١٠,٩
الذين سمعوا عن مرض الإيدز (%)		
الذكور	٨٢,٠	٨٥,٠
الإناث	٦٠,٠	٦٧,٠

وإلى جانب مشاكل صحة النفاس والصحة التناسلية، تعاني المرأة أيضا من مشاكل صحية عامة ناجمة عن سوء التغذية، والتعرض للعوامل البيئية المتزلية، والتعرض للعنف وللتعذيب الذهني. وبصورة تقليدية لا يكون سهلا في معظم الأحيان الحصول على خدمات الرعاية الصحية العصرية خارج المنزل. وبغية التغلب على هذه الحالة، تم إيجاد بيئة تمكينية عن طريق برنامج قطاع الصحة والتغذية والسكان. ويجري تنفيذ هذا البرنامج الشامل للقطاع عن طريق ٣٨ خطة تشغيلية لتحسين الصحة العامة للشعب، بما في ذلك صحة المرأة. ومن خلال هذه التدخلات، والزيارات المنتظمة للأسر، وتقديم المشورة ونشر التوعية على نطاق واسع، والدعم الاجتماعي، تشجع المرأة على أن تستفيد من المرافق الصحية.

ودعمت منظمة غير حكومية هي منظمة غوناشاينا كندرا، الحكومة عن طريق اتباع نهج متكامل للرعاية الصحية الأولية يربط القابلات التقليديات (الدايات) بالعاملين الصحيين المدربين والموجودين في القرى، وإضفاء الطابع المؤسسي على نظام من المساءلة تكون فيه القابلات والعاملات الصحيات المدربات مسؤولات مباشرة أمام المجتمع الذي يخدمونه من خلال لجان قروية صحية، ترأسها النساء الأعضاء في المجالس القروية. وهذه اللجان الصحية ترصد أيضا نوعية العناية السابقة واللاحقة للولادة، بما في ذلك حالات الولادة في المنزل. وفي المناطق التي يشملها برنامج هذه المنظمة غير الحكومية والتي تضم ٥٩٢ قرية ونحو مليون من السكان في ١١ مقاطعة، تتم نسبة أكثر من ٨٠ في المائة من حالات الولادة في المنزل بسلام وبتكلفة متدنية.

## ٥ - العنف ضد المرأة

في كل أرجاء العالم، يمثل العنف ضد المرأة واحدا من أعم أشكال الإساءات لحقوق الإنسان وأكثرها انتشارا. ورغم أن العنف ضد المرأة واسع الانتشار في بنغلاديش، إلا أن

البيانات بشأنه نادرة ولا يُبلغ عنها في معظم الأحيان ويتم تجاهلها ويقابل هذا العنف بالتساهل الاجتماعي في صمت. ورغم أن العنف ضد المرأة يعتبر "مسألة خاصة" أو "مسألة ثقافية" في بنغلاديش، إلا أن جهودا بُذلت أثناء العقود الأخيرة لتسليط الضوء على هذه المسألة. ويتزايد إدراك الحركات النسائية، ومنظمات حقوق الإنسان، والحكومة والمنظمات غير الحكومية بأن هذه المسألة هي انتهاك لحقوق الإنسان وغير مقبولة. والعنف ضد المرأة مشكلة متعددة الوجوه، ومظاهرها وأسبابها متنوعة وبالتالي فإن الاستراتيجيات الموضوعة للتصدي لها كانت متنوعة. غير أن الهدف النهائي هو القضاء على العنف ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.

وقد وضعت الحكومة أحكاما تنص على تدابير شديدة لمكافحة هذه الجريمة البشعة، جريمة العنف ضد المرأة.

وما فتئت وزارة شؤون المرأة والطفل تنفذ مشروعاً معنوناً "متزل توقيف مأمون للمرأة" بغية حماية النساء (غير المدانات بجريمة ولكن جرى توقيفهن بطريقة ما للاشتباه بسلوك إجرامي أو غير ذلك) من الإساءة الجنسية أو التحرش الجنسي. وتدير وزارة الشؤون الاجتماعية ستة منازل توقيف مأمونة للنساء من هذا النوع في محافظات البلد الست.

ويعتبر الحصول على بيانات دقيقة عن العنف ضد المرأة أمراً واجباً لتوجيه التشريعات والسياسة، ولتصميم وتنفيذ التدخلات الفعالة، ولرصد اتجاهات وتأثير التدخلات التي تقوم بها مختلف الوكالات، ولجعل الدولة عرضة للمساءلة عن إجراءاتها الرامية إلى منع العنف ضد المرأة. على أن الحصول على بيانات دقيقة هو تحدٍ بالغ الصعوبة نظراً إلى أن العنف ضد المرأة يعتبر في معظم الأحيان "مسألة خصوصية" ويظل غير مُبلَّغ عنه. كما أن مصادر البيانات الرسمية ليست دقيقة والأرقام تتراوح بين مصادر المنظمات غير الرسمية، وما تنشره الصحف عن الحالات، وعن السجلات التي تحتفظ بها الشرطة والمستشفيات والمحاكم. ويجري الآن بعض العمل عن طريق الدراسات الاستقصائية لتقييم معدلات انتشار مختلف أنواع العنف. غير أن نتائج هذه الدراسات تختلف وهذا انعكاس للصعوبات التي يمثلها الحصول على هذه البيانات والحساسية التي تنسم بها الأسئلة المستخدمة في الدراسات الاستقصائية والنهج الذي يتبعه الباحثون وتصميم البحث.

ومنذ عام ١٩٩٥، بدأت قيادة الشرطة في بنغلاديش تجمع البيانات عن العنف ضد المرأة من مكاتبها في المناطق والمديريات. ومثل هذه البيانات، حتى لو كانت غير كاملة، متاحة على نطاق وطني وهي نتيجة للتفاعلات بين المنظمات النسائية مثل الرابطة الوطنية للمحاميات في بنغلاديش، ومنظمة ناري بوكو ومنظمة بنغلاديش ماهيلا باريشاد لمتابعة

ورصد الحالات. وترد أدناه البيانات المأخوذة من مقر الشرطة بشأن انتشار العنف ضد المرأة في كافة أرجاء بنغلاديش.

#### الجدول ٥: عدد حالات العنف حسب الفئة والسنة

السنة	نوع العنف العنف من أجل البائنة	الرشق بالحمض	الاختطاف	الاغتصاب	القتل بعد الاغتصاب	الاتجار القتل	الإصابة	أنواع العنف الأخرى	المجموع
٢٠٠٤	٣٠٨١	١٩٨	١٥٩٤	٣٠٩٧	١٧	٦٨	١٣٤	٤٥٦٤	١٢٨١٥
٢٠٠٥	٣١٣٠	١٧٧	٢٠٦٩	٢٧٩٦	٢٢	١٣٨	٤٩	٢٩٤٩	١١٤٢٧
٢٠٠٦	٣٤١٧	١٣٥	٢٠٨٧	٢٥٦٦	١٤	١٠٧	٧٥	٢٥٥٨	١١٠٦٨
٢٠٠٧	٤١٤٦	١٣٧	٢٧٣٦	٣٤٩٥	٣٣	١١٣	٧٤	٣٣٧٤	١٤٢٥٠
٢٠٠٨	٤٤٨٧	١٢٠	٢٨٧٤	٣٣٨٧	٦٥	٤٩	٨٧	٣٠٢٥	١٤٢٧٤

المصدر: قيادة الشرطة، حكومة بنغلاديش.

ومع أن الإبلاغ يشمل مختلف أنواع العنف مثل العنف من أجل البائنة، والرشق بالحمض، والاختطاف، والقتل، والاغتصاب، والتعذيب، وأشكال العنف الأخرى، إلا أنه لم يبلغ عن أي حالات عنف متزلي، نظراً إلى أنه لا يوجد أي حكم مستقل ينص على تقديم العنف المتزلي إلى العدالة. والواقع أن معظم حالات العنف المتصل بالبائنة يمثل عنفاً متزلياً. وقد لوحظ أن ازدياد عدد الحالات كل سنة قد يكون نتيجة الزيادة في الإبلاغ، وليس بالضرورة زيادة في عدد الحالات. ومن ناحية أخرى حدث انخفاض في حالات الرشق بالحمض.

وأجرى المعهد الوطني للبحث والتدريب في مجال السكان دراسة استقصائية للحالة الديمغرافية والصحية في بنغلاديش، طلبت من الرجال المتزوجين حالياً معلومات عن العنف ضد زوجاتهم. وقد سئلوا عما إذا كانوا يعتقدون أن هناك ما يبرر قيام الزوج بضرب زوجته في الحالات الأربع التالية: إذا خرجت من المنزل دون أن تخبره، وإذا أهملت الأطفال، وإذا دخلت في مناقشة حادة معه، وإذا لم تقدم الطعام في الوقت المناسب. وبصورة عامة وافق أكثر من نصف الرجال (٥٥ في المائة) على أنه يوجد تبرير كاف في حالة واحدة على الأقل من هذه الحالات لضرب الزوجة. وكان السبب الأوسع انتشاراً لضرب الزوجة هو خروجها من المنزل دون أن تخبر زوجها.

وتذكر دراسة استقصائية أجراها البنك الدولي بشأن قواعد الجنسانية ونشرت في تقرير عام ٢٠٠٨ المعنون "همسات إلى أصوات" أن ٢٤ في المائة من النساء في الفئة العمرية

٤٥ إلى ٦٠ و ٣٠ في المائة من النساء في الفئة العمرية ١٥ إلى ٢٥ ذكراً فمن خبرن العنف من جانب الزوج. وفي المقابل فإن أكثر من ٤٣ في المائة من رؤوس الأسر المعيشية الذكور أبلغوا أنهم استخدموا الضرب مع زوجاتهم. ووجدت هذه الدراسة أن "الرجال لا يعيرون التحرش الجنسي الفعلي أو العنف الزوجي الدرجة العالية من الأهمية التي تعبرها النساء". وثالث النساء يعتقدن أن من الأمور المعتادة في مجتمعاتهن أن تُضرب الزوجة إذا أهملت منزلها وأسرتهما.

وإذا كان هناك شك في أن لإمرأة علاقة خارج نطاق الزوجية في مجتمعها فإن الاحتمال الأكبر هو أن تتعرض للضرب، وفي هذه الحالة للرجال والنساء رد فعل يكاد يكون متطابقاً إذ يشيرون إلى أن هذه هي "القاعدة المتبعة". ورأت معظم المناقشات التي أجرتها مجموعات وركزت على هذا الموضوع أن العنف ضد المرأة "كماً لا أخيراً" أمر شائع جداً.

ووجدت نفس الدراسة أنه عندما تكون المرأة متقبلة للعنف وتعرب عن آراء محافظة بشأن القواعد الجنسانية الأخرى، يقل احتمال تعرضها للعنف، لكن يبدو أنه عندما يعتقد الرجال أن ممارسة العنف مقبولة فإنهم يميلون إلى ممارستها. ووجدت الدراسة أيضاً أن النساء اللواتي تدفع أسرهن بائنة يزداد احتمال تعرضهن لاختبار العنف، وهذا ما يتناقض مع المفهوم العام بأن دفع البائنة سوف يمنع العنف، وهو يتمشى مع فكرة المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية القائلة بأن دفع البائنة لن يؤدي إلا إلى مزيد من المطالب ومزيد من العنف.

وذكر أربعة وسبعون في المائة من الرجال (الدراسة الاستقصائية للحالة الديمغرافية والصحية في بنغلاديش) أنهم استخدموا العنف مع زوجاتهم مقارنة بـ ٤٣ في المائة من الرجال في الدراسة الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي للقواعد الجنسانية عام ٢٠٠٨.

وفيما يتعلق بالعنف باستخدام الحمض هناك اتجاه مثير للاهتمام يشير إلى أن هذا العنف قد تغير من كونه موجهاً حصراً ضد النساء والفتيات رداً على استجابتهن لعروض عاطفية وأخذ يُستخدم الآن ضد النساء والرجال وبصورة متزايدة في المنازعات التي تنطوي على أراضي وفي المنازعات الأسرية. ويظهر العرض الإحصائي لعام ٢٠٠٧ الذي أعدته مؤسسة الناجين من الرشق بالحمض أن ١٨٧ شخصاً قد هوجموا في عام ٢٠٠٧ بالحمض في ١٥٤ حادثة. وقد بدأ هذا الاتجاه التزولي في عدد الحالات في عام ٢٠٠٣ مع تناقصه في تلك السنة بنسبة ١٦,١٢ في المائة، ثم بنسبة ٢٠,٩٢ في المائة في عام ٢٠٠٤ وبنسبة ١٦,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٥ وبنسبة ١٨,٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ وبنسبة ١٥,٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٧. أما من حيث جنس ضحايا هذا النوع من العنف فإن النساء والفتيات شكّلن نسبة ٦٧,٨٧ في المائة من الذين هوجموا في عام ٢٠٠٦، بينما شكّل الرجال نسبة

٣٢,١٣ في المائة؛ وفي عام ٢٠٠٧ ارتفعت النسبة المئوية التي شكّلتها النساء والفتيات من ضحايا هذه الهجمات إلى ٦٩,٥٢ في المائة وهبطت النسبة التي شكّلها الرجال من ضحايا هذه الهجمات قليلا إلى ٣٠,٤٨ في المائة.

الجدول ٦: عدد حالات العنف باستخدام الحمض وعدد الناجين أثناء السنة

الفترة	عدد الحوادث	عدد الناجين
٢٠٠٤	٢٦٦	٣٢٥
٢٠٠٥	٢١٧	٢٧٢
٢٠٠٦	١٨٠	٢٢١
٢٠٠٧	١٥٦	١٩٣
المجموع	٢٠٦٢	٢٦٣٣

المصدر: مؤسسة الناجين من الحرق بالحمض.

### تدابير السياسة للتصدي للعنف ضد المرأة

#### السياسة الوطنية للنهوض بالمرأة لعام ١٩٩٧

في فترة المتابعة لما بعد بيجين، وضعت الحكومة سياسة في عام ١٩٩٧ عن طريق عملية تشاورية واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، وجماعات حقوق المرأة، والناشطين في مجال حقوق الإنسان وفي ضوء اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودستور بنغلاديش.

#### الاستراتيجية الوطنية للتعجيل بالحد من الفقر (المرحلة الثانية)

عرّفت هذه الاستراتيجية العنف ضد المرأة واستغلالها بأنه واحد من عدة تحديات في الطريق المؤدية إلى تحقيق الأهداف المنشودة للمساواة بين الجنسين وتعميم الجنسانية. والأهداف الرئيسية للقضاء على العنف ضد المرأة هي:

- ضمان الإبلاغ عن كل حوادث العنف ضد المرأة
- خفض الحوادث المبلغ عنها بالعنف ضد المرأة إلى النصف على الأقل
- تدعيم مراكز الخدمات الشاملة للحالات المتأزمة
- توعية أفراد الشرطة والإدارة العامة والقضاء من أجل تطبيق أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في حالات العنف ضد المرأة وانتهاك حقوق المرأة.

### السياسة الوطنية بشأن العمالة في الخارج (سياسة المهجرة)

بعد أن سُحب الحظر الذي كان مفروضاً في بنغلاديش على هجرة المرأة في عام ٢٠٠٣، طرأت زيادة كبيرة على عدد النساء المهاجرات طلباً للعمالة في مختلف البلدان، بما في ذلك إلى بلدان الشرق الأوسط. ونظراً إلى هذه الحالة، وضعت حكومة بنغلاديش سياسة محددة بالإضافة إلى "سياسة العمل في الخارج لعام ٢٠٠٦" لإبراز ومعالجة مسائل المرأة المهاجرة. ولم تكن تلك السياسة تعتبر العاملات أكثر من مجرد عاملات متزليات. وفي عام ٢٠٠٧، أعيد النظر في هذه السياسة مرة أخرى وجرى التشديد على مزيد من التنظيم لوكالات تدبير الأعمال في الخارج، وعلى تقديم معلومات واضحة للمهاجرات ولأرباب العمل، وعلى إشراك السفارات في البلدان المستقبلة، وعلى وجود عقود محددة بين وكالات تدبير العمل في الجانبين، وتدريب وتوجيه العاملات المهاجرات إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك هناك اتفاق رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن الاتجار بالأشخاص ومشروع سياسة للقضاء على عمل الأطفال لعام ٢٠٠٨.

### التشريع

لدى الحكومة مختلف الأحكام في القانون الجنائي لمحاكمة العنف بوصفه عملاً إجرامياً. وقد تطور هذا الاعتراف بأن العنف ضد المرأة عمل إجرامي بعد أن أصبح المجتمع ككل أكثر حساسية تجاه أشكال الإساءات التي لم يكن معترفاً بها سابقاً بأنها أعمال عنف. وقد سنت الحكومة في أوقات مختلفة تشريعات جديدة وفق المذكور في التقرير السابق.

وقد وجدت دراسة البنك الدولي الأخيرة عن قواعد الجنسانية لعام ٢٠٠٨ أن انتشار تقديم البائنة قد ازداد. ووجدت أن ٧,٧ في المائة من مجموعة النساء الأكبر سناً (ومعظمهن من الهندوس) مقارنة بـ ٤٦ في المائة من النساء الأصغر سناً اضطررن إلى دفع بائنة عند زواجهن. لذلك يبدو أن القانون لم يكن له أي أثر مثبت لدفع البائنة.

### قانون العمل

يعترف قانون العمل الذي أُقر في عام ٢٠٠٦ بمشكلة التحرش الجنسي في مكان العمل وذلك في البند ٣٣٢، الذي يتناول السلوك تجاه المرأة. ويذكر هذا البند أنه ليس لأي شخص أن يتصرف مع أي امرأة موظفة، في أي منصب، وفي أي مؤسسة، بطريقة مهينة أو غير مقبولة.

## تدابير الوقاية والحماية التي اعتمدها الحكومة

يناقش الفرع التالي المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة للتصدي للعنف ضد المرأة.

### الملاجئ

لقد سبق للحكومة أن أنشأت منازل للنساء المتشردات وأطفالهن ولكن هذه المنازل لم تكن تعامل بوصفها منازل لجوء كما أن أعدادها وتسهيلاتها كانت، ولا تزال، غير كافية. وفي الآونة الأخيرة بُذلت محاولات لتحسين الحالة فيما يتعلق بالملاجئ. وهناك الآن ستة منازل آمنة في المحافظات تديرها إدارة الخدمات الاجتماعية للشابات المراهقات والنساء ضحايا العنف وللشهود. ويتسع كل من هذه المنازل لـ ٥٠ شخصا. واستنادا إلى الحاجات المحسوسة، اتخذت الحكومة المبادرة لإنشاء المنازل الآمنة لحماية لمصالح الضحايا والمقيمات في هذه المنازل، حيث يزودن بالطعام وبالمأوى وبالدعم الصحي والمساعدة القانونية بموارد محدودة. كما أن وزارة شؤون المرأة والطفل تدير منزل لجوء مماثلا. ولدى إدارة الخدمات الاجتماعية ستة مراكز للتدريب وإعادة التأهيل مخصصة للعاملات السابقات في صناعة الجنس.

وفي الآونة الأخيرة تم توقيع مذكرة تفاهم بين إدارة الخدمات الاجتماعية ومؤسسة منوشهر جونو (وهي اتحاد يتلقى مساعدة من الجهات المتبرعة) بغية "كفالة خدمات فعالة وذات نوعية ومستدامة للمنازل الآمنة الراهنة" تخصص للتغلب على نواحي النقص هذه.

### حملات وزارة شؤون المرأة والطفل للتوعية الشعبية

شن البرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة العنف ضد المرأة حملة استمرت ثلاث سنوات هدفها "العمل، عن طريق حملات التثقيف الشعبية، على إيجاد وعي لمسائل ما يُرتكب في حق المرأة من جرائم وعنف". وشملت الحملة توفير التدريب المنتظم للتوعية لوسائل الإعلام، وللأئمة، وللمنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك وضع مواد لحملة في وسائل الإعلام.

### مشروع إصلاح الشرطة

تم الإضطلاع بمشروع إصلاح الشرطة الذي بدأ في أواخر عام ٢٠٠٥ ومُدّد لفترة خمس سنوات أخرى حتى عام ٢٠١٤، بهدف تحسين فعالية وكفاءة شرطة بنغلاديش. وأحد أهم أهداف هذا البرنامج هو أن تصبح خدمات الشرطة أكثر استجابة وحساسية تجاه الفقراء والنساء الناجيات من العنف. وترمي بعض الأنشطة الرئيسية لهذا البرنامج إلى زيادة قدرة قوة

الشرطة على الاستجابة لحاجات النساء والشباب والناس الضعفاء، وتنمية الوضوح المفاهيمي لدى أفراد الشرطة بشأن مسألة الجنسانية، وبشأن فيروس نقص المناعة البشرية/مرض الإيدز، وبشأن حقوق الإنسان حتى تتمكن الشرطة من معالجة قضية العنف ضد المرأة بفعالية. ومن الأمور الإيجابية للغاية التي أسفر عنها برنامج إصلاح الشرطة، اعتراف وكالات إنفاذ القانون بأن خدمات الشرطة التي تكون حساسة تجاه حاجات المرأة أمر واجب توافره لكفالة العدالة للمرأة. وقد اتخذ هذا البرنامج المبادرة بإنشاء مركز لدعم ضحايا العنف في مدينة داكا حيث يُوفر للناجيات من أعمال العنف الدعم المهني.

وقد وضع مشروع إصلاح الشرطة خطته الاستراتيجية للسنوات الثلاث التالية: وتشمل هذه خمسة مجالات استراتيجية رئيسية أحدها زيادة عدد النساء من أفراد الشرطة وزيادة حساسية الشرطة تجاه الجنسانية. ”وقد عُرف وجود نساء بين أفراد الشرطة والأخذ بسياسة تراعي الجنسانية بأهمها اتجاه استراتيجي هام لتحوّل الشرطة إلى خدمة شرطة عصرية“. وبموجب هذا البرنامج ستوضع خطة عمل لتعميم وجود النساء بين أفراد الشرطة كما أنه سيتم تجنيد ٣٠٠٠ امرأة لدخول قوة الشرطة وشغل مناصب دون منصب المفتش ومنصب الضابط في كل أرجاء بنغلاديش.

### القيام بأعمال الشرطة المستجيبة لشواغل الجنسين في المجتمعات المحلية

وثمة مبادرة أخرى اتخذتها وزارة شؤون المرأة والطفل بمساعدة من الوكالة الألمانية للمساعدة الإنمائية هي برنامج القيام بأعمال الشرطة المستجيبة لشواغل الجنسين في المجتمعات المحلية لكفالة الأمن للنساء والفتيات نظرا لكونهن المعرضات لأخطار تنفرد بها الإناث مثل العنف المنزلي والاتجار بالأشخاص. وهدف المشروع هو ”المساهمة في حصول الناس الفقراء، ولا سيما النساء والفتيات، على العدالة في المناطق الحضرية والريفية من بنغلاديش“. والقيام بأعمال الشرطة المستجيبة لشواغل الجنسين في المجتمعات المحلية هي استراتيجية لزيادة الأمن ولتعزيز حماية حقوق الإنسان، وبصورة خاصة للنساء والفتيات. ويجري رصد هذه الأنشطة وتقييمها بغية توليد ممارسات جيدة. وعند القيام بأعمال الشرطة في المجتمعات المحلية، يعمل أفراد الشرطة مع الأهالي في المحافظة على القانون والنظام ومنع الجرائم. وترتب لجان الخفر الأهلية، كل منها في منطقتها، لعقد اجتماعات في ساحات القرى والبلدات لإطلاع الناس على أدوار هذه اللجان وأنشطتها ولحل قضايا العنف ضد المرأة. وتتولى الإشراف على هذا النهج الرائد في بعض المناطق الشرطة، والمنظمات غير الحكومية، والتنظيمات الأهلية. وينصب التركيز على جعل المجتمع المحلي وأفراد الشرطة يعملون معا في حل المشاكل وإرساء الأمن على المستوى المحلي.



## المستشفيات الملائمة للمرأة

كانت وزارة الصحة ورعاية الأسرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قد اتخذتا خطوات في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ للارتقاء بمستوى المستشفيات حتى تتمكن المرأة من الحصول على خدمات أفضل فيها. وقد استهدفت هذه الخطوات بصورة رئيسية خفض معدل وفيات النفاس وتوفير الدعم للنساء الناجيات من العنف. وكانت ضرورة تحسين حصول المرأة والناجيات من العنف على خدمات أفضل مطلباً طويلاً للأجل للمنظمات النسائية وللناشطات الداعيات إلى حقوق المرأة والحقوق الصحية، والتي سعى القطاع الصحي إلى أن يستجيب لها. وفي ذلك الوقت كانت الأنشطة الرئيسية تتمثل في توفير التدريب على الحساسية للأطباء والمرضات بشأن معاملة المرضى وخاصة النساء من المرضى وتحميل الأطباء المناوبين المسؤولية عن عدم القيام بصورة وافية بمعالجة المرضى. واستناداً إلى الدروس المستفادة من المشروع السابق، وسعت منظمة اليونيسيف البرنامج فيما بعد. والآن تعمل المديرية العامة للخدمات الصحية مع منظمة اليونيسيف على الارتقاء بمستوى مستشفيات المقاطعات والمجمعات الصحية في المديرية حيث يلزم ذلك. وهدف هذا المشروع هو أن تعامل المرأة باحترام وكرامة وبعدها، وأن تحصل على العناية الملائمة والوافية والتي تكون في وقتها المناسب وميسورة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، تتمثل واحدة من أهم مسائل المستشفى الملائم للمرأة في إدارة حالات العنف ضد المرأة. وقد تمكن عدد محدود جداً من المستشفيات من تحقيق المعايير المطلوبة ليكون مؤهلاً كمستشفى ملائم للمرأة. وتعمل بعض المنظمات غير الحكومية مع سبعة مستشفيات من بينها واحد أعلن بالفعل أنه مستشفى نموذجي.

وما فتئت المنظمة غير الحكومية المسماة ناربيكهو تعمل على رصد تدخلات الدولة لمكافحة العنف ضد عن طريق عملها مع ٢٢ مركزاً من مراكز الشرطة ومستشفيين من المستشفيات التابعة للكليات الطبية ومع محكمتين (تتناولان قضايا العنف ضد النساء والأطفال، والعنف بالرشق بالحمض) داخل منطقة مدينة دكا الكبرى. ويتمركز موظفو هذه المنظمة غير الحكومية داخل هذه المؤسسات العامة لمراقبة الطريقة التي يعامل بها موظفو الحكومة المناوبون الضحايا المتأثرين بالعنف. وكانت النتيجة الإيجابية أن هذه المؤسسة طلبت دعمها بالتدريب وتلقت ذلك بغية إيجاد بيئة تمكينية لحصول المرأة على العدالة ولتجنب تعرضها للعنف.

واقترح تقرير دراسة حديثة (أيار/مايو ٢٠٠٩) بعنوان "الإطار القانوني لمعالجة العنف ضد المرأة" تناول القوانين الراهنة بشأن العنف القائم على الجنسانية، الإصلاح

التشريعي لهذه القوانين عن طريق مشروع قانون بشأن العنف المتزلي ومبادئ توجيهية للتحرش الجنسي. وقد حظيت هذه الدراسة بتأييد من سفارة هولندا كما أن ما تلقتته من تعليقات من الممارسين المهنيين ومن الدبلوماسيين وممثلي المنظمات غير الحكومية وغيرهم قد أُدرجت فيها.

أما من حيث مراكز الدعم للضحايا، فإن لدى وزارة شؤون المرأة والطفل ستة مراكز أزمات شاملة للخدمات، وست خلايا معنية بالعنف ضد المرأة على مستوى المحافظات تشرف عليها إدارة شؤون المرأة، وخلية واحدة معنية بالعنف ضد المرأة في منظمة جاتيو موهيلا سانغستا.

ولدى مشروع إصلاح الشرطة مركز واحد في دাকা و ٢١ مركزا على مستوى المقاطعات. ولدى صندوق الأمم المتحدة للسكان مركز واحد في بازار كوكس. وبالإضافة إلى ذلك هناك ستة مراكز للمنظمات غير الحكومية تديرها منظمات مختلفة في مواقع مختلفة.

## ٦ - المرأة والكوارث

تتأثر المرأة تأثرا مباشرا ومعاكسا من جراء الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان مثل الصراع السياسي، والتمييز الاجتماعي، والمياه الملوثة بالزرنيخ، وملوحة المياه، وجفاف الأراضي الرطبة أو المستنقعات، وإزالة الأحراج، واستخدام المواد الكيميائية الزراعية، والنفايات الصناعية، والاستخدام غير الملائم للأراضي، وبناء السدود والحواسر؛ والفيضانات والأعاصير والجفاف. ومما له أهميته أن يلاحظ أنه نتيجة لتغير المناخ، أخذت أعاصير مثل سدر وآيلا تحدث بقوة أشد على نحو أكثر تكرارا. وقد عاجلت الحكومة هذه الحالة بفعالية بالرغم من الصعوبات الكبيرة ومحدودية الموارد.

## ٧ - المرأة والاقتصاد

سبل وصول المرأة إلى الموارد الطبيعية وحصولها على الموارد المالية محدودة. وفي معظم الحالات يكون وصول المرأة إلى الأراضي الزراعية واستخدامها للموارد الطبيعية مثل الماء أو الأشجار معتمدا على حقوق الزوج أو قريب من الذكور. ولا تزال قوانين الميراث قائمة على أسس دينية. فلا يحق للمرأة المسلمة أن ترث عن والدها سوى نصف حصة أي من أشقائها، ولكن كثيرا من النساء يتركن حصتهن من الأراضي في عهدة إخوانهن كنوع من التأمين ضد انهيار زواجهن ولكفالة الزيارات إلى منزل الوالدين. أما النساء من الهندوس فإن استحقاقهن الرسمية لا تكاد تُذكر، إذ أنهن يرثن ١/٨ من أرض الزوج إذا لم يكن له أولاد أو أحفاد على قيد الحياة.

أما حصول المرأة على الموارد المالية فهو مقيد للغاية، نظرا إلى أن معظم المؤسسات المالية تتطلب ضمانا مثل ملكية عقار قبل تقديم الائتمان. وأخيرا فإن المعدل المتدني من التعليم لدى المرأة يجعل من الصعب عليها الوصول إلى القطاع المصرفي الرسمي. وهذه العوامل تشل بشكل خطير قدرة المرأة على إقامة أعمال تجارية صغيرة أو شراء أرض. وبغية معالجة هذه الصعوبات اتخذت حكومة بنغلاديش بعض الخطوات/التدابير الهامة على مستوى رسم السياسة ومستوى التنفيذ على حد سواء.

وقد اشتملت السياسات والمشاريع الاقتصادية الرئيسية في بنغلاديش على تحليل جنساني وفقا لخطة العمل الوطنية وللسياسة الوطنية للنهوض بالمرأة. وقد تم التشديد على مسألة المساواة بين الجنسين في تقصي النفقات وفي الفوائد التي تعود على المرأة من مخصصات الميزانية. وتقوم شعبة رصد التنفيذ وتقييمه برصد التقدم الحرز في المشاريع والبرامج المخصصة للمرأة عن طريق بعض الآليات الثابتة. ونفذت وزارة شؤون المرأة والطفل، وشعبة المالية، ولجنة التخطيط، والمجلس الوطني للإيرادات، وشعبة رصد التنفيذ وتقييمه عدة مبادرات لنشر التوعية بشأن قضية مشاركة المرأة في عملية التنمية. ووفقا لتوجيهات الاستراتيجية الوطنية لتعجيل بالحد من الفقر، تعكف الوزارات ذات الصلة على مراجعة حساباتها الاجتماعية عن طريق مشاريعها وبرامجها. وقامت وزارة الصناعات عن طريق برنامج تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتنظيم دورات تدريب على تنمية المهارات المختلفة وأنشأت مؤسسة باسم مؤسسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأنشئ قسم خاص لمعالجة مسائل المرأة ولوضع المبادئ التوجيهية اللازمة في السياسة العامة لتحسين كفاءة المرأة.

وتشمل سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠٠٥ منح أفضلية خاصة لصاحبات المشاريع وتذكر وجوب تعزيز الجهود المبذولة لتعجيل لدعم صاحبات المشاريع والنهوض بهن.

وأحد أهداف السياسة الصناعية لعام ٢٠٠٩ هو تعميم وجود المرأة في عملية التصنيع. وتشمل وثيقة هذه السياسة أيضا استراتيجية للاضطلاع بتدابير خاصة لتنمية روح مزاولة الأعمال التجارية والقيام بالمشاريع لدى المرأة وكفالة حصولها على الأرض وعلى التمويل لخدمات الدعم لأعمالها التجارية. وقد حظيت مشاركة صاحبات المشاريع وتمييزهن بالتشديد عن طريق مختلف الحوافز وآليات الدعم. وتقوم شركة بنغلاديش للصناعات الصغيرة والكوخية (الحرف اليدوية)، عن طريق مشروعها الخاص المسمى "مشروع تنمية روح مزاولة المشاريع والأعمال الحرة لدى المرأة" بتقديم برنامج توعية بشأن الأدوار

التناسلية للمرأة. ويتلقى أفراد أسرة المشتركات تعليماً في تحسين مستويات المعيشة وإيجاد توازن تغذوي، وفي النظافة الصحية الشخصية وتخطيط الأسرة.

وبغية تقييم الوضع الاقتصادي للمرأة في أي بلد، من الجوهرى أيضاً النظر إلى حالة عمل المرأة في ذلك السياق بعينه. ولا يزال عدم التكافؤ قائماً بين الحالة الاقتصادية للمرأة والحالة الاقتصادية للرجل. وقد تزايدت في العقد الأخير من السنوات فرص العمالة للمرأة، وخاصة في صناعات مثل قطاع الألبسة الجاهزة، والإنشاءات، والحرفيات، والقطاع غير الرسمي. غير أن الاحتمال الأكبر هو أن توجد المرأة في القطاع غير الرسمي تؤدي أعمالاً يومية عرضية وبينما أشكال العمل الذي تقوم به تميل إلى أن تكون غير مضمونة. ولا يزال هناك أيضاً فارق هام في الأجور بين ما تتلقاه المرأة وما يتلقاه الرجل إذ أن أجور المرأة تصل فقط إلى ٥٨,٢ في المائة من أجور الرجل. ورغم أن الفارق في الأجور يمكن أن يُعزى إلى حد ما إلى عناصر احتكارية في سوق العمل، إلا أنها تتحدد بقدر كبير بالمواقف الاجتماعية تجاه المرأة وكذلك بالفوارق في التعليم والمهارات.

وقد اتخذت حكومة بنغلاديش عدة خطوات هامة للنهوض بالمساواة الاقتصادية للمرأة. وعلى سبيل المثال فُرض حظر على توظيف النساء في الخارج بسبب حوادث التحرش الجنسي بالعمالات المهاجرات، وخاصة "المشتركات في العمل المتري". غير أن هذا الحظر أدى إلى زيادة هجرة النساء غير المنتظمة، الأمر الذي جعل المهاجرات أكثر تعرضاً للعنف وللإستغلال. ولهذا السبب، رفعت الحكومة الحظر وقامت ببناء قدرة وزارة رعاية شؤون المغتربين والتوظيف في الخارج. وتشمل التدابير الأخرى التي اتخذت للنهوض بالمساواة الاقتصادية للمرأة العمل بنظام حفظ حصة ٦٠ في المائة من وظائف التدريس في المدارس الابتدائية للمرأة. وهذا التدبير سوف يدعم الحكومة في تحقيق التكافؤ في نسبة الذكور والإناث بين معلمي المدارس الابتدائية الأمر الذي يجعل البيئة أكثر جاذبية بالنسبة للطفلة.

ولا تزال الحكومة والهيئات شبه الحكومية الجهات التي توظف أكبر عدد من الناس في البلد. وقد التزمت الحكومة بكفالة فرص متساوية في توظيف النساء والرجال في كل كوادرات الخدمة المدنية، بما في ذلك الشرطة. ويجري الآن تجنيد النساء للخدمة الفعلية في القوات المسلحة. وقد وضعت الحكومة حصة توظيف بنسبة ١٠ في المائة للنساء بين موظفي الصنف الأول و ١٥ في المائة بين موظفي الفئات الأخرى داخل الحكومة والهيئات شبه الحكومية. ورغم أنه لم يتم بعد بلوغ الحصة التي حددها الحكومة، فإن التقدم المحرز نحو ذلك الهدف مشجع.

وفي العمالة في القطاع العام، يتمتع الرجال والنساء بنفس الاستحقاقات والفوائد في كل المجالات بما في ذلك الأجر، والعلاوات، والمعاشات التقاعدية، والاستحقاقات والفوائد المالية الأخرى. واستجابة لحاجات المرأة في مجال الإسكان، نفذت وزارة شؤون المرأة والطفل مشاريع لإنشاء نُزل للنساء في المراكز الحضرية. وتعكف وزارة الصحة ورعاية الأسرة، وهي أكبر جهة توظف النساء، على تنفيذ برنامج لتحسين أوضاع العمل للمرأة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومة في الآونة الأخيرة إجازة الأمومة مدفوعة الأجر من ثلاثة أشهر إلى أربعة أشهر. وفي الوقت ذاته، تم إيجاد تسهيلات للرعاية النهارية للأطفال في مبنى مكاتب أمانة بنغلاديش والمكاتب الرئيسية للمنظمات. وأعدت وزارة شؤون المرأة والطفل مبادئ توجيهية للسياسة العامة بغية توفير خدمات رعاية نهارية موحدة.

الجدول ٧: الأشخاص الموظفون (١٥ سنة من العمر) حسب حالة التوظيف، والجنس والموقع (بالنسبة المئوية)

الوضع في الوظيفة	بنغلاديش			الحضر			الريف		
	الجنسان معا	ذكور	إناث	الجنسان معا	ذكور	إناث	الجنسان معا	ذكور	إناث
موظفون	١٣,٨٧	١٤,٥٥	١١,٦٩	٣١,٢	٣٠,٥٤	٣٣,٣٤	٨,٤٨	٩,٥٧	٥,٠١
أرباب العمل	٠,٢٧	٠,٣٢	٠,١١	٠,٢٨	٠,٣٣	٠,١١	٠,٢٧	٠,٣٢	٠,١١
عامل لحسابه الخاص	٤١,٩	٥٠,٠٤	١٥,٨٦	٤١,٦٣	٤٥,٢٨	٢٩,٨٦	٤١,٩٩	٥١,٥٣	١١,٥٥
عامل يومي (زراعة)	١٠,٧١	١٣,٢٩	٢,٤٧	٢,٢١	٢,٦٩	٠,٦٨	١٣,٣٥	١٦,٥٩	٣,٠٢
العمل الأسري غير المأجور	٢١,٦٨	٩,٦٧	٦٠,١٢	٩,٥٢	٥,٥٥	٢٢,٣١	٢٥,٤٦	١٠,٠٥	٧١,٧٧
خدم متزليون	٠,٧	٠,١٩	٢,٣٤	٠,٩٣	٠,١١	٣,٥٨	٠,٦٣	٠,٢١	١,٩٦
متدرب	٠,٥١	٠,٥٧	٠,٣	٠,٦٩	٠,٨٢	٠,٢٨	٠,٤٥	٠,٥	٠,٣١
أعمال أخرى	٠,٨٨	٠,٦٤	١,٦٦	١١٣٤	٠,٧٤	٢,٤	٠,٨	٠,٦	١,٤٣

المصدر: دراسة استقصائية لقوة العمل، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المكتب الإحصائي لبنغلاديش.

ويوفر الجدول أعلاه نظرة عامة على الحالة الشاملة لعمالة النساء والرجال في المناطق الحضرية والريفية من بنغلاديش. ويبرز الجدول بوضوح أنه لا يزال يجري تقسيم العمل على أساس الجنس وأن للمرأة هيمنة كبيرة في مجالات مثل العمل الأسري غير مدفوع الأجر والخدمة في المنازل. وهذه الفروقات تصبح أكثر أهمية في المناطق الحضرية. أما الرجال فإن لهم، من الناحية الأخرى، هيمنة أكبر في كل مجالات العمل الأخرى - فهم موظفون (في المناطق الحضرية فقط)، وأرباب عمل، وعاملون لحسابهم الخاص، وعمال مياومة، وعاملون في الزراعة (في المناطق الريفية فقط). وتظل حالة عمالة المرأة، على المستويات الريفية والحضرية والوطني، متخلفة عن حالة عمالة الذكور.

ويعرض الجدول ٨ حالة الأشخاص العاملين حسب الجنس وساعات العمل الأسبوعية. ويكشف الجدول أن ساعات العمل للمرأة في المناطق الريفية والحضرية أقل كثيراً في المتوسط من ساعات عمل الذكور.

الجدول ٨: الأشخاص العاملون من سن ١٥ وما فوق حسب ساعات العمل الأسبوعية وحسب الجنس والموقع (بالآلاف)

ساعات العمل الأسبوعية	بنغلاديش			الحضر			الريف		
	الجنسان معا	ذكور	إناث	الجنسان معا	ذكور	إناث	الجنسان معا	ذكور	إناث
المجموع	٤٧ ٣٥٧	٢٧٧ ٣٦ ٠٨٠	١١ ٢٢٤ ١٢	٨ ٨٦٩	٢ ٦٥٦	٣٦ ١٣٢	٢٧ ٥١١	٨ ٦٢١	
أقل من ١٥ ساعة	٤ ٨٧٩	٤٧٧	٤ ٤٠١	٥٢	٤٥٥	٤ ٣٧٢	٤٢٦	٦٠٩	
١٥-١٩ ساعة	١٠ ٢٤	٣٥٧	٦٦٦	٣٣	٥٨	٩٣٣	٣٢٥	٦٠٩	
٢٠-٢٩ ساعة	٣ ٦٢١	١ ٥٣٧	٢ ٠٨٤	١٩٦	٣٣٩	٣ ٠٨٦	١ ٢٤١	١ ٧٤٤	
٣٠-٣٩ ساعة	٣ ٧١٥	٢ ٦٣٩	١ ٠٧٦	٨٤٥	٤٣٨	٢ ٨٧٠	٢ ٢٠١	٦٩٦٩	
٤٠-٤٩ ساعة	١٢ ١٩٣	١٠ ٦٩٠	١ ٥٠٣	٣ ١٢٠	٢ ٤٨٢	٩ ٠٧٣	٨ ٢٠٧	٨٦٥	
٥٠-٥٩ ساعة	٩ ٩٣٠	٩ ١٥٧	٧٧٣	٢ ١٤٩	١ ٨١٢	٧ ٧٨١	٧ ٣٤٥	٤٣٦	
٦٠ فأكثر	١١ ٩٩٥	١١ ٢٢٢	٧٧٣	٣ ٩٧٧	٣ ٥٥٦	٨ ٠١٨	٧ ٦٦٦	٣٥٢	

المصدر: الدراسة الاستقصائية لقوة العمل، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، المكتب الإحصائي لبنغلاديش. (المرجع: الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية).

**العمل في الخدمة العامة:** في عام ٢٠٠٦، كانت المرأة تمثل حوالي ١٥ في المائة من كادر موظفي إدارة الخدمة المدنية لبنغلاديش غير أن نسبة ٢ في المائة منهن كن على مستوى الأمين وحوالي ٧ في المائة على مستوى الأمين المشترك. وتبلغ نسبة مشاركة المرأة في الخدمة العامة حوالي ١٥ في المائة وعلى مستوى الصنف الأول حوالي ١١ في المائة.

**العمالة في الخارج:** وضعت وزارة رعاية المغتربين والعمل في الخارج بعض الاستراتيجيات لكفالة فرص العمل في الخارج للمرأة. وينبغي لأي امرأة تكون دون سن معينة وتبحث عن عمل في الخارج في مجال الخدمة المتزلية أن تحصل على موافقة الوزارة عن طريق وكالة تدبير أعمال لكفالة حمايتها. وقد اتخذت الوزارة خطوات لإدراج العاملات في الخدمة المتزلية في إطار تعريف العامل لأغراض العمل في الخارج.

وفي الآونة الأخيرة، أوعز البنك المركزي (مصرف بنغلاديش) إلى المصارف التجارية أن تُخصص ١٥ في المائة من حقائق قروضها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و ٤٠ في المائة من قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة للأعمال التجارية الجزئية والصغيرة. وقد سبق لمعظم هذه المصارف التجارية أن فتحت "شباكاً مكرساً" لصاحبات المشاريع ومزاولات الأعمال التجارية من النساء. وبوسع هذه المصارف أيضاً أن تستفيد من آلية التمويل من البنك المركزي لتقديم قروض خالية من الضمان حتى مبلغ ١,٥ مليون تاكا مقابل ضمان شخصية.

## ٨ - الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

بدأت الحكومة تشغيل آلية وطنية شاملة لتعزيز النهوض بالمرأة. وفي أعلى مستويات هذه الآلية يوجد المجلس الوطني لتنمية المرأة الذي أنشئ برئاسة رئيسة الوزراء. وتُشكل اللجنة البرلمانية الدائمة، وجهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية، ولجنة تنفيذ وتقييم تنمية المرأة ممثلة بجهات تنسيق من كل الوزارات الرئيسية، ولجان التنسيق على مستوى المقاطعة والمديرية، إلخ. شبكة شاملة للبد كله لتنفيذ ورصد أنشطة إدماج المرأة في عملية التنمية. وقد عُيّنت وزارة شؤون المرأة والطفل بوصفها الوزارة الرائدة الموكلة إليها مسؤولية تنسيق شواغل المساواة الجنسانية عبر الحكومة. وتقوم هذه الوزارة بتنسيق وتنظيم اجتماعات ربع سنوية لجهات التنسيق لإدماج المرأة في عملية التنمية ممثلة بموظفي التنسيق وموظفي التنسيق المعاونين بشأن قضايا محددة تتركز على تعميم الجنسانية. ومجالات التركيز الرئيسية تنصبّ على رصد تنفيذ حالة منهاج عمل بيجين، وخطة العمل الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للتعميم بالحد من الفقر واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ميدان النهوض بالمرأة. وهناك الآن نحو ٩٦ جهة تنسيق عاملة تضم موظفي تنسيق وموظفي تنسيق معاونين وموظفي تنسيق فرعيين لإدماج المرأة في عملية التنمية.

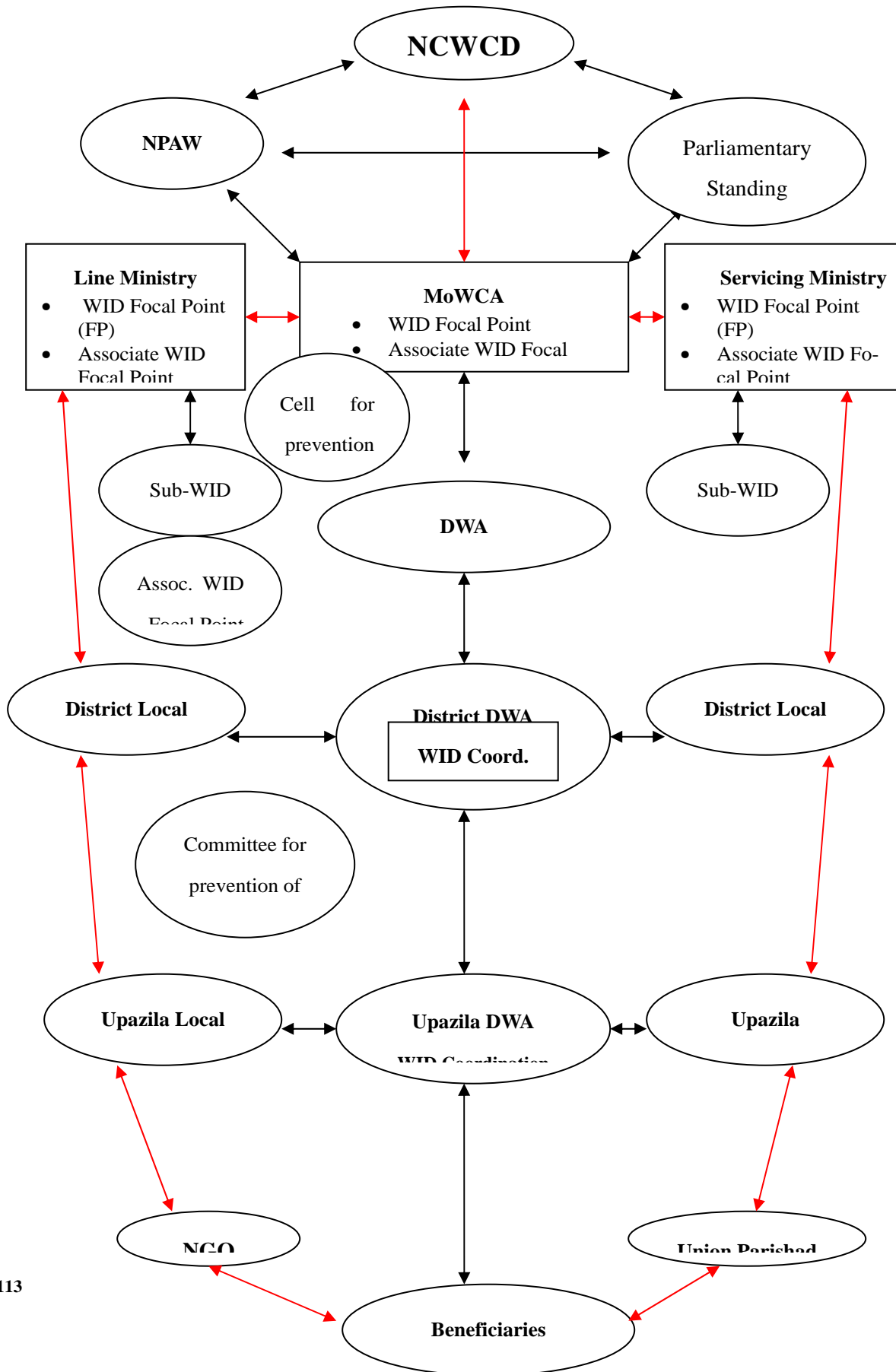
وتعمل وزارة شؤون المرأة والطفل بوصفها جهة التنسيق والحقّاز للعمل المتعلق بقضايا المرأة ولتلبية حاجات وأولويات المرأة في أنشطة كل الوكالات الحكومية. وما فتئت هذه الوزارة ووكالاتها التنفيذية تضطلع بمشاريع وبرامج مختلفة للنهوض بالمرأة. واشتمل توزيع أعمال وزارة شؤون المرأة والطفل على تنسيق ورصد أنشطة إدماج المرأة في عملية التنمية في مختلف الوزارات عن طريق تعيين موظفي تنسيق وموظفي تنسيق معاونين وموظفي تنسيق فرعيين. وقد أنشئ المجلس الوطني لتنمية المرأة في عام ١٩٩٥ برئاسة رئيسة الوزراء. وقد اعتمدت الحكومة سياسة وطنية للنهوض بالمرأة. وكمتابعة لمنهاج عمل بيجين أعدت الحكومة خطة عمل وطنية. ووفاء بالالتزامات بموجب خطة العمل الوطنية أنشئت اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة شؤون المرأة والطفل. وأصبح التشاور والتعاون الفعلي بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل المرأة أكثر ظهوراً للعيان الآن.

وإلى جانب ما سبق، شكّلت الحكومة لجاناً مختلفة لكفالة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وكفالة تلقي مزاوالات الأعمال التجارية الحرة وصاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدعم بالقروض، وحصول المرأة على الدعم القانوني والطبي في حالة تعرضها للاضطهاد أو العنف.

وهناك لجنة تنسيق مشتركة بين الوزارات لمنع العنف تجاه المرأة والأطفال عن طريق خلية مركزية تدعمها '١' لجان لمكافحة العنف تجاه المرأة على مستوى المقاطعة والمنطقة والمحلة، '٢' وخلية لمكافحة العنف ضد المرأة في إدارة شؤون المرأة وخلية في منظمة جاتيو موهيلا سانغستا، '٣' ووحدة تنفيذ المشاريع التابعة للبرنامج المتعدد القطاعات لمكافحة العنف ضد المرأة ومراكز الخدمات الشاملة للحالات المتأزمة، '٤' ووحدة مكافحة العنف ضد المرأة في مقر الشرطة.

ويبين الرسم البياني على الصفحة التالية الهيكل المؤسسي للنهوض بالمرأة.





وقد أنشأت وزارة الصحة ورعاية الأسرة وحدةً للجنسانية ومشاركة المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة تولت القيام بأنشطة مثل التدريب على الجنسية والصحة، وتعميم الجنسية في القطاع الصحي، ومسألة الجنسية في الصحة، وكذلك البحث (بشأن تحليل بيانات المستشفيات وقياس الأداء من منظور جنساني، وإجراء دراسة استقصائية لخط الأساس بشأن المفهوم والمعرفة لدى المجتمعات المحلية فيما يتعلق بخدمات المستشفيات الملائمة للمرأة) استفاد منها موظفون في المستوى المتوسط وموظفون مسؤولون عن مناطق معينة. وفي المجموع اشترك في هذه الأنشطة ٩٧ شخصا تم تدريبهم بموارد قدمتها المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

#### ٩ - ما للمرأة من حقوق الإنسان

استطاعت المرأة الآن أن تتنافس على ٣٠٠ من المقاعد العامة في البرلمان بالإضافة إلى ٤٥ مقعدا محجوزا للمرأة. وهناك أيضا نص بأن يُحجز الثلث من المقاعد في كل الهيئات المنتخبة محليا، بما في ذلك المجالس القروية، والمجالس البلدية، والبلديات ومجالس المدن.

ويأذن قانون لجنة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩ بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان مؤلفة من سبعة أعضاء، بينهم على الأقل امرأة واحدة وعضو واحد من طائفة أقلية. وقد مُنحت اللجنة صلاحية التحقيق في الانتهاكات لحقوق الإنسان وبإمكانها أن تتقدم بتوصيات إلى الحكومة لإدراجها في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان.

واستمرت مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمية تتزايد نتيجة التغييرات في التوسع الاقتصادي وأنماط المعيشة الريفية والمهجرة من الريف إلى الحضر.

وأصبح إدراج اسم الأم إلى جانب اسم الأب إلزاميا بالنسبة إلى طلبات الالتحاق بالمدارس الابتدائية والوثائق والشهادات وجوازات السفر وغير ذلك. وقد أصدرت دائرة المحاكم الكبرى في الآونة الأخيرة حكما يسمح بالاعتراف بالأم بوصفها الوصي على طفلها. ونتيجة لذلك، سمحت وزارة التربية والتعليم باستخدام اسم الأم فقط لأغراض تسجيل طالب للامتحانات العامة مثل امتحان الشهادة الثانوية وامتحان شهادة الدراسة العامة.

#### ١٠ - المرأة ووسائل الإعلام

تعكف وزارة الإعلام على الترويج لمشاركة المرأة في وسائل الإعلام عن طريق وكالاتها مثل المعهد الصحفي لبنغلاديش، وإدارة الإعلام الصحفي، وإدارة الأفلام والمنشورات. ويشمل كل تدريب يقدم للصحفيين من معهد الصحافة لبنغلاديش دورة عن الجنسية كما ينظم المعهد دورات تدريب مدتها أربعة أيام بشأن الجنسية ووسائل الإعلام

للصحفيين على المستويين الوطني ودون الوطني. وتقدم الجامعة الوطنية منهاجا بشأن الجنسانية ووسائل الإعلام على مستوى شهادة الماجستير. وقد أجرت إدارة الإعلام الصحفي تدريباً على الجنسانية لكل موظفي العلاقات العامة وكذلك دورة تدريب لمدة يوم واحد بشأن بناء القدرات الجنسانية لكل كاتبي التحقيقات الصحفية. وتُصدر إدارة الأفلام والمنشورات بصورة منتظمة ثلاثة منشورات تخصص كل منها صفحة مستقلة لتنمية المرأة وتشمل أنباء محلية وكذلك إقليمية. وتنتج الإدارة أيضاً أفلاماً حافزة تراقبها إدارة الاتصال الجماهيري وهي أيضاً تابعة لوزارة الإعلام. ويتولى مسؤولية تدريب الصحفيين على وسائل الإعلام الإلكترونية المعهد الوطني للاتصال الجماهيري وقد أجرى تدريباً على هذه التكنولوجيا عن طريق اقتباس وتعديل الدليل بشأن الجنسانية ووسائل الإعلام (تموز/يوليه ٢٠٠٩)، الذي وضعه المعهد الصحفي لبنغلاديش عن طريق دعم من وزارة شؤون المرأة والطفل. وقد شكّلت وزارة الإعلام أيضاً لجنة من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتبادل الآراء بشأن مسائل تنمية المرأة.

وقد أعد مركز الصحفيات البنغلاديشيات أيضاً نموذجاً للتدريب على تحرير الأخبار المراعي للجنسانية (تموز/يوليه ٢٠٠٩) المقصود به تدريب النساء العاملات في المجال الصحفي والطامحات إلى أن يصبحن صحفيات. وقد شكّلت المنظمات غير الحكومية كذلك منتدى للجنسانية ووسائل الإعلام.

## ١١ - المرأة والبيئة

تتأثر المرأة بصورة مباشرة ومعاكسة بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان مثل الصراع السياسي، والتمييز الاجتماعي، والمياه الملوثة بالزئبق، وملوحة المياه، وجفاف الأراضي الرطبة، وإزالة الأحراج، واستخدام المواد الكيميائية في الزراعة، والنفايات الصناعية، والاستخدام غير الملائم للأرض، وبناء السدود والحواسر؛ وبالفيضانات والأعاصير وفترات الجفاف. ومما له أهميته أن يلاحظ أنه نتيجة لتغير المناخ، فإن أعاصير مثل سدر وآيلا بدأت تحدث بمزيد من الشدة وبمزيد من التواتر. وقد نجحت الحكومة في معالجة هذه الحالة بفعالية رغم الصعوبات الجمة وقيود محدودية الموارد.

## ١٢ - الطفلة

إن الحكومة ملتزمة بنماء الأطفال ورفاههم الشاملين وهي عاكفة حالياً على تنفيذ خطتها الوطنية الثالثة للأطفال (٢٠٠٤-٢٠٠٩) مع تركيز على المجالات الخمسة التالية - الغذاء والتغذية، والصحة، والتعليم وتمكين الطفلة، وحماية الأطفال من الأذى والاستغلال

والعنف، والبيئة المادية. وبالإضافة إلى ذلك وضعت سياسات أخرى مثل سياسة التعليم، وسياسة الصحة وغيرهما لتحسين نوعية حياة الأطفال مع تركيز خاص على الفتيات.

### قائمة الجداول

- ١ - التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- ٢ - انتشار الفقر (تكلفة الحاجات الأساسية) حسب خصائص منتقاة للأسر المعيشية
- ٣ - موجز لأهداف التعليم للجميع، وخطة العمل الوطنية الثانية للنهوض بالمرأة، ٢٠٠٣-٢٠١٥ (بالنسبة المئوية)
- ٤ - أداء قطاع الصحة والتغذية والسكان
- ٥ - عدد حالات العنف حسب الفئة والسنة
- ٦ - عدد حالات الرشق بالحمض الكيميائي وعدد الناجين حسب السنة
- ٧ - الأشخاص الموظفون (١٥ سنة وما فوق) حسب مركز الوظيفة، والجنس والموقع (بالنسبة المئوية)
- ٨ - الأشخاص الموظفون في سن ١٥ سنة وما فوق حسب ساعات العمل الأسبوعية والجنس ومكان الإقامة (بالآلاف)

### الوثائق المرجعية

- ١ - خطة العمل الوطنية الثانية (٢٠٠٣-٢٠١٥) للتعليم للجميع
- ٢ - لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، التقرير الدوري الخامس للدول الأطراف: بنغلاديش
- ٣ - اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، تموز/يوليه ٢٠٠٤، الملاحظات الختامية: بنغلاديش
- ٤ - أيار/مايو ٢٠٠٤، دستور جمهورية بنغلاديش الشعبية
- ٥ - مقدمة بقلم الدكتورة شيرين شارمين شودري، عضو البرلمان، وزيرة الدولة في وزارة شؤون المرأة والطفل، حكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية
- ٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الدراسة الاستقصائية للحالة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ٢٠٠٤

- MoWCA 2004, Country Framework on Trafficking of Women and Children – ٧
- MoWCA, January 2005, Forty-Ninth Session of the Commission on the Status  
of Women: Bangladesh Country Paper – ٨
- البنك الدولي ٢٠٠٥، بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في بنغلاديش – ٩
- Bangladesh Bureau of Statistics (BBS), June 2006, Agriculture Sample Survey  
of Bangladesh 2005 – ١٠
- General Economics Division (GED), Planning Commission, October 2005, – ١١  
(National Strategy for Accelerated Poverty Reduction (NSAPR
- Ministry of Industries, December 2005, SME Policy 2005 – ١٢
- NIPORT, Bangladesh Demographic and Health Survey 2005 – ١٣
- Overseas Employment Policy 2006, Ministry of Expatriates' Welfare and  
Overseas Employment – ١٤
- Gender Equity Strategy and Gender Action Plan from 2006-2011, Ministry of  
Water Resources – ١٥
- BBS, December 2006, Report on Sample Vital Registration System 2004 – ١٦
- BBS, May 2007, Household Income & Expenditure Survey 2005 – ١٧
- DWA and UNFPA, September 2007, Policy Dialogue on Implementation of – ١٨  
CEDAW in Bangladesh: Keynote Presentation by Ferdous Ara Begum, Member,  
UN CEDAW Committee
- BBS, April 2008, Labour Force Survey 2005-06 – ١٩
- البنك الدولي، ٢٠٠٨، همسات إلى أصوات – ٢٠
- Dhaka Business & Professional Women's Club, May 2008, Implementation – ٢١  
Status of CEDAW in Bangladesh: Keynote Presentation by Ferdous Ara Begum,  
Member, UN CEDAW Committee

- ٢٢ - الأمم المتحدة، أيار/مايو ٢٠٠٨، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان: تجميع المبادئ التوجيهية بشأن شكل ومحتوى التقارير الواجب أن تقدمها الدول الأطراف إلى هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، HRI/GEN/2/Rev.5
- ٢٣ - الأمم المتحدة، تموز/يوليه ٢٠٠٨، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة: مبادئ توجيهية خاصة بالإبلاغ عن تنفيذ الاتفاقية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، CEDAW/SP/2008/INF/1
- ٢٤ - BBS, November 2008, Report on Sample Vital Registration System 2007
- ٢٥ - World Bank, Gender Norms Study 2008
- ٢٦ - Ministry of Industries, September 2008, Industrial Policy 2009
- ٢٧ - GED, Planning Commission, August 2009, Steps towards Change: NSAPR II
- ٢٨ - BBS, May 2009, Gender Statistics of Bangladesh 2008
- ٢٩ - Bangladesh Gazette, July 2009, Public Funds and Budget Management Act, 2009
- ٣٠ - GED, Planning Commission, July 2009, Millennium Development Goals Needs Assessment and Costing (2009-15) Bangladesh
- ٣١ - Citizen's Initiatives on CEDAW-Bangladesh, November 2009, Alternative Report (draft) to the CEDAW Committee